

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٩٦

الثلاثاء، ١٩ تموز/يوليه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دي ألميدا فيليو . . . . . (البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد كوزمنكوف
	ألبانيا . . . . . السيد لامسي
	الإمارات العربية المتحدة . . . . . السيد عزام
	أيرلندا . . . . . السيدة ترانت
	الصين . . . . . السيدة هوانغ ليجن
	غابون . . . . . السيد ديابا
	غانا . . . . . السيد بواتنغ
	فرنسا . . . . . السيد سامسون
	كينيا . . . . . السيدة موماني
	المكسيك . . . . . السيد دي لا مورا سالسيدو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيدة غازي - بويون
	النرويج . . . . . السيد فون تيتشنر
	الهند . . . . . السيد شارما
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة كروكر - ماوس

## جدول الأعمال

الأطفال والنزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493)

رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرازيل لدى

الأمم المتحدة (S/2022/540)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



22-43184 (A)



عن حجم هذا الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، الإناث منهم والذكور، ويظل مرتكبوه يتمتعون بالإفلات من العقاب على نطاق واسع. ومن الضروري المساءلة عن هذه الجرائم البشعة ضد الأطفال.

وبينما نتفكر في السنوات الـ ٢٥ التي انقضت منذ إنشاء الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، ينبغي لنا أيضا أن نعترف بالأدوات القيّمة التي طورناها لدعم تنفيذها. ومن الأهمية بمكان الاستفادة من آليات الرصد والإبلاغ، بما فيها آلية الإدراج في التقارير السنوية للأمم العام عن الأطفال والنزاع المسلح، التي لا يزال استقلالها وحيادها ومصداقيتها من الأمور الحاسمة الأهمية. وعلى الرغم من الجهود العديدة التي بذلها المجتمع الدولي خلال السنوات العشرين الماضية، لا تزال الهجمات على المدارس مستمرة في أجزاء كثيرة من العالم. وهذا يعوق النمو السليم للأطفال ويعرضهم للانتهاكات بجميع أنواعها. وإعلان المدارس الآمنة أداة مهمة لحماية المدارس من الهجمات. فيجب أن تظل المدارس ملاذات آمنة للأطفال.

وكذلك فإن إدماج تدابير حماية الأطفال في عمليات السلام، وحماية حقوقهم ضمن تلك العمليات أمران حيويان لتحقيق الظروف المؤاتية للسلام المستدام. وتتسم برامج إعادة الإدماج بأهمية حاسمة. وينبغي معاملة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة كضحايا للانتهاكات في المقام الأول، وليس كجناة. وإذا أعيد إدماج الأطفال في المجتمعات على النحو الصحيح، فيمكنهم أن يقوموا بأنفسهم بدور عوامل قوية للتغيير، وأن يساهموا في جهود بناء السلام. وندعو جميع الذين لم يصدقوا بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل إلى النظر في القيام بذلك، والانضمام إلى مبادئ والتزامات باريس، وإعلان المدارس الآمنة، ومبادئ فانكوفر.

وسلوفينيا ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز حقوق الأطفال ورفاههم، بمن فيهم الأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة. وقد كانت حماية الطفل أيضا أولوية طويلة الأجل لسلوفينيا في ميدان المعونة الإنسانية والمساعدة بعد انتهاء النزاع. وقد وصلنا دعم المشاريع التي تتفدها المنظمة السلوفينية "تعزيز الأمن البشري (ITF)" في مولدوفا

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أذكر جميع المتكلمين بالألا تتجاوز مدة بياناتهم ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

**السيد مالوفر (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية):** نود بداية أن نشكر الرئاسة البرازيلية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونود أيضا أن نشكر السيدة فرجينيا غامبا دي بوتغيتير، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيدة كاثرين راسل، المديرية التنفيذية لليونيسيف، وبارتريك كومي على أفكارهم الثاقبة.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

تظل سلوفينيا تشعر بقلق عميق إزاء الأعداد الكبيرة المروعة من الانتهاكات الجسيمة المستمرة واتجاهاتها السلبية، ولا سيما ارتفاع عدد حالات الاختطاف. فتقرير الأمين العام (S/2022/493) يكشف عن حجم وشدة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في سياقات النزاع المسلح في عام ٢٠٢١. وقد أصبح قتل الأطفال وتشويههم، وصور المدارس والمستشفيات التي تعرضت للهجوم، وغير ذلك من الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، واقعا يوميا مدمرا. وهذا أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. وخلال هذه الأوقات التي يتزايد فيها انعدام الأمن على الصعيد العالمي، يتعين علينا أن نعالج العواقب التي تخلفها النزاعات المسلحة على الأطفال في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك، في الآونة الأخيرة، نتيجة للعدوان الروسي على أوكرانيا. والأطفال المشردون قسرا وديمو الجنسية هم أكثر عرضة لخطر الاتجار بهم أو اختطافهم أو تجنيدهم أو الاعتداء عليهم جنسيا. ويظل يساورنا قلق عميق إزاء ارتفاع مستوى العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي كثيرا ما يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب. وكثيرا ما يُبلِّغ بصورة كافية

تم التحقق منها العام الماضي ما يقرب من ٢٤ ٠٠٠ تلك الانتهاكات تدمر الأرواح والمجتمعات، وتؤجج النزاع، وأثرها على السلم والأمن الدوليين يستمر لسنوات.

والمنطق وراء أهمية الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح واضح؛ ويجب أن يتبع ذلك عمل من جانب المجلس ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الوطنية. ويشمل ذلك تعزيز الامتثال للقانون الدولي وضممان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال الآليات الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية وممارسة الولاية القضائية العالمية. ويشمل ذلك إدراج واستخدام المعايير المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في نظم الجزاءات. وهو يشمل موارد سياسية ومالية وتشغيلية لأنشطة الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل. ويشمل تركيز الاهتمام على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، بالسرعة التي تستحقها، في كل مناقشة يجريها مجلس الأمن بشأن حالة بلد مدرج في جدول أعماله. هذا ما استهدفت إستونيا القيام به خلال عضويتها في مجلس الأمن.

ونرحب بالخطوات التي يجري اتخاذها لمواصلة تطوير تحليل الأبعاد الجنسانية للأطفال والنزاعات المسلحة. إن ارتفاع نسبة الانتهاكات الجسيمة ضد الفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي والاختطاف، أمر مثير للقلق ويتطلب اهتمام المجلس. وندين القيود المفروضة على تعليم الفتيات والهجمات ضدهن، بما في ذلك في أفغانستان. لا يمكننا أن نعيد عقارب الساعة إلى الوراء بشأن حقوق الفتيات في أي مكان.

وقد حدد الأمين العام أوكرانيا بوصفها حالة مثيرة للقلق بأثر فوري. ويأتي ذلك في أعقاب سفك الدماء على يد الاتحاد الروسي في أوكرانيا والهجمات القاسية والمستهدفة ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال. إن نمط قتل الأطفال وتشويههم، والعنف الجنسي، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، والترحيل والتبني غير القانوني، والهجمات المتعمدة على المدارس والمستشفيات التي يرتكبتها الاتحاد الروسي، هي انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وندعو الأمين العام إلى

والأردن ولبنان وأرمينيا ومدغشقر ومصر وفلسطين، بما في ذلك غزة والضفة الغربية. ومنذ عام ٢٠١٧، ساعدت جهودنا أيضا على توفير التعليم لأكثر من ٤١ ٠٠٠ طفل سوري لاجئ في الأردن، واستجابت لاحتياجات الأطفال اللاجئين الأوكرانيين في بولندا وسلوفينيا.

ونضم صوتنا إلى النداءات من أجل إعطاء الأولوية لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وكفالة تمويل آليات الأمم المتحدة ورصدها على نحو كاف في ذلك الصدد. وفي ضوء ذلك، قدمنا تبرعات إضافية لدعم برامج اليونيسيف للأطفال في أوكرانيا، وأنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية التي تتصدى للعنف الجنسي في نيجيريا. وقد أعلنت سلوفينيا منذ برهة عن تبرعاتها الأولى للصندوق الاستئماني للأطفال في حالات النزاع المسلح.

وفي الختام فإن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال تتطلب استجابات وإجراءات فورية وقوية من جانبنا. وحيث إننا احتفلنا باليوم الدولي لنيلسون مانديلا يوم أمس، اسمحوا لي أن أختتم بياني باستعارة كلماته: "لا توجد علامة أدل على روح مجتمع ما من الطريقة التي يعامل بها أطفاله".

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة إستونيا.

**السيدة لوك (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية):** نشكر البرازيل على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، كما نشكر مقدمي الإحاطات على كلماتهم. ونشكر أيضا الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتير ومكتبها، واليونيسيف، فضلا عن جميع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل، على عملهم الدؤوب.

وتؤيد إستونيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك آليتها للرصد والإبلاغ، جزء فريد وأساسي من عمل مجلس الأمن لكفالة السلم والأمن، وينبغي استخدامها وفقا لذلك. والأثر الكبير والمدمر للنزاعات على الأطفال واضح. فقد بلغ عدد الانتهاكات الجسيمة التي

الإسنان والقانون الدولي للاجئين، بغية منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ووضع حد لها. يجب أن نعطي الأولوية لحماية حقوق ورفاه جميع الأطفال في النزاعات المسلحة.

نرح ما يقرب من ٣٧ مليون طفل في جميع أنحاء العالم - وهو أعلى رقم مسجل على الإطلاق - ولا يشمل هذا الرقم المروع الأطفال النازحين في عام ٢٠٢٢، بما في ذلك نتيجة للحرب العدوانية غير القانونية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا، والتي عرضت الأطفال الأوكرانيين بصورة متزايدة لخطر الانفصال عن أسرهم، والترحيل القسري، والاتجار والعنف الجنسي والجنساني. وندعو روسيا إلى وضع حد للانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإسنان والقانون الدولي الإنساني في أوكرانيا، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

والأطفال اللاجئين والمشدون داخليا وعديمو الجنسية معرضون بشكل خاص للانتهاكات الجسيمة. ويجب أن يضطلع مجلس الأمن بدور أكثر فعالية في منع التشرذم في جميع أنحاء العالم. ويجب على الحكومات أن تعزز حماية الأطفال اللاجئين والمهاجرين والمشدون وإمكانية حصولهم على الخدمات.

إن منع وصول المساعدات الإنسانية والمساعدة المنقذة للحياة يؤثر تأثيرا شديدا على الأطفال، وهو أمر غير مقبول بكل بساطة. وندعو مرة أخرى جميع أطراف النزاعات إلى كفالة الوصول الآمن والسريع ومن دون عوائق للجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وفقا للقانون الدولي الإنساني، وضمان احترام المبادئ الإنسانية.

ويطرح أثر النزاع المسلح على التعليم تحديات إنسانية وإنمائية واجتماعية ملحة. يمكن أن يساعد الحصول على تعليم آمن وجيد ومراعي للنزاعات في حماية الأطفال والشباب من الموت والاستغلال. وبالنسبة للفتيات على وجه الخصوص، يقلل التعليم أيضا من خطر زواج الأطفال والحمل المبكر.

ففي منطقة الساحل، على سبيل المثال، حيث تقل أعمار ٦٠ في المائة من السكان عن ١٨ عاما، يواجه جيل كامل خطر التخلف عن الركب. في جميع أنحاء المنطقة، تم إغلاق ما يقرب من ٨٠٠٠ مدرسة

كفالة رصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في أوكرانيا والإبلاغ عنها دون إبطاء، إلى جانب توفير القدرة اللازمة لحماية الطفل في أوكرانيا. وندعوه أيضا إلى العمل عن كثب مع أوكرانيا من خلال ممثله الخاص.

وندعو إلى المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في أوكرانيا، تماما كما واصلنا الدعوة إلى المساءلة في سورية والعراق ومالي وأفغانستان وفي حالات أخرى وردت في تقرير الأمين العام (S/2022/493). وستواصل إستونيا، من جانبها، تقديم الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، لمكتب الممثل الخاص للأمين العام، فضلا عن اليونيسيف في عملهما اليومي الحاسم لحماية الأطفال في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

**السيد هيرمان (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية):** أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك.

أود، في البداية، أن أشكر البرازيل على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة، وأن أعرب عن تقديرنا الخاص وإعجابنا وامتناننا الصادق للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة غامبا دي بوتغيتير، ومكتبها على عملها الهام والتزامها الدؤوب بإنهاء الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة.

ونشعر بجزع شديد إزاء حجم ونطاق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2022/493). وتدين بلدان الشمال الأوروبي بشدة جميع حوادث الانتهاكات الجسيمة على نحو ما ورد في التقرير. وعلى وجه التحديد، فإن الزيادة الهائلة في العنف الجنسي، ولا سيما ضد الفتيات، تثير قلقا شديدا، وكذلك الزيادة في عمليات الاختطاف والهجمات على المدارس. ومن المرجح أن تؤدي جميعا إلى أشكال أخرى من الانتهاكات الجسيمة.

ونهيي بجميع الأطراف في النزاعات المسلحة أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق

الأطفال. ويستتبع ذلك توفير خبرة مكرسة ومراعية للمنظور الجنساني وخاصة بالطفل في التحقيقات الدولية والدعم المستمر للمحكمة الجنائية الدولية وغيرها من الآليات القضائية. ويجب أن يكون لآليات المساءلة وإعادة الإدماج نهج يركز على الناجين.

وتتطوي العدالة الحقيقية على جبر الضرر والوصول إلى الخدمات المتخصصة المراعية للمنظور الجنساني والعمرى. ويشمل ذلك خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وخدمات الدعم الطبي والعقلي والنفسي الاجتماعي، والدعم القانوني وسبل كسب العيش للناجين من الانتهاكات الجسيمة الستة، وكذلك لأسرهم، الذين قد تستمر صدمتهم لسنوات.

ولا تبرح بلدان الشمال الأوروبي ملتزمة بالقيام بدورنا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

**السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر البرازيل على تنظيم هذه المناقشة السنوية المفتوحة بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة. كما نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمديرة التنفيذية لليونيسيف على إحاطتهما القيمتين.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح والبيانين اللذين سيدلي بهما كل من المراقب عن الاتحاد الأوروبي وباسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية. وأودّ أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية:

كما يتبين من تقرير الأمين العام لهذا العام (S/2022/493)، لا يزال الأطفال في جميع أنحاء العالم يتأثرون بشكل غير متناسب بالنزاعات المسلحة، ويعانون من انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تجلّى ذلك بصورة أكبر في الأشهر القليلة الماضية منذ أن جعلت الهجمات غير القانونية والعشوائية، التي تشنها القوات المسلحة الروسية على المنازل والمرافق التعليمية والمستشفيات في أوكرانيا، من الأطفال أهدافاً في الخطوط الأمامية للقتل والاتجار والعنف الجنسي والاختطاف وغير ذلك من الانتهاكات

بسبب العنف. ونتيجة لذلك، شهدنا زيادة في تجنيد الأطفال وزواج الأطفال والحمل المبكر بين الفتيات في سن الدراسة. وكما هو الحال في سياقات أخرى، فإن التعليم أمر بالغ الأهمية لكسر حلقة النزاع.

وندعو جميع الدول إلى تأييد وتنفيذ إعلان المدارس الآمنة والقرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) وإعمال حق جميع الأطفال في التعليم.

تؤدي الأزمات إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة بالفعل بين الجنسين. وبينما يتأثر الصبية أيضاً، فإن الفتيات معرضات بشكل خاص للعنف الجنسي والزواج القسري والاستغلال. وكما نعلم، فإن الأرقام لا تمثل سوى غيض من فيض. يجب أن نحدد الأولويات وأن نستثمر في إجراءات المنع لمكافحة الأسباب الكامنة وراء عدم المساواة بين الجنسين. ولا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاع مستمرا مع الإفلات التام من العقاب في العديد من الأماكن، ويستخدم لمعاوية السكان وترويعهم وتدميرهم.

ولذلك، يجب أن نزيد تمويلنا لمنع العنف الجنسي والجنساني، وخاصة في السياقات المتأثرة بالنزاع. ويجب على مجلس الأمن أيضا أن ينظر في إدراج العنف الجنسي المتصل بالنزاع كمعيار إدراج للجزاءات محددة الأهداف. ويجب أن نضاعف جهودنا للقضاء على اختطاف الأطفال، ولا سيما الصبية، لتجنيدهم واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة، ويجب أن ندعم الأطفال المتضررين. وعدم القيام بذلك له عواقب فورية وطويلة الأجل على الاستقرار والأمن.

ولإعادة إدماج الأطفال بفعالية وبناء سلام دائم، من الأهمية بمكان مكافحة الإفلات من العقاب واستخدام جميع الآليات المتاحة لنا. ويجب على جميع الدول الأعضاء العاملة في مجال مكافحة الإرهاب والسلام والأمن أن تضع استراتيجيات فورية وفعالة لمنع الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها. ولتلبية احتياجات الأطفال في حالات النزاع وما بعد النزاع، تكتسي لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام وتعاونهما الاستراتيجي مع اليونيسيف أهمية حاسمة.

وأخيرا، يجب أن ننشئ منظومة موثوقة للمساءلة وأن ندعم الآليات الدولية القائمة لمقاضاة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة الستة ضد

السلام الأوسع نطاقاً. وينبغي أن تهدف تدخلاتنا إلى توفير استجابة للمشكلة تستند إلى حقوق الطفل، مع مراعاة المصالح الفضلى للأطفال في جميع جوانب حياتهم ومعاملة الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة سابقاً كضحايا في المقام الأول.

ثالثاً، عندما نرى أن الأطفال النازحين بسبب النزاعات المسلحة محرومون لا من منازلهم وأسرهم فحسب بل أيضاً من فرصة التعلم واللعب، فلا يمكننا أن نقتصر على إدانة هذه الهجمات. يجب إخضاع جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال للمساءلة، بغض النظر عما إذا كانوا من قوات الدولة أو من الجماعات المسلحة غير الحكومية. ومن هذا المنظور، نؤكد من جديد دعمنا القوي لآليات العدالة والرصد والمساءلة الدولية، بما في ذلك عمل المحكمة الجنائية الدولية ودورها المستقل.

وأخيراً، فإن التعرض لقسوة الحرب وساحة المعركة له أثر خطير ولا يمكن إصلاحه في كثير من الأحيان على السلامة البدنية والنفسية للأطفال المشاركين في النزاعات المسلحة. ويجب أن نشارك في برامج إعادة الإدماج وأن نعزز الدور الحاسم للجنة بناء السلام، بما في ذلك من خلال الدعم النفسي والتعليم والتدريب.

ولكل هذه الأسباب، نظمنا مع الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتير، وبالإشتراك مع البرازيل وكندا وكينيا وقطر وماليزيا، حدثاً رفيع المستوى يوم أمس على هامش مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع "تعزيز رصد اختطاف الأطفال والإبلاغ عنه والتصدي له"، بغية تقديم مذكرة الأمم المتحدة الإرشادية بشأن الاختطاف التي أيدناها ونأمل أن تقدم حلولاً ملموسة لمسألة سد الثغرات في حماية الطفل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

**السيدة لينديرتسي (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تشكر ألمانيا الرئاسة البرازيلية على عقد هذه المناقشة الهامة.

ونؤيد البيان الذي سيديلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

على نطاق واسع. وفي ذلك الصدد، ترحّب إيطاليا بإدراج أوكرانيا كحالة مثيرة للقلق في التقرير.

وتمشياً مع اتفاقية حقوق الطفل، يحق للأطفال، بغض النظر عن وضعهم القانوني، التمتع بطفولتهم في مجتمعات مستقرة ومسالمة حيث يمكنهم الشعور بالأمان والتعلم وأن يصبحوا عناصر فاعلة في التغيير الإيجابي والسلام والتنمية المستدامة. وفي هذه الأوقات الصعبة، تلعب المدارس والمرافق الترفيهية دوراً منقذاً للحياة، لأنها توفر للأطفال الدعم النفسي والجسدي وكذلك الحماية الاجتماعية، مما يوفر لهم الأمل في مستقبل أفضل. وتشكل الهجمات على المدارس ومرافق الأطفال أحد الانتهاكات الجسيمة السمة المرتكبة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، مما يعرض صحتهم للخطر الشديد فوراً وفي الأجل الطويل. إن حقيقة أن النزاعات المسلحة تتداخل مع الأزمات المستمرة الأخرى، وخاصة جائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ، تزيد من تفاقم ضعف الأطفال وتؤكد على أهمية حماية أولئك الذين يعيشون في حالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، فإن النزوح القسري يعرض الفئات الأكثر ضعفاً لخطر أكبر يتمثل في التجنيد أو الاختطاف أو الاتجار أو الاستغلال الجنسي أو التعرض لممارسات ضارة أخرى، بما في ذلك الزواج المبكر والقسري.

وإذا أردنا أن نكسر حلقة الانتهاكات التي تؤثر على الأطفال، فيجب أن نتبع نهجاً منتظماً ومتسقاً، بدءاً من الوقاية إلى المساءلة وإعادة الإدماج. ويتطلب ذلك، أولاً وقبل كل شيء، أوسع دعم ممكن لإعلان المدارس الآمنة بغية التخفيف من آثار النزاعات المسلحة على التعليم والطلاب والعاملين في مجال التعليم، فضلاً عن الهياكل الأساسية التعليمية. وفي ذلك الصدد، تؤكد إيطاليا من جديد دعمها للإعلان وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييده وتنفيذه تنفيذاً كاملاً.

ثانياً، نؤيد أيضاً القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة ومبادئ فانكوفر بشأن حفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واستخدام الأطفال الجنود، إدراكاً منا للأهمية الحاسمة لإدماج تلك المبادئ في جدول أعمال حفظ

ثانياً، يبيّن التقرير السنوي أن الأطفال عديمي الجنسية واللاجئين والنازحين داخلياً معرضون لخطر أكبر من مواجهة انتهاك جسيم واحد أو عدة انتهاكات. ونحثّ على مواصلة العمل مع جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وستواصل ألمانيا، بوصفها ثاني أكبر مساهم في كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونسيف، تعاونها الوثيق بشأن هذه المسألة مع مفوضية شؤون اللاجئين واليونسيف.

ثالثاً، ينبغي أن نعطي الأولوية لإعادة إدماج الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات المسلحة. وما فتئت ألمانيا تدعم منذ عدة سنوات عمل منظمة الرصد غير الحكومية "Watchlist" المعنية بالأطفال المحتجزين وتسهم في مشاريع تعزز إعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين وتعليمهم. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى الالتزام ببروتوكولات التسليم التي توفر إرشادات للنقل السريع للأطفال من قوات الأمن إلى الجهات الفاعلة المدنية في مجال حماية الطفل، بما في ذلك الدعم في مجالات الصحة العقلية والمساعدة النفسية والاجتماعية. ويجب أن يظل توفير فرص الحصول على التعليم الآمن والجامع، بما في ذلك في سياقات الطوارئ مع التركيز بوجه خاص على الفتيات والأطفال اللاجئين والنازحين داخلياً والأطفال ذوي الإعاقة، أولوية لإعادة الإدماج.

وأخيراً، نشجّع مجلس الأمن على إدراج وجهات نظر ممثلي الأطفال والشباب في إحاطاته على أساس منتظم. وندعو أيضاً إلى زيادة تركيز لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام على المواضيع المتصلة بالأطفال والنزاعات المسلحة.

إن تعزيز حقوق الطفل هو إحدى الركائز الأساسية لسياسة ألمانيا في مجال حقوق الإنسان. ونشجّع جميع الذين لم يؤيدوا بعد إعلان المدارس الآمنة، وكذلك مبادئ باريس وفانكوفر، ولم يصدّقوا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، على القيام بذلك.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، أن ألمانيا ستظل ملتزمة بالنهوض بالخطوة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح من جميع جوانبها التي ذكرت اليوم.

ونشكر الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، والمديرة التنفيذية لليونسيف كاثرين راسل، وياتريك كومي على مشاركتنا خبراتهم وتوصياتهم القيمة.

يساور ألمانيا بالغ القلق إزاء العدد المروع للانتهاكات الجسيمة الذي وصل إلى قرابة ٢٤ ٠٠٠ انتهاك ارتكبت ضد الأطفال في العام الماضي، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2022/493). يبعث هذا الرقم على القلق الشديد لأننا نعلم أن العديد من الانتهاكات الأخرى لا يبلغ عنها. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الأوضاع في سورية وأفغانستان ومالي ومنطقة الساحل الأوسع نطاقاً وميانمار واليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحّب أيضاً بقرار إدراج أوكرانيا وإثيوبيا وموزامبيق ووسط منطقة الساحل بوصفها حالات جديدة مثيرة للقلق. ومن شأن إدراج الجناة في الوقت المناسب وبصورة كاملة وقائمة على الأدلة في جميع الحالات المثيرة للقلق أن يزيد من تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة والامتثال للمعايير الدولية الإنسانية ومعايير حقوق الإنسان وحماية الطفل. ويجب أن تحتل المساءلة مرتبة عالية في خطة حماية الأطفال. ومن بين أمور أخرى، ندعو الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء إلى زيادة جهودها لحماية الأطفال المتضررين من الحرب العدوانية الروسية المستمرة على أوكرانيا، بما في ذلك من خلال الخدمات المتخصصة وآليات الرصد والإبلاغ.

وتود ألمانيا أن تسلط الضوء على أربع نقاط حاسمة للعمل في المستقبل. أولاً، نشعر بالفزع إزاء العدد المتزايد من عمليات الاختطاف وحالات العنف الجنسي ضد الأطفال، بزيادة تزيد على ٢٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٢٠. ولا تزال الفتيات على وجه الخصوص أكثر عرضة لخطر الاختطاف ويتعرضن لمستويات غير مقبولة من العنف الجنسي والجنساني. وستواصل ألمانيا الضغط من أجل توفير مستوى كافٍ من التمويل المراعي للاعتبارات الجنسانية لقدرات حماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة للسلام. كما يساورنا بالغ القلق إزاء التقارير المتزايدة عن اختطاف الأطفال الأوكرانيين من جانب روسيا وأخذهم إليها. وندعو وكالات الأمم المتحدة إلى التدقيق في التقارير بغية إدراج النتائج في تقرير الأمين العام في العام المقبل.

وعلاوة على ذلك، تنفذ اليونان خطة عملها الوطنية الأولى بشأن حقوق الطفل واستراتيجية وطنية شاملة لحماية القصر غير المصحوبين بذويهم. وتعالج خطة العمل الوطنية الأولى لبلدي المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أيضا مسألة حماية الفتيات المتضررات من النزاع.

وبالإضافة إلى ذلك، أعلن عن خطة عمل وطنية أخرى لحماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال الجنسيين. وتعمل السلطات اليونانية على الحدود البرية والبحرية على السواء مع إيلاء أقصى قدر من الاهتمام لحماية الأرواح البشرية ومع الاحترام الكامل للأشخاص، بمن فيهم الأطفال، الذين قد يحق لهم الحصول على الحماية الدولية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام بلدي بالتكاتف مع جميع الشركاء في محاولة لحماية حقوق الأطفال المتضررين من النزاع وبناء عالم في المستقبل يسوده السلام والشمولية والقدرة على الصمود.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

**السيد كيلابيلي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية، التي تتألف من ٥٥ دولة عضوا والاتحاد الأوروبي، والتي تشترك في رئاستها هذا العام كوستاريكا وكرواتيا وبلدي، بوتسوانا.

تود المجموعة أن تشكر البرازيل على تنظيم المناقشة المفتوحة المهمة اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة السيدة كاثرين راسل، والناشط الشاب باتريك كومي على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

وكما أبرز التقرير الذي أصدره الأمين العام مؤخرا (S/2022/428)

عن المسؤولية عن الحماية، فإن الأطفال والشباب يتضررون بشكل خاص - وغالبا ما يكون على نحو غير متناسب - من النزاعات والفظائع. واليوم، يواجه ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم خطر الفظائع الجماعية؛ وسلامتهم وحمايتهم وكرامتهم ورفاههم أمور أساسية

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

**السيدة ثيوفيلي (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكر الرئاسة البرازيلية على تنظيم هذه الجلسة التي تتعد في وقت مناسب. وتؤيد اليونان البيان الذي سيذلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات الإضافية التالية بصفتها الوطنية.

ومما يؤسف له أن حالة الأطفال في النزاعات المسلحة لا تزال تثير قلقا بالغا. اعتبارا من نهاية عام ٢٠٢١، يواجه أكثر من ٣٦,٥ ملايين طفل شرودا قسرا خطرا كبيرا بالوقوع ضحايا مرة أخرى والتعرض للعنف الجنسي أو للجنود واستغلالهم كأطفال جنود.

وبغية التصدي لتلك التحديات المتعددة الأوجه، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات على نحو متسق وإظهار التضامن وتشجيع تقاسم العبء والمسؤولية فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي ذلك الصدد، لا غنى عن تحسين ظروف الاستقبال، وكذلك التعجيل باتمام إجراءات اللجوء للأطفال اللاجئين وملتمسي اللجوء وأسرههم، بالإضافة إلى كفالة عدم الإعادة القسرية. ويحتاج القصر غير المصحوبين بذويهم إلى اهتمام خاص لضمان حمايتهم.

وفي ذلك الصدد، يجب تسجيل جميع الأطفال عند الولادة. توفر كفالة تسجيل المواليد لكل طفل مشرد قسرا الأساس للاعتراف بحقوق الإنسان لذلك الطفل وحمايتها. وتحول دون انعدام الجنسية. إنه أساس احترام كرامتهم الإنسانية. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان المضيفة أن تسعى جاهدة إلى إدماج الأطفال المتنقلين وأسرههم. ويجب أن يمثل الحصول المجدي على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم عنصرا لا غنى عنه في استراتيجيات الإدماج. وفي الوقت نفسه، يجب دائما تيسير العودة الطوعية إلى الوطن بطريقة آمنة وكريمة ومستدامة.

وتولي اليونان أهمية خاصة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، من خلال اعتماد تشريعات وطنية وكذلك من خلال التصديق على البروتوكول الاختياري ذي الصلة الملحق باتفاقية حقوق الطفل.

وعلاوة على ذلك، يمكن للأطفال والشباب، بل وينبغي لهم، أن يوظفوا بأدوار حاسمة في توفير المعلومات للإنذار المبكر وبناء القدرات وتطوير مجتمعات أكثر تماسكا وشمولية وقدرة على الصمود. وستسهم تلك الأدوار في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام. إن كفالة المشاركة المجدية للأطفال والشباب في تسوية النزاعات ومنع الفظائع، بمن فيهم الذين عانوا من الفظائع في الماضي، تعني الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يوظفوا به، لا كمستفيدين من التدخلات فحسب، بل وكشركاء في السلام.

ثانياً، يجب محاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال. إن آلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ والتقرير السنوي للأمم المتحدة ومرفقاته ضرورية لكفالة المساءلة ومنع ارتكاب المزيد من الانتهاكات ضد الأطفال. ولن تظل تلك الأدوات قوية إلا إذا حافظت على مصداقيتها. ويجب أن تنشر في مرفقات تقرير الأمين العام كل عام قائمة واحدة كاملة تركز على الأدلة لجميع من تثبت مسؤوليتهم عن هذه الانتهاكات والتجاوزات تعكس بدقة البيانات التي جمعتها آلية الرصد والإبلاغ وتحققت منها.

ثالثاً، من المهم تعزيز جميع الآليات القائمة لرصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها والتصدي لها، بما في ذلك قدرات حماية الأطفال لدى عمليات الأمم المتحدة للسلام والبعثات السياسية ومكتب الممثلة الخاصة بالأطفال والنزاع المسلح.

ونود أن نشجع الأمين العام على تنبيه مجلس الأمن كلما توافرت معلومات موثوقة تفيد بأن الأطراف ترتكب أي من الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال بإدراج هذه "الحالات المثيرة للقلق" في تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح.

رابعاً، الترتيبات التشريعية والمؤسسية المناسبة ضرورية للتصدي الشامل لانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الأطفال والشباب. ونشجع الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة على أن تفعل ذلك. ونعرب أيضاً عن

لتحقيق أهداف المسؤولية عن الحماية. وتبعاً للظروف، فإن الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال أثناء حالات النزاع المسلح، على النحو الذي حدده الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، قد ترقى إما إلى جرائم فظيعة في حد ذاتها أو تمثل مؤشراً على احتمال ارتكاب جرائم فظيعة.

وعلى مدى السنوات الـ ١٦ الماضية، تحققت الأمم المتحدة من ٢٦٦ ألف حالة من حالات الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في أكثر من ٣٠ حالة نزاع. وفي حين تم التحقق من هذه الحالات من خلال آلية عام ٢٠٠٥ للرصد والإبلاغ التي تقودها الأمم المتحدة، فمن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى بكثير، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

ومن بين الانتهاكات الجسيمة الستة، فإن اختطاف الأطفال من الانتهاكات التي يصعب توثيقها. ويجوز أن يعاقب على الاختطاف بموجب نظام روما الأساسي حيثما يشكل جريمة فظيعة. وعلاوة على ذلك، يساورنا قلق خاص إزاء الزيادة الهائلة في عمليات اختطاف الأطفال والتجنيد والاستخدام غير القانونيين للأطفال الجنود، بمن فيهم الفتيات. ونشجع الأمم المتحدة أيضاً على مواصلة التحقيق في ادعاءات الاختطاف عبر الحدود والاتجار بالأطفال لأغراض التبريد.

وندين بشدة هذه الأعمال غير القانونية - أينما وقعت - ونرحب بالمذكرة التوجيهية التي قدمها مؤخراً مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بشأن الاختطاف. ونأمل أن تسهم في الحيلولة دون اختطاف الأطفال.

وتود مجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية أن تشدد على النقاط التالية.

أولاً، يواجه الأطفال والشباب أخطار فظيعة واضحة. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل أن يسترشد كل جانب من جوانب منع الفظائع - من التخطيط إلى التنفيذ إلى الرصد والتقييم - بالمبادئ العامة لاتفاقية حقوق الطفل.

سافر للقانون الدولي. ويساورنا القلق إزاء التقارير الواردة عن ترحيل الأطفال قسرا إلى روسيا. ونرحب في ذلك الصدد بالقرار الذي اعتبر على الفور أوكرانيا حالة مثيرة للقلق. وندعو إلى زيادة عمليات الإبلاغ والرصد عن ذلك من دون توان، وفقا للولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، ونحث الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها لحماية الأطفال المتضررين من عدوان روسيا غير المشروع. ويجب على روسيا أن تنتهي تلك الحرب.

ثانيا، في ضوء التطورات في منطقة تيجراي وفي كابو ديلغادو، نرحب أيضا بإضافة إثيوبيا وموزامبيق بوصفهما حالتين تبعثان على القلق، على أن يسري ذلك على الفور.

ثالثا، مما يثير قلقنا بوجه خاص أيضا حالة الأطفال والنزاعات المتشابكة التي تؤثر على المجتمعات المحلية في منطقة الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث جميع أطراف النزاعات المسلحة على الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني.

رابعا، ندعو أيضا القوات المسلحة وقوات الأمن في ميانمار إلى وقف الاعتقالات المستمرة للأطفال والآباء وأقارب المعارضين.

خامسا، يجب أن ندين مرة أخرى استمرار رفض طالبان غير المقبول توفير التعليم الثانوي لفتيات أفغانستان الصغيرات، ونحثها على كفالة إتاحة فرص التعليم على قدم المساواة.

ويدعو الاتحاد الأوروبي مجددا إلى إعطاء الأولوية لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة وكفالة تمويل آليات الأمم المتحدة وعمليات السلام ذات الصلة وتجهيزها على نحو كاف لتحقيق ذلك الغرض. ونحث مجلس الأمن على العمل عن كثب وبانتظام مع الممثلة الخاصة، بما في ذلك بشأن حالات قطرية محددة، لكفالة أن تولي تلك المداولات مسألة حماية الأطفال الأهمية التي تستحقها. ونعرب عن تقديرنا لنتائج الدراسة المتعلقة بتطور الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح للفترة ١٩٩٦-٢٠٢١ وتقرير اليونسيف الذي نشر في حزيران/يونيه. ونهيب بالممثلة الخاصة للأمن العام أن تضع

تقديرنا للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء التي أيدت مبادئ باريس والتزاماتها، ومبادئ فانكوفر، وإعلان المدارس الآمنة.

وأخيرا، ينبغي للدول الأعضاء أن تقدم إلى العدالة جميع المسؤولين عن الجرائم التي تنطوي على انتهاكات بحق الأطفال، بما في ذلك أي جرائم وحشية، من خلال إجراء تحقيقات معجلة، ومحكمة مرتكبها إذا تطلب الأمر ذلك. وفي ذلك السياق، نشجع الدول الأعضاء على دعم تدابير المساءلة للجناة المدرجة أسماؤهم في مرفق تقرير الأمين العام، استنادا إلى نتائج آلية الرصد والإبلاغ.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

**السيد كاميلي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالفرنسية):** يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أندورا وجورجيا وموناكو وسان مارينو.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر البرازيل على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة وأن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم المؤثرة صباح اليوم. إننا نشعر بالفزع إزاء المستويات المرتفعة بشكل غير مقبول من الانتهاكات الجسيمة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2022/493) والتي ترتكب بحق الأطفال، ولا سيما الفتيات. ونحث أطراف النزاع على وقف تلك الانتهاكات بأسرع ما يمكن والدول على تقديم مرتكبها إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، نؤيد التعاون مع آليات العدالة على المستوى الدولي، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية. وإذ يواصل الاتحاد الأوروبي التزامه بمعالجة تأثير النزاعات على الأطفال في جميع أنحاء العالم، فإننا نود أن نسلط الضوء على الحالات المحددة الخمس التالية. أولا، لقد روعنا التأثير الواقع على الأطفال جراء الحرب العدوانية غير المشروعة التي شنتها روسيا على أوكرانيا. فقد قُتل الأطفال وشوهوا وهاجمت المدارس والمستشفيات، ويرتكب كل ذلك في انتهاك

بالغة جسديا وعاطفيا للسكان الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال. ومما يشكل انتهاكا سافرا وصارخا لحقوق الأطفال وحرياتهم نقل روسيا غير القانوني والقسري لأطفال أوكرانيين من وطنهم، كونهم أيتاما وأطفالا محرومين من رعاية الوالدين وتوفي آباؤهم وأمهم جراء حربها ضد أوكرانيا. وقد تم بالفعل تهجير أكثر من ١٨٢ ٠٠٠ طفل قسرا من أوكرانيا إلى روسيا. وهناك الآن أدلة وفيرة تثير الجزع عن أفعال لإنسانية ترتكبها القوات الروسية، بما في ذلك العنف الجنسي ضد الأطفال، وهو ما نشجبه بأشد العبارات الممكنة.

ونناشد المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن من أجل وقف الإجراءات غير القانونية التي تتخذها روسيا بوصفها دولة معتدية، ومحاسبتها على أفعالها المتعمدة التي تجافي الضمير، وحماية حقوق الأطفال النازحين قسرا من أوكرانيا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

**السيد لاغاتي (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشكر البرازيل على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمم العام غامبا دي بوتغيتير والسيدة راسل والسيد كومي على عملهم، سواء هنا في نيويورك أو في الميدان.

ولئن قطعنا شوطا طويلا على مدى الـ ٢٥ سنة الماضية فإن التقرير المقدم اليوم (S/2022/493) يبين أن إنهاء آلاف الانتهاكات الموثقة لحقوق الأطفال في مناطق النزاعات يتطلب تركيزا واهتماما واضحين من جانبنا جميعا. فالنزاعات صارت أطول أمدا وباتت تخاض في المناطق الحضرية على نحو متزايد، مما يطمس الخطوط الفاصلة بين ساحات المعارك والبنى التحتية المدنية الحيوية، التي كثيرا ما تتعرض لهجمات متعمدة، مما يؤدي إلى أضرار تمس بقاء الأطفال ورفاههم على المدنيين القريب والبعيد. وقد حققت الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة تقدما مهما في مجال حماية الأطفال على مدى الـ ٢٥ سنة الماضية. وأثبتت أن لديها ما يكفي من الأدوات، وأن تلك الأدوات أحدثت فرقا وجوديا في حياة الكثيرين من صغار السن. ولذلك تؤكد بلجيكا دعمها الثابت للولاية، بما في ذلك نزاهة وحياد آليتها للإدراج في القائمة.

مذكرة إرشادية بشأن الرصد والإبلاغ والمناصرة والمساءلة والحوار فيما يتعلق بمنع إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية للأطفال. وسيظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بأداء دوره.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية التشيكية.

**السيد كولهانك (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية):** أود أولا أن أشكر الرئاسة البرازيلية على دعوتها لعقد مناقشة اليوم المهمة. ونؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن مجموعتي الأصدقاء، أي فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح وفريق الأصدقاء المعني بالمسؤولية عن الحماية. وعلى الرغم من أن الكثير قد قيل بالفعل، أود أن أبدي بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

ليس هناك وقت أنسب من هذا لإجراء هذه المناقشة المفتوحة، في ظل ما نشهده حاليا في جميع أنحاء العالم من نزاعات مسلحة مروعة كثيرة تستمر معها معاناة الأطفال بشكل غير متناسب. إن رحي الحروب تدور في المناطق الحضرية، بين السكان المدنيين، مما يؤدي بالفعل إلى تداخل الخطوط الفاصلة بين ساحات المعارك والأماكن التي لا يجوز استهدافها، من قبيل المنازل والمدارس والمستشفيات وغيرها من البنى التحتية المدنية الحيوية. وغني عن القول إن هذه الحروب تلحق أضرارا مباشرة وطويلة الأجل بالأطفال. وعندما ترتكب مثل هذه الانتهاكات للقانون الدولي، فلا بد للمجتمع الدولي أن يتحرك. ويجب ألا نتوقف أبدا عن الدعوة إلى زيادة الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين ومعايير حماية الطفل. وعلينا أن نسعى جاهدين لكفالة المساءلة عن جميع الانتهاكات الخطيرة المرتكبة بحق الأطفال.

لقد انضمت الجمهورية التشيكية، إلى جانب عدة بلدان أخرى، إلى بيان يدين الإجراءات غير القانونية التي تتخذها روسيا ضد أطفال أوكرانيا. إن عدوانها العسكري غير المبرر وبدون سابق استقزاز على أوكرانيا يشكل انتهاكا سافرا لقواعد القانون الدولي. كما أنه يسبب معاناة

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتوجيه خالص الشكر للأمين العام على عرض تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح، وكذلك الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغيتير على كل ما قامت به من عمل بشأن حماية الأطفال في سياق حروب متزايدة التعقيد. إن الأرقام الواردة في التقرير هي مرة أخرى صادمة للغاية. فلا تزال الانتهاكات مروعة وتظل مهمة منعها شاقة. ومع ذلك، يكمن التحدي دائما في اللحظة الراهنة واللحظة الراهنة هي الآن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

**السيد شتشرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر البرازيل على عقد هذه المناقشة وأن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم. كما أود التأكيد مجددا على دعم بولندا القوي لولاية الممثلة الخاصة وأن أشكرها على كل ما تبذله من جهود لوضع حد للانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في حق الأطفال.

تظل بولندا ملتزمة التزاما راسخا بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ونحن ندين بشدة جميع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في حق الأطفال. فينبغي لأطراف النزاعات أن توقف الانتهاكات ضد الأطفال وأن تظهر امتثالها للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والمعايير الدولية لحماية الطفل. إن العيش في منطقة متأثرة بنزاع هو بالنسبة لملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم بمثابة حرمانهم من طفولتهم وحقوقهم الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الحق في أعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية الممكن بلوغها والحق في التعليم، وهو ما ناقشناه مؤخرا مع السيدة غامبا دي بوتغيتير في مؤتمر عُقد في البعثة البولندية.

وبالنظر إلى عودة الحرب إلى الأراضي الأوروبية الناجمة عن العدوان الروسي على أوكرانيا، فضلا عن أزمات أخرى مستمرة وموصوفة في التقرير السنوي للأمين العام لعام ٢٠٢١ (S/2022/493)، يجب أن نواصل تكثيف جهودنا. يفيد مكتب المدعي العام في أوكرانيا بأن قرابة ألف طفل قد عانوا نتيجة للضربات العسكرية الروسية المكثفة. في الأسبوع الماضي فقط قتلت الصواريخ الروسية التي ضربت مدينة

ونود أن نبدي الملاحظات التالية بمناسبة نشر التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

أولا، إن التجسيد الدقيق في التقرير لتدهور حالة الأطفال، وخاصة في أوكرانيا، هو إشارة هامة وذات توقيت سليم والتي توضح الأثر المأساوي للأعمال العدائية على الأطفال في أوكرانيا وإثيوبيا وموزامبيق ووسط منطقة الساحل. ويساورنا قلق شديد إزاء العدد المتزايد لأعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد الفتيات.

ثانيا، تؤيد بلجيكا عملية صارمة وموضوعية وشفافة لضمان إدراج الأطراف في القائمة وشطبها منها بشكل مستمر في جميع الحالات القطرية. إن مساهلة مرتكبي هذه الانتهاكات يزيد من تكاليف عدم الامتثال للقانون الدولي، ويردع الانتهاكات في المستقبل، ويحمي الأطفال بشكل أفضل.

المساهلة ضرورية لحماية الأطفال في الحروب ولوضع حد للانتهاكات الجسيمة. ويظل إدراج أسماء الجناة في القائمة وشطبهم منها في التقرير السنوي للأمين العام أداة فريدة وقوية لتعزيز الامتثال للقانون الدولي. ولذلك ثمة قلق شديد من أنه لم يتسن تحديد هوية مرتكبي ١٥ في المائة من هذه الانتهاكات، مما يجعل المساهلة اللاحقة شديدة الصعوبة.

ثالثا، إن الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح لا تعمل في فراغ بل في إطار أوسع من المعايير والقواعد التي توفر حماية محددة للأطفال. وهذا الإطار، الذي يجب أن نسانده جميعا بالدفاع عنه بصرامة والامتثال لالتزاماته، يشمل اتفاقية جنيف ونظام روما الأساسي واتفاقية حقوق الطفل، والتي هي أكثر صك لحقوق الإنسان تم التصديق عليه في العالم.

رابعا وأخيرا، تواصل بلجيكا دعوتها إلى زيادة القدرة على حماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة للسلام وبعثاتها السياسية، بما في ذلك من خلال الدعم المالي والسياسي والتشغيلي من أجل التنفيذ الكامل لولايات حماية الطفل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

**السيد كوشوث (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا والبيانين اللذين أدلى بهما باسم فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية. وأود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية.

إننا نشيد بالبرازيل على عقد مناقشة اليوم المفتوحة التي تأتي في وقت مناسب جدا، ونشكر مقدمي الإحاطات اليوم، بمن فيهم السيد كومي، على عروضهم القوية. كما نقدر عاليا الدور الهام الذي تؤديه الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح واليونيسيف في حماية الطفل وتعزيز حقوقه.

وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال مقارنة بعام ٢٠٢٠، لا تزال الأرقام والاتجاهات الواردة في التقرير الأخير للأمين العام (S/2022/493) مثيرة للقلق الشديد. إن استمرار قتل الأطفال وتشويههم، فضلا عن تجنيدهم واستخدامهم كجنود، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إليهم، واستمرار الزيادات الهائلة في عمليات الاختطاف والعنف الجنسي والهجمات على المدارس والمستشفيات، هي أمور مثيرة للقلق الشديد. ومن المؤسف أكثر أن الأرقام الواردة في التقرير ليست شاملة تماما، وذلك بالنظر إلى عدم وجود بيانات من إثيوبيا وأوكرانيا وموزمبيق.

وبوصف سلوفاكيا بلدا مجاورا ومتأثرا بالحالة في أوكرانيا تأثرا مباشرا فإنها ترحب بتصنيفها كحالة مثيرة للقلق على الفور وبإدراجها في التقرير المقبل للأمين العام. لقد أدى العدوان الروسي الوحشي رسميا إلى مقتل وإصابة مئات الأطفال، وتدمير مئات المدارس والمستشفيات أو إلحاق أضرار بها، وإجبار ثلثي أطفال أوكرانيا على الفرار من منازلهم - فلقد تأثروا جميعا سلبا. ونحن نعلم أن الأرقام الحقيقية أعلى بكثير.

لا يمكننا أن نتغاضى عن تلك الحقائق في مناقشة اليوم المفتوحة، لأننا شهدنا مرة أخرى محاولات روسيا لصرف الانتباه عن انتهاكاتها

فبينتسيا ما لا يقل عن ٢٣ شخصا، من بينهم ثلاثة أطفال. وفي جميع أنحاء البلد تم تدمير مئات المدارس جراء القصف والغارات الجوية الروسية. ولذلك نرحب بقرار إدراج أوكرانيا كحالة مثيرة للقلق في التقرير المقبل وندعو إلى مزيد من الإبلاغ والرصد وفقا للولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، دون مزيد من التأخير.

ونود أن نوجه انتباه مجلس الأمن إلى آلاف الأطفال الأوكرانيين الذين نُقلوا إلى روسيا ضد إرادتهم. إن هذه الأعمال تشكل انتهاكا لكل من اتفاقية الإبادة الجماعية واتفاقية حقوق الطفل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لمحاسبة الجناة وحماية حق الأطفال الأوكرانيين في الهوية، بما في ذلك جنسيتهم.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المأساوية للنساء والفتيات في أفغانستان. لم يخفق قادة طالبان في الوفاء بوعودهم فحسب - حيث يمنعون وصول الفتيات إلى المستوى الثاني من التعليم - بل أعلنوا أيضا صراحة أنهم أغلقوا المدارس إلى أجل غير مسمى. إن تنظيم طالبان يجرّد المرأة من حقوقها التي ناضلت من أجلها على مدى العقدين الماضيين. ونحن في المجتمع الدولي لم نفعل ما يكفي لجعل تنظيم طالبان يفي بالتزاماته.

إننا نشدد على أهمية تعميم مراعاة حقوق الطفل في مجالات الإنذار المبكر، وتحليل النزاعات، والتسوية السلمية للنزاعات، والعدالة الانتقالية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. إن الطريقة الأكثر إيجابية لتمكين الشباب وضمان عدم تطرفهم هي الاستثمار في التعليم عالي الجودة.

وندين بشدة الهجمات ضد الطلاب والمعلمين والمدارس، فضلا عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية. إن دعم إعادة الإدماج السليم وفي الوقت المناسب هو أمر بالغ الأهمية لمستقبل الأطفال الذين كانوا في السابق مرتبطين بجماعات مسلحة. وتقخر بولندا بأن تكون عضوا في اللجنة التوجيهية للتحالف العالمي لإعادة الإدماج، وكذلك في فريق أصدقاء إعادة الإدماج، ونحن حريصون على زيادة المشاركة في أنشطة تلك المنتديات.

لجميع الأطراف في أي نزاع مسلح إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وحيثما تحدث انتهاكات، يجب كفالة المساءلة وتقديم الجناة إلى العدالة.

في الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن سلوفاكيا، بصفتها نائبة رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف والرئيسة المؤقتة له في الوقت الحالي، لن تدخر جهدا للمساعدة في إنقاذ أرواح الأطفال في حالات النزاع في جميع أنحاء العالم وحماية حقوقهم وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم، بالرغم من ظروفهم اليائسة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

**السيد فيبولياي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية):** تود نيوزيلندا أن تشكر البرازيل على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للسيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيدة كاثرين راسل، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والسيد باتريك كومي، المدير التنفيذي للمنظمة غير الحكومية "Similar Ground" على إحاطاتهم الزخرة بالمعلومات.

انقضت ٢٦ سنة منذ صدور تقرير غراسا ماشيل (A/51/306)، الذي لفت انتباه العالم إلى الأثر المدمر للنزاع المسلح على الأطفال. ويوضح آخر تقرير للأمين العام عن الأطفال في حالات النزاع المسلح (S/2022/493) أن الأطفال والشباب يتضررون على نحو لا يضافي، وغالبا بشكل غير متناسب، من النزاعات والفظائع. وتشكر نيوزيلندا الأمين العام والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وتشيد بما يضطلعان به من عمل دؤوب وأنشطة للدعوة. ونشعر جميعا بالفزع إزاء الطريقة التي يُستغل بها الأطفال ويساء معاملتهم ويتم التلاعب بهم، الأمر الذي يؤدي إلى انقلاب حياتهم رأسا على عقب وتدمير مستقبلهم. ويسرد تقرير الأمين العام قصص معاناة مروعة. ونود أن نبرز بعض المسائل التي تتطلب اهتماما عاجلا.

تتمتع كل من المدارس والمستشفيات بحماية خاصة كونها أعيانا مدنية بموجب القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، تحققت الأمم

الظليعة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن روسيا هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن أزمة الأطفال هذه. فلولا غزوها غير القانوني وغير المبرر لأوكرانيا لما حدث أي من هذا.

كما أننا نطالب روسيا بوقف عملياتها العسكرية على الفور ودون قيد أو شرط وبسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. وتبدل سلوفاكيا قصارى جهدها لضمان رفاة ما يقرب من ١٧٣ ألف طفل لاجئ عبروا حدودنا حتى الآن ولحماية حقوقهم، ولا سيما حقهم في التعليم، وسنواصل القيام بذلك.

تؤيد سلوفاكيا بالكامل التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام وتود أن تكملها بدعوة إلى العمل في ثلاثة مجالات محددة: اعتماد إطار قانوني قوي، والامتثال الكامل للالتزامات بموجب القانون الدولي، والمساءلة الفعالة عن الانتهاكات.

إن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، ومبادئ باريس، ومبادئ فانكوفر، وإعلان المدارس الآمنة، هي كلها صكوك رئيسية اعتمدت على الصعيد الدولي. وقد صدقت سلوفاكيا عليها جميعا وأقرتها ونفذتها. إننا نهيب بالدول التي لم تتخذ بعد ذلك الإجراء أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية. وعلاوة على ذلك، وبغية زيادة تعزيز الإطار القانوني وسد الفجوة في القانون الجنائي الدولي، نحث الدول على أن تحرز تقدما مجديا في نهاية المطاف نحو وضع اتفاقية جديدة بشأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية هذا العام.

وعلى الصعيد المحلي، من الأهمية بمكان أن نكفل تجريم الانتهاكات الجسيمة واعتماد أطر وطنية فعالة لإعادة إدماج الأطفال الضحايا ومساعدتهم، فضلا عن التعاون السليم مع آليات المساءلة الدولية والإقليمية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، لن تضع هذه الأطر، رغم قوتها، حدا لمعاناة الأطفال دون الامتثال الكامل والمساءلة الفعالة عن الانتهاكات. ولذلك، نكرر دعوتنا القوية

العام لالتزامهما بإجراء مزيد من التحقيق في الصلات بين تغير المناخ والنزاع وآثارهما على الأطفال.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم نيوزيلندا الكامل لعمل الممثلة الخاصة وأعضاء مكتبها ودقة آلية الرصد والإبلاغ ونزاهتها والتقارير والتوصيات الشاملة التي يصدرها الأمين العام. ونحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم عملهم الحيوي ومساعدتهم على ترجمة توافق الآراء العالمي بشأن الحاجة إلى حماية حقوق الأطفال في حالات النزاع إلى واقع أفضل بكثير مما نراه اليوم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

**السيد العتيق (المملكة العربية السعودية):** السيد الرئيس، أود بداية أن أهنئكم على رئاسة البرازيل لأعمال مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. ونعبر عن دعمنا لجهودكم الحثيثة في إدارة أعمال المجلس ونرجو لكم دوام التوفيق والنجاح.

تمثل مسألة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة أهمية قصوى في إنشاء أجيال متزنة تستطيع بناء مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا للدول المتأثرة بالنزاعات، حيث ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعامل مع الأطفال في النزاعات المسلحة بعناية فائقة وبشكل يمكن من خلق واقع جديد لأولئك الأطفال يتم من خلاله كسر دائرة العنف ومعالجة الآثار السلبية التي تلحق بالأطفال ومواجهة أي إرهابات قد تؤدي إلى تهيئة بيئة حاضنة للتطرف والعنف. وأود في هذا الصدد أن أسلط الضوء على النقاط التالية:

تؤمن المملكة العربية السعودية بأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة على مستوى العالم تُعد مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الأطراف في المجتمع الدولي وتستدعي مواجهة جماعية وجهودا متسقة لمعالجة تداعياتها والتصدي لأسبابها. وقد انضم بلدي إلى العديد من الأطر الدولية التي تعزز ذلك. وترحب المملكة العربية السعودية بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493)، وتحديدا

المتحدة في تقريرها الأخير من وقوع ١١٦ هجوما على المدارس والمستشفيات. وقد أيدت نيوزيلندا إعلان المدارس الآمنة، شأنها شأن ١١٣ دولة عضوا أخرى، ونحث الدول الأخرى على أن تحذو حذونا. وفي عام ٢٠١٦، وبمبادرة من نيوزيلندا وأربعة أعضاء آخرين منتخبين في مجلس الأمن، اتخذ المجلس القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، بشأن الرعاية الصحية في النزاعات المسلحة، الذي أدان بشكل قاطع الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرافق الطبية. ويبعث ذلك القرار برسالة بسيطة جدا مفادها أنه يجب كفالة الاحترام وتوفير الحماية للجرحى والمرضى والعاملين في المجال الطبي ووسائل نقلهم ومعداتهم والمرافق الطبية. ولا يجب عرقلة تقديم المساعدة الطبية. ومع ذلك، فقد استمرت الهجمات على المستشفيات، وكثيرا ما يكون الأطفال من بين الضحايا. ويقدم لنا اعتداء روسيا غير القانوني وغير المبرر على أوكرانيا المزيد من الأمثلة الفظيعة. وتشكل تلك الهجمات إهانة لإنسانيتنا المشتركة ويجب أن تتوقف.

تواجه الفتيات في حالات النزاع المسلح مخاطر فريدة من نوعها. ففي عام ٢٠٢١، شكلت الفتيات الثلث تقريبا من الأطفال ضحايا الانتهاكات الجسيمة، وهي زيادة حادة مقارنة بعام ٢٠٢٠. وإجمالا، شكّلت الفتيات ٩٨ في المائة من ضحايا العنف الجنسي، في حين كن المتضررات من ٣٠ في المائة من عمليات الاختطاف، وهي زيادة أخرى كبيرة مقارنة بعام ٢٠٢٠. ومن المؤسف أننا نعلم أن تلك الأرقام ليست سوى غيض من فيض وأن الأرقام الحقيقية أكبر بكثير. وستواصل نيوزيلندا الدعوة بقوة إلى حماية حقوق الأطفال، لا سيما الفتيات، في حالات النزاع المسلح.

أخيرا، نلاحظ أن تغير المناخ يشكل أحد العوامل المحركة لنشوب النزاعات جراء التنافس على الموارد الشحيحة. ولا مفر من أن يكون لذلك عواقب سلبية على الأطفال. وتغير المناخ هو المسألة الأكثر إلحاحا بالنسبة لمنطقتنا، منطقة المحيط الهادئ، ونظّل نشعر بقلق عميق إزاء الآثار التي يخلفها بالفعل على الأطفال. وإضافة النزاع إلى ذلك المزيج ليس تطورا محمودا. ونشيد بالممثلة الخاصة والأمين

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر البرازيل على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم. وأعرب عن تقديري أيضاً للأمين العام على تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493) وجميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة. فالأطفال يستحقون دائماً ما هو أفضل، سواء في أوقات السلم أو في أوقات النزاع المسلح. وانطلاقاً من هذا الاعتقاد القوي، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، تؤيد تايلند دعوة الأمين العام جميع أطراف النزاع إلى التقيد بالقانون الدولي والمبادئ الدولية بغية حماية الأطفال وكفالة حقوقهم. وينبغي أن يشمل ذلك إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والأماكن الآمنة، التي تكتسي أهمية خاصة خلال جائحة عالمية أدت إلى تفاقم مواطن ضعف الأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين يعيشون في حالات النزاع المسلح.

وتؤيد تايلند أيضاً الجهود المتواصلة التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح للعمل مع الدول والأطراف المعنية لحماية الأطفال من الأذى والاستغلال. ولا ينبغي جعل الأطفال جزءاً من النزاع. وفي ذلك الصدد، نرحب بإطلاق سراح أكثر من ١٢ ٠٠٠ طفل من قبل الجماعات المسلحة والقوات المسلحة في العام الماضي، وهو دليل على قيمة النهج البناء الذي يسفر عن نتائج ملموسة.

ثانياً، يجب أن نواصل تعميم حماية الطفل في مختلف مراحل متوالية تحقيق السلام، بما في ذلك في جهود حفظ السلام وبناء السلام لتحقيق سلام مستدام. فأمين الأطفال جزء هام من الأمن البشري. ولتعميم حماية الطفل، تشجع تايلند على إجراء مزيد من المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وغيرهم من أصحاب المصلحة بشأن الحاجة إلى ولاية واضحة بشأن حماية الطفل في جميع عمليات حفظ السلام ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة. ويجب أن تكون تلك الولاية مصحوبة بموارد كافية في الوقت المناسب فضلاً عن تعزيز القدرات في مقر الأمم المتحدة وبعثاتها. وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد تايلند زيادة التفاعل بين مجلس الأمن

الفقرة المرتبطة بتعاون التحالف مع الممثلة الخاصة للأمين العام، بالرغم من تحفظنا على أعداد الحوادث المنسوبة للتحالف فيه، حيث أكد التقرير على التزام تحالف دعم الشرعية في اليمن بحماية الأطفال وجدوى التدابير الهامة والمستمرة التي اتخذها لتعزيز حمايتهم في النزاع القائم في اليمن وفقاً للمرجعيات الدولية. كما أنه انعكاس لمدى قدرة التحالف على تقديم نموذج للتحالفات الدولية الأخرى في حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً على دعمنا لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، ودورها الإيجابي في حماية الأطفال على الصعيد الدولي. ونتطلع لاستمرار التعاون البناء بينها وبين التحالف من أجل تطوير آليات حماية الأطفال المرتبطين بالنزاع المسلح في اليمن. لقد أظهر التقرير تزايداً في أعداد الانتهاكات المرتبكة من قبل الميليشيات الحوثية ضد هؤلاء الأطفال، سواء من تجنيد للأطفال أو قتلهم أو تشويهم أو اختطافهم، مقارنة بتقرير العام السابق. ولا تزال الميليشيات الحوثية تمارس أفظع الجرائم بحق الأطفال في اليمن وتنتهك حقوقهم بل وتحشدهم في مبان وملاعب رياضية بهدف التأثير على أفكارهم لتفريخ الإرهاب ونشر التطرف تمهيداً لإرسالهم إلى الجبهات.

وهنا، نشدد على ضرورة أن تكون كل الإشارات الإيجابية الحالية أو المستقبلية في التقرير المرتبطة بميليشيات الحوثي مقرونة بتنفيذ والتزام حقيقي وتطور إيجابي على أرض الواقع من قبل هذه الميليشيات تجاه أطفال اليمن، حيث أثبتت جميع الشواهد والتجارب السابقة مع الحوثيين، وبشكل متكرر، عدم جدية هذه الميليشيات وإخلالها بجميع الاتفاقيات والمواثيق.

ختاماً، تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية تعزيز التعاون الدولي للتصدي والاستجابة لمعاناة الأطفال المرتبطين بالنزاعات المسلحة، وتأمل بشدة رؤية المزيد من الأطفال في قاعات التعليم والدراسة حيث من المفروض أن يكونوا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

لقد مر أربعة أشهر و ٢٣ يوماً منذ بدء غزو الاتحاد الروسي غير القانوني وغير المبرر ومن دون سابق استقزاز لأراضي أوكرانيا ذات السيادة، وخلال هذه الفترة قصف المناطق بشكل عشوائي ودمر البنية التحتية الحيوية وقتل المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال، وهم الأهم في مناقشة اليوم.

وإن انتشار الأسلحة الصغيرة في النزاعات له آثار مدمرة على حياة الأطفال ويسهم في انعدام الحماية قبل النزاعات المسلحة وفي أثنائها وبعدها. ونظراً لأن الأسلحة الصغيرة خفيفة وسهلة التعامل، يمكن للأطفال استخدامها وإصلاحها بقليل من التدريب. ونتيجة لذلك، تيسر تلك الأسلحة استخدام الأطفال واستهدافهم في الحرب، مما يسهم في تهيئة بيئة يقعون فيها ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان والتشريد القسري والصدمات النفسية - الاجتماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة. وقد أزهقت هذه الأسلحة أرواحاً أكثر مما أنقذت على الإطلاق.

ولذلك، من المهم أن تصدق الدول على الصكوك الدولية مثل اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، فضلاً عن معاهدة تجارة الأسلحة، وأن تكفل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتقدر غواتيمالا تقديراً كبيراً دور لجنة بناء السلام والاستحقاقات التي يدفعها صندوقها لبناء السلام. وتؤدي لجنة بناء السلام دورها من خلال تحقيق نتائج إيجابية بين مختلف تشكيلاتها القطرية، ولا سيما من خلال دعم بناء القدرات من أجل التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج على نحو ملائم على مستوى المجتمع المحلي، مع مراعاة الاحتياجات المحددة والآثار المترتبة على الأطفال المتضررين. ونعتقد أننا بحاجة إلى تعزيز الحيز الأصيل للجنة بناء السلام وإسهاماتها الحاسمة في النظر في مشاريع قرارات المجلس. ويجب علينا أيضاً أن نأخذ في الحسبان ولايات مكتب الممثلة الخاصة والشركاء ذوي الصلة في سياق منتدى لجنة بناء السلام الفريد لبناء السلام في الدول في

ولجنة بناء السلام لتحديد سبل تلبية احتياجات الأطفال في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع بفعالية ولتعزيز أوجه تآزر تلك الجهود. وينبغي أن يشمل ذلك مساهمات حفظة السلام بوصفهم بناء السلام الأوائل.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة والأخيرة: تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في إيجاد سبل نحو الحفاظ على السلام، وهو ما يتماشى أيضاً مع التقاليد الإنسانية الراسخة في تايلند. وتايلند، من جانبنا، ما فتئت تعمل عن كثب مع جميع الشركاء للحد من حالات انعدام جنسية الأطفال المعنيين لتمكين إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم في نهاية المطاف. وتايلند على استعداد لتشاطر أفضل ممارساتنا في ذلك الصدد، فضلاً عن نهجنا الإنمائية المحلية، التي يمكن أن تسهم في الجهود الرامية إلى معالجة النزاعات من جذورها، وبالتالي جعل السلام أكثر استدامة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

**السيد لام باديبيا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):** تود غواتيمالا أن تشكر البرازيل على عقد مناقشة اليوم المفتوحة لمناقشة موضوع الأطفال والنزاع المسلح، لأن الأطفال هم أكثر شرائح المجتمع تضرراً وضعفاً في العالم. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها، وكذلك السيدة كاثرين راسل على إسهام اليونسيف في توفير الإمدادات الإنسانية الحيوية والخدمات الأساسية للأطفال والأسر الضعيفة.

ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2022/493) ونعرب عن قلقنا إزاء استمرار ورود تقارير عن قتل الأطفال وتشويههم، فضلاً عن تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود. لقد شرد ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم قسراً بسبب النزاع المسلح. وكثير منهم يصبحون عديمي الجنسية، مهاجرين ولاجئين، ومثلهم مثل المشردين داخلياً، فإنهم أكثر عرضة لخطر التعرض للاتجار أو الاستغلال الجنسي ويعانون من صدمات جسدية أو نفسية ويفتقرون إلى إمكانية الحصول على الرعاية والخدمات الطبية لتلبية احتياجاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، من الملح السماح بوصول المساعدات الإنسانية إليهم من دون عوائق وعراقيل.

الجسيمة في تلك البلدان. ويجب علينا أيضا أن نسلط الضوء على محنة الأطفال في حالات النزاع الأخرى، كما هو الحال في ميانمار، حيث يصعب للأسف الحصول على صورة دقيقة عن مدى الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

ومع ذلك، لا بد لي من القول إن إدراج أوكرانيا وإثيوبيا وموزامبيق بوصفها حالات جديدة تثير القلق في التقرير القادم هو تذكير واقعي بأن حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم تحتاج إلى اهتمامنا وحمايتنا النشطين أكثر من أي وقت مضى.

ويساور أستراليا قلق بالغ إزاء تزايد الانتهاكات الجسيمة ضد الفتيات، اللائي، بالإضافة إلى كونهن ضحايا للنزاع، يتعرضن بشكل غير متناسب للاختطاف والعنف الجنسي، وهذه الحوادث لا يبلغ عنها إلى حد كبير. كما أن النزاع يشرّد الأطفال من ديارهم ويعطل تعليمهم ونمائهم ورفاههم.

ومن مسؤوليتنا المشتركة منع إلحاق المزيد من الضرر بالأطفال واستغلالهم في النزاعات. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تمتثل للالتزامات والتعهدات الدولية بحماية الأطفال، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويجب على جميع الأطراف أن تتخذ إجراءات لحماية الأطفال وفقا لمبادئ الحيطة والتميز والتناسب. ويجب أن نعطي الأولوية للتدخلات المراعية للمنظور الجنساني والعمرى مع كون مصالح الطفل هي المحور.

وتؤيد أستراليا زيادة القدرة على حماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة للسلام والبعثات السياسية الخاصة وزيادة الدعم المقدم إلى آلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ للاسترشاد بها في جهود الاستجابة والمنع.

وبوصفنا مجتمعا دوليا، يجب أن نفعل المزيد لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وحماية الأجيال الحالية والمقبلة من الأطفال من أثر النزاعات المسلحة. ونحن بذلك نعزز أسس السلام المستدام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

مرحلة ما بعد النزاع بغية إرساء الأساس للأجيال القادمة للتمتع بفوائد السلام.

ونعترف بالعمل القيم الذي يقوم به المجلس في السعي إلى حماية الأطفال في النزاع المسلح واحترام المعايير الدولية والامتثال لها. ونحث جميع الدول على مواصلة الوفاء بذلك الالتزام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

**السيد فيفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** تشكر أستراليا البرازيل على عقد مناقشة اليوم المهمة، التي تتزامن مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. ونود أن نشكر الممثلة الخاصة، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، على قيادتها وتفانيها من أجل الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح في جميع أنحاء العالم. كما نشكر فريقها على إعداد التقرير السنوي للأمين العام (S/2022/493).

وفي السنوات الـ ٢٥ الماضية، تم، حمدا لله، تحرير أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ طفل من القوات والجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم في المجتمع. وقد تحقق ذلك بمساعدة مستشارين في مجال حماية الطفل، وخطط العمل المشتركة والوطنية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكلها أمور تسترشد بجهود الأمم المتحدة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. ويبين ذلك الدور الحاسم للولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، التي لا تزال تحظى بدعم أستراليا الكامل.

ومن المؤسف أنه على الرغم من ذلك النجاح، لا يزال النزاع يلحق خسائر فادحة بالأطفال كل يوم. ويفصل تقرير الأمين العام 23,982 - واسمحوا لي أن أقول ذلك مرة أخرى، 23,982 - انتهاكا جسيما ارتكبت ضد الأطفال في العام الماضي وحده، وخاصة انتهاكات القتل والتشويه، والتجنيد والاستخدام، ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

ولا يزال رفاة الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وسورية واليمن يشكل مصدر قلق بالغ. ونشجع على توقيع وتنفيذ خطط عمل مشتركة ووطنية مع الأمم المتحدة لإنهاء ومنع الانتهاكات

ثالثاً، يؤكد وفد بلدي من جديد الدور المهم الذي تؤديه الأمم المتحدة في حماية الطفل، بما في ذلك عمليات حفظ السلام واليونيسيف. ونؤيد بقوة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في جهودها الرامية إلى تيسير تهئية بيئة توفر الحماية للأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح.

وما فتئت حكومة بلدي تعمل مع اليونيسيف من أجل برامج التعليم وإعادة الإدماج والمساعدة للفتيات والفتيان في العديد من المناطق الهشة من العالم، بما فيها أفغانستان، ونؤكد استعدادنا لمواصلة ذلك التعاون.

وتؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها بالعمل مع الأمم المتحدة وكذلك مع جميع الدول الأعضاء بغية توفير حماية أفضل للأطفال من ويلات النزاعات المسلحة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد محمد (السودان):** السيد الرئيس، يسرني أن أرحب بسعادة السفير فيرناندو سيماس، نائب وزير الخارجية البرازيل لرئاسته هذه الجلسة الهامة التي تناقش أوضاع الأطفال في النزاع المسلح وتوفير الحماية لهم من كافة أشكال الانتهاكات الخطيرة. كما نشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم الوافية.

تؤكد حكومة السودان على سعيها الحثيث لحماية وتعزيز حقوق الأطفال، خاصة أولئك الذين يوجدون في المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح، حيث تواصل حكومة بلدي جهودها في إدماج الحركات والمجموعات المسلحة الموقعة على اتفاق سلام جوبا لعام ٢٠٢٠ في خارطة الطريق الخاصة بحماية الأطفال من الانتهاكات، وذلك في إطار تنفيذ الخطة المشتركة بين حكومة السودان ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، الموقعة عام ٢٠١٦. وفي إطار تحقيق هذه المساعي والجهود، وضعت الحكومة عدة هياكل لمنع حدوث الانتهاكات على النحو التالي. إعادة تشكيل اللجنة العليا رفيعة المستوى برئاسة وزارة الخارجية ووزارة التنمية

**السيد باي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

أود أولاً أن أعرب عن دعم وفد بلدي للممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير ولمكتبها.

تصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وبينما يمكننا أن نشير إلى بعض الإنجازات البارزة، فإن الأعداد الكبيرة المستمرة من الانتهاكات، بما في ذلك قتل الأطفال وتشويههم واختطافهم وتجنيدهم، أمر مثير للقلق الشديد.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها مكتب الممثلة الخاصة وفرق العمل القطرية، التي سمحت بإطلاق سراح أكثر من ١٢ ٠٠٠ طفل من الجماعات والقوات المسلحة في العام الماضي، نعتقد أنه بوسعنا فعل أكثر من ذلك بكثير لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي ظل تلك الخلفية المثيرة للقلق، أود أن أتناول النقاط التالية.

أولاً، ندعو جميع أطراف النزاع إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كفالة المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال أمر بالغ الأهمية. ولتيسير تلك العملية، نحث الدول الأعضاء على الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والنظر في إقرار وتنفيذ تدابير لحماية الطفل. ومن الضروري أن تقترح جميع الأطراف عن كل الأطفال المختطفين المحتجزين لديها فوراً ودون قيد أو شرط.

ثانياً، يجب كفالة وصول المساعدات الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب ودون عوائق وكذلك حصول الأطفال على الخدمات ووصولهم إلى الحماية. وتعتمد حياة الأطفال على هذه التدابير. وبالإضافة إلى ذلك، يجب حماية المدارس والمستشفيات وموظفيها في جميع الأوقات. ويؤدي الهجوم على هذه المرافق إلى تفاقم الوضع الصعب للأطفال، الذي تأثر بمرض فيروس كورونا والنزاع.

المسلحة غير الموقعة على اتفاق جوبا للسلام المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، وحثهم على الانضمام إليه. وهذه أفضل وسيلة لإدماج مسائل حماية الأطفال في عمليات السلام.

ختاماً، تشجع حكومة السودان الزيارات الميدانية للسيدة فرجينيا غامبا وطاقتها وترحب بها. كما نؤكد على مواصلة التعاون وتعزيز التنسيق فيما يتعلق بحماية الأطفال ومنع أي نوع من أنواع الانتهاكات الجسيمة بحقهم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

**السيدة باسولس دلغادو (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية):** أود في البداية أن أشكر البرازيل على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة والأمين العام على تقريره (S/2022/493)، الذي استخدم أساساً لمناقشاتنا. وأود أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير ومكتبها بأكمله على العمل الدؤوب الذي يقومون به بشأن جميع جوانب جدول أعمال الأطفال والنزاعات المسلحة.

تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

في السنوات العشر الماضية، أصبح من الصعب تدريجياً الوصول إلى الأطفال لحمايتهم. اليوم أصبح هذا الوصول أكثر صعوبة من أي وقت مضى. ويسلم الأمين العام نفسه في تقريره بأنه لا يمكن استمرار هذا. ويجب على المجتمع الدولي بأسره - يجب علينا جميعاً - أن نعمل على وجه الاستعجال وبطريقة منسقة لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال بطريقة آمنة وسريعة ودون انقطاع.

لقد أطلقت جائحة مرض فيروس كورونا العنان لعواقب حقيقية وسلبية جداً أثرت على ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم، حيث أعيق حصولهم على التعليم الآمن، كما تعطلت خدمات الحماية الأساسية والتطعيم والتغذية والأغذية، وتزايدت مخاطر انتهاكات حقوقهم، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة الستة الموثقة في تقرير الأمين العام.

وأود أن أشاطركم بعض الأفكار الموجزة فيما يتعلق بثلاثة مجالات تؤثر تأثيراً مباشراً على الأطفال في حالات النزاع. أولاً، فيما

الاجتماعية، وعضوية وزارة الدفاع والأمين العام للمجلس القومي لرعاية الطفولة وبقية الوزارات ذات الصلة، وعضوية شركاء السلام الموقعين على اتفاقية سلام جوبا، بالإضافة إلى المدير التنفيذي لمنظمة اليونيسيف في السودان.

تشكيل عدد من اللجان الفنية الولائية الأخرى، حيث يتواصل تدريب وبناء قدرات وحدات وآليات حماية الطفل التابعة للقوات المسلحة، الأمر الذي يعكس الخطوات الإيجابية والجهود الحثيثة لحماية وتعزيز حقوق الأطفال في مناطق النزاع ومنع كافة أشكال الانتهاكات الجسيمة ضدهم.

وفي مجال الحماية القانونية، نص القانون على آليات لحماية الأطفال من ضحايا العنف والاعتداء الجنسي، حيث تم تكوين وحدات حماية الأسرة والطفل ونيابات الطفل ومحاكم الطفل. خصص المجلس القومي لرعاية الطفولة أمانة خاصة لمكافحة العنف ضد الأطفال من بين أنشطتها الرئيسية، تدابير لحماية الأطفال من العنف الجنسي.

فيما يخص بجزء المتعلق بالسودان لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2022/493 المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، أرجو أن أشدد على الالتزام التام لحكومة السودان لحماية وتعزيز حقوق الأطفال ومنع الانتهاكات الجسيمة بحقهم في مناطق النزاع المسلح. ونؤكد على مواصلة الجهود تنفيذ الخطة الوطنية لحماية الأطفال لعام ٢٠١٦. كما أشير إلى جهودها في إعادة إحياء وتفعيل خطة منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، التي تم بموجبها رفع اسم السودان من قائمة انتهاكات الأطفال عام ٢٠١٨.

وفي هذا الصدد، تطلب حكومة بلدي تحري المزيد من الدقة والموضوعية في هذا النوع من التقارير والبعد عن التعميم أو المعلومات غير دقيقة للتركيز على مساندة جهود الحكومة في منع وإيقاف النزاعات القبلية التي قد تتحول إلى سبب من أسباب الانتهاكات بحق الأطفال، بالإضافة إلى مساعدة الحكومة في التخلص من مخلفات ألغام الحروب لكونها سبباً رئيسياً في قتل أو تشويه الأطفال. هذا إلى جانب دعم جهود الحكومة فيما يتعلق بالتفاوض مع تبقى من الحركات

وأؤكد لأعضاء المجلس دعم إسبانيا لهذا العمل الهام. وترحب إسبانيا بخطط العمل والحوار مع الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لمنع الانتهاكات الجسيمة والحد منها.

يشير تقرير الأمين العام بوضوح إلى أنه يجب على أطراف النزاع المسلح أن تلتزم بتسليم الجنود الأطفال والسجناء إلى الجمعيات المسؤولة عن حمايتهم. وبالنسبة لإسبانيا، فإن حماية حقوق الضحايا وإنصافهم أمران أساسيان. لقد تبرعنا مؤخرا بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ يورو لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام لتمكينه من تعزيز آليات إعادة إدماج الجنود الأطفال وضمان حقوقهم وكفالة مشاركتهم في وضع خطط وبرامج إعادة الإدماج.

بهذه المساهمة تود إسبانيا أيضا أن تعرب عن التزامها بولاية الممثلة الخاصة، ولا سيما آلية الرصد والإبلاغ التي تسمح بالتحقيق في الوقائع وتوثيق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال باستقلالية وحياد ومصداقية. وينبغي أن تكون نمودجا ومثالا يحتذى به لآليات الأمم المتحدة المقبلة التي تحقق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني. لذلك ترى إسبانيا أن من الضروري أن ترد النتائج التي تتوصل إليها هذه الآلية بصورة كافية في التقارير السنوية. فهي من أفضل الأدوات المتاحة للأمين العام لإنفاذ القانون الدولي والتأثير على سلوك أطراف النزاع، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول، وحماية الأطفال ومنع الانتهاكات الجسيمة الستة ضدهم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

**السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد الجلسة السنوية الهامة اليوم. وبطبيعة الحال، أشكر الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتير على إحاطتها وكذلك مقدمي الإحاطات الآخرين على ملاحظاتهم.

إن الحفاظ على سلامة المدنيين، بدءا بأطفالنا أولا وقبل كل شيء في وقت السلم والحرب على حد سواء مسألة ذات أهمية قصوى. إن حماية الحياة - بل وأكثر من ذلك حماية حياة الطفل - جانب أساسي

يتعلق بالتعليم، مما يثير القلق بوجه خاص أن ٥٠ في المائة من الفتيات اللاجئات والمشرذات اللاتي أجبرن على ترك المدارس أثناء الجائحة أو أجبرن على ترك المدارس في حالات النزاع لن يعدن إلى المدرسة أبدا. وتواجه الكثير من هؤلاء الفتيات، في جملة أمور، الزواج المبكر والحمل والاتجار والعنف الجنسي والعنف والجسدي.

إن الحصول على التعليم الآمن يعدّ أفضل الطرق لكفالة حماية الأطفال وفرصهم المستقبلية في حالات الطوارئ المعقدة وحالات النزاع المسلح. لذلك وقعت إسبانيا على إعلان المدارس الآمنة ومبادئه التوجيهية. وبعد عقد المؤتمرين الثالث والرابع للمدارس الآمنة في إسبانيا ونيجيريا على التوالي، سنعدّ حلقة دراسية افتراضية سنوية بشأن تنفيذ الإعلان، وستكون مفتوحة للدول التي انضمت إليه.

كما كان القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) خطوة هامة إلى الأمام في هذا المجال، وعلينا ألا ننسى ذلك. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأدعو جميع الدول التي لم توقع بعد على الإعلان إلى أن تفعل ذلك، ولكنني أود بصفة خاصة أن أدعو جميع الدول الأعضاء التي قدمت القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) ولكنها لم توقع عليه بعد إلى أن تفعل ذلك.

كما أود أن أعرب للبلدان التي وقعت على الإعلان، مثل إسبانيا، عن دعمنا للعمل معا على تنفيذه. ونأمل أن يكون مؤتمر قمة تحويل التعليم الذي عقده الأمين العام في ١٩ أيلول/سبتمبر مهما في تعزيز الحماية الإنسانية للمدارس والأطفال والمعلمين على أعلى مستوى.

ثانيا، فيما يتعلق بالصحة فإن حماية صحة الأطفال حق أساسي. لذلك فإن الهجمات على صحتهم انتهاك خطير جدا يرتكب بحقهم. وتدعو إسبانيا جميع أطراف النزاع المسلح إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني ولمضمون القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦).

أخيرا، فيما يتعلق بحماية الضحايا، من الضروري أن تعمل عمليات السلام على تحسين وتوسيع نطاق ولايات حماية الأطفال. كما تتوفر لمجلس الأمن وأعضائه الفرصة لتعزيز ولايات الحماية، بما في ذلك بتعيين مستشارين في مجال الحماية وأفرقة خبراء مختصين.

وبالنسبة للأطفال الفلسطينيين، فإن فصل الصيف ليس الوقت الوحيد الذي يعلّمون فيه الجهاد، وتواصل القيادة الفلسطينية تبني مشاعر الكراهية من خلال الكتب المدرسية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي. فمن تمجيد الإرهابيين إلى التحريض على العنف ضد اليهود يستمر تسميم عقول الشباب الفلسطيني.

وبعد، سأوضح الآن أمراً واحداً بجلاء: إن هذه الظاهرة ليست حدثاً عارضاً لمرة واحدة. إن استخدام الأطفال كدروع بشرية وتجنيدهم كإرهابيين ومقاتلين هو جزء أساسي من الإرهاب الفلسطيني وطريقة عمل الإسلام الأصولي. تريد حماس وحزب الله وجماعات أخرى مثلها زيادة الخسائر في صفوف الفلسطينيين واللبنانيين. فهل يعرف المشاركون لماذا؟ ذلك من أجل نزع الشرعية عن حق إسرائيل الأساسي في الدفاع عن نفسها من إرهابهم. وبالنسبة لهؤلاء الإرهابيين، فإن الأطفال هم ببساطة أداة أخرى يمكن التخلص منها في مهمتهم المتمثلة في إبادة إسرائيل. ومن المروّع من جانبهم أن الانتصار هو عندما يستطيعون زيادة عدد جثث المدنيين ثم يقومون بحملة وقحة، في المقام الأول هنا في الأمم المتحدة وفي وسائط الإعلام، لإقناع العالم بإلقاء اللوم على إسرائيل - وكل ذلك من أجل شل حق إسرائيل في الدفاع عن النفس.

ومن المؤسف أن هذا التقرير (S/2022/493) يصب الزيت على نار الإرهابيين من خلال إحصاء الخسائر في صفوف المدنيين بمعزل تام تقريباً عن سياقها. تبذل إسرائيل، وهي دولة ديمقراطية ملتزمة بالقانون، كل ما في وسعها لحماية جميع المدنيين. بيد أن الجماعات الإرهابية، التي تنتهك القانون الدولي علناً، تتعمد رفع معدلات الخسائر في صفوف المدنيين، بما في ذلك بين أطفالها، كل ذلك بينما توجه أصابع الاتهام نحو إسرائيل. وأي مقارنة بين الجماعات الإرهابية المجرمة ودولة ديمقراطية ملتزمة بسيادة القانون لا مكان لها في مجلس الأمن أو في أي مكان آخر.

وتوافق إسرائيل على أن من واجب كل فرد في هذه القاعة حماية الأطفال في أوقات السلم وفي أوقات الحرب. ونشيد بجهود الممثلة

من مبادئ إسرائيل. وتعدّ سياسات حماية الأطفال ومنعهم من أكثر الأجزاء تكاملاً في تدريب جنودنا. ويترجم هذا التدريب إلى ممارسة عملية في ساحة المعركة في الأوقات التي تضطر فيها إسرائيل إلى الدفاع عن مواطنيها، بمن فيهم الأطفال، ضد أولئك الذين يسعون إلى تدميرنا.

وتعتبر مكافحة الإرهاب من بين التحديات الرئيسية التي تواجهها إسرائيل. وسواء كان حزب الله وكيل إيران للإرهاب في شمال بلدنا أو حماس في جنوبه أو التحريض والإرهاب الفلسطيني من يهودا والسامرة، فإن المشترك بينهما يتمثل في دافعهم المستمر لقتل الإسرائيليين بعنف. لذلك يظل الأطفال الإسرائيليون هدفاً للإرهاب الفلسطيني، وتلقى عليهم الحجارة والقنابل الحارقة أثناء ركوب السيارات أو المشي لمسافات طويلة، ويشوهون بالصواريخ أثناء ركضهم إلى الملاجئ القريبة، ويصابون بنيران المدافع الرشاشة أثناء سيرهم في الشارع.

فالأطفال الإسرائيليون ليسوا مجرد أهداف مشروعة للإرهاب الفلسطيني، بل إنهم الهدف الرئيسي. بل إن الأمر يفوق ذلك. تستخدم إسرائيل المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف لحماية أطفالنا، بينما يستخدم أولئك الذين يسعون إلى تدميرنا أطفالهم لحماية صواريخهم. وبينما تطلق حماس الصواريخ على المدارس الإسرائيلية، فإنها تستخدم مدارس غزة كممنصات لإطلاق تلك الصواريخ وغطاءً لأنفاق الإرهاب، ويستخدمون أطفالهم دروعاً بشرية.

إن استهداف رياض الأطفال والملاعب والمنازل الخاصة جريمة حرب، لذلك فإن ارتكابها مع الاختباء وراء المدنيين يجعل منها جريمة حرب مزدوجة. وهذا أمراً لا يمكن التسامح معه.

وبالإضافة إلى استخدام المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين عمداً كدروع بشرية، يواصل هؤلاء الإرهابيون أيضاً عمداً تجنيد القصر وتدريبهم على ارتكاب الهجمات الإرهابية الشنيعة. ويوجد أطفال في جانب أطفال كثيرين آخرين في هذه القاعة في مخيم صيفي الآن. وبينما يمارس أطفالنا الرياضة، تعلّم حماس الأطفال في غزة كيفية تجميع البنادق الهجومية.

ملايين دولار لدعم التعليم الجيد وتعزيز فرص الحصول على التعليم في بوركينا فاسو. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل بذل المزيد من الجهد لحماية أطفالنا ومستقبلنا وتمكينهم.

وأود أن أشدد على أن أفضل طريقة للمضي قدماً، في عصر يتسم بعدم اليقين والتعقيد، هي الاستثمار في البشر. وتوفير التعليم الجيد أداة قوية لمنع نشوب النزاعات والأزمات والتخفيف من حدتها وتعزيز السلام والتنمية المستدامة. وأتوقع أن تصب مناقشة اليوم المفتوحة في مناقشاتنا الجارية وأن تولد مزيداً من الزخم نحو مؤتمر القمة المعني بإحداث تحول في التعليم في أيلول/سبتمبر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة أندورا.

**السيدة فيفيس بالمانيا (أندورا) (تكلمت بالفرنسية):** بادئ ذي بدء، أود أن أشكر البرازيل، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وعلى الاهتمام الذي يوليه المجلس لهذا الموضوع. وأشكر مقدمي الإحاطات - السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير والسيدة كاثرين راسل والسيد باتريك كومي - على إسهاماتهم.

وتؤيد أندورا البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح وبيان الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من أننا علمنا بإحراز بعض التقدم هذا الصباح، فإننا نشعر بقلق بالغ على الصعيد الوطني إزاء الحالة الخطيرة التي لا تزال قائمة. ويظهر تقرير الأمين العام لعام ٢٠٢١ (S/2022/493)، الذي تم التحقق من بياناته بالكامل، زيادة في أخطر الانتهاكات. ولمجرد إعطاء بعض الأرقام، فقد زاد عدد عمليات اختطاف الأطفال وحالات العنف الجنسي ضدهم بأكثر من ٢٠ في المائة وزادت الهجمات على المدارس والمستشفيات بنسبة ٥ في المائة.

ونغتتم هذه الفرصة لدعوة جميع الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة إلى احترام القانون الدولي الإنساني، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري، ومبادئ فانكوفر، وإعلان المدارس الآمنة،

الخاصة غامبا دي بوتغيتير وفريقها لحماية الأطفال في جميع أنحاء العالم. لكننا يجب أن نكون حريصين على عدم استخلاص استنتاجات تستند إلى الأرقام وحدها. والمسؤولون مسؤولون كاملة عن الخسائر في صفوف المدنيين يجب أن يخضعوا لمساءلة كاملة. ويجب على مجلس الأمن أن يلقي بكامل اللوم على الجانب الصحيح - على أكتاف حماس وعلى أكتاف حزب الله وعلى أكتاف الإسلام الأصولي. لقد يسرنا الأمور للإرهابيين بما يكفي. وحياتة الأطفال أثنى بكثير من أن نخاطر بها في هذا الصدد.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد إشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر البرازيل على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على تقريرها عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493).

ما فتى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، على مدى ٢٠ عاماً، يوجه جهود الدول الأعضاء لضمان حقوق الأطفال في الحماية الخاصة، فضلاً عن حقهم في التعليم في ظروف السلام والأمن. غير أن عدد الهجمات على المدارس أخذ في الازدياد. وغالباً ما يُحرم الأطفال اللاجئين والنازحون داخلياً وعديمو الجنسية المتأثرون بالنزاعات العنيفة من حقوقهم، حتى في الذهاب إلى المدرسة.

إن الحالة التي يواجهها الأطفال في أوكرانيا منذ الغزو الروسي مثيرة للقلق بشكل خاص. وقدمت اليابان مساهمة قدرها ١٤,٢ مليون دولار لليونيسيف في آذار/مارس و ١٠ ملايين دولار إضافية في نيسان/أبريل لضمان حماية الأطفال المتضررين من الحرب وتعليمهم. وسيكون للفرص التعليمية الضائعة آثار سلبية دائمة على الأجيال المقبلة وعلى مستقبل كل أمة. ويجب ألا ننسى أنه يلزم الحفاظ على التعليم بأي ثمن، حتى أثناء النزاع وغيره من الحالات العنصرية، لأن التعليم يمكن أن يكون تدخلاً منقذاً للحياة ويمكن أن يوفر الأمل في المستقبل. وفي هذا الصدد، كان من دواعي التشريف لي أن أوقع مذكرة مع اليونيسيف في الأسبوع الماضي لتقديم ما يقرب من ٩

ونحن ندرك الظروف الصعبة التي يعمل فيها فريق الأطفال والنزاع المسلح. وأود أن أهنئه وجميع الأطراف الفاعلة في الميدان على تقانيهم الذي لا يكل.

وفي هذا العام، نحتفل بمرور ٢٥ عاماً على إنشاء مكتب الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وفي تلك الذكرى، تشرفت أندورا باستضافة الزيارة التي قامت بها السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتز لأول مرة.

وتؤيد أندورا عمل مكتب الممثلة الخاصة للأمم العام. ونحن ملتزمون به بنفس التقاني. ونشجع مجلس الأمن في مبادراته وإجراءاته المتخذة من أجل حياة الأطفال.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية):** السيد الرئيس، بداية نود أن أشرككم على عقد هذه الجلسة المهمة. وأود أن أدلي بالملاحظات الموجزة التالية:

أولاً، يؤكد وفد بلدي على أن التشريعات الوطنية السورية مؤطرة بمبدأ توفير الحماية للطفل تنفيذاً لأحكام الدستور السوري وأن الخطة الوطنية التي وضعتها الدولة لحماية الطفل قد انطلقت من فهم شامل للتحديات القائمة والحرص على معالجة تداعيات الحرب الإرهابية التي فرضت على سورية وضمن أمن ورفاه جميع السوريين.

ثانياً، اتساقاً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، أقرت الدولة السورية على مدى السنوات العشر الماضية جملة من القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية الطفل ورعايته، حيث تم في العام ٢٠١٣ إصدار القانون المتضمن تعديل قانون العقوبات لجهة تجريم تجنيد الأطفال وإشراكهم في الأعمال القتالية ووضع خطة وطنية للتعامل مع الأطفال ضحايا التجنيد. كما صدر العام الماضي قانون حقوق الطفل الذي يهدف إلى تعزيز دور الدولة بمختلف مؤسساتها في حماية الطفل ورعايته وتأمين التنشئة والنماء والتأهيل العلمي

بغية حماية الأطفال من أخطر الانتهاكات، مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات والأطفال ذوي الإعاقات والأطفال النازحين.

وما فتئ بلدي ملتزماً دائماً بحماية حقوق الطفل، مع التركيز بوجه خاص على التعليم بوصفه عنصراً أساسياً من عناصر تنمية كل شخص. ويحدد القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) ذلك الإطار بوضوح. وفي أيلول/سبتمبر، سيفتح مؤتمر القمة المعني بإحداث تحول في التعليم مجالات جديدة لتنفيذه: فلا يمكن ترك الأطفال وراء الركب؛ ولا ينبغي لأي شيء أن يمنعهم من الوصول إلى حقهم في التعليم، وذلك أكثر ما يكون مؤكداً في أوقات الأزمات.

وأود أن أذكر الإجراءات التي اتخذتها أندورا فيما يتعلق بحماية اللاجئين والأطفال من أوكرانيا، الذين تلقوا تعليمهم منذ وصولهم، وأدمجوا في أنشطة خارجة عن المنهج الدراسي، وتلقوا الرعاية الصحية النفسية والعقلية.

إننا بحاجة إلى إعادة وضع الأطفال في صميم مناقشاتنا وقراراتنا وسياساتنا. فجميع الأطفال هم أطفال، ويجب معاملتهم كضحايا في النزاعات لا كمسؤولين عن قرارات البالغين. ونحن بحاجة إلى رفع أصواتنا لجعل إعادة إدماجهم أولوية للمساعدة في تهيئة البيئات والآليات اللازمة.

وتشمل أخطر الانتهاكات ضد الأطفال في النزاعات المسلحة مرتكبين يجب مساءلتهم عن أفعالهم. وفي تلك الحالات المتطرفة، حيث يكون الأطفال في أضعف حالاتهم، لا يمكن أن تمرّ إساءة معاملتهم دون عقاب.

ونود أن نشيد بصفة خاصة بجهود مكتب الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على العمل الذي أنجز في السنوات الأخيرة من أجل الأطفال وإعادة إدماجهم وعلى نهجه الشامل في مراعاة الظروف التي تؤثر على الأطفال، ولا سيما العمل المنجز جنباً إلى جنب مع اليونيسيف. ومن الضروري وضع حد لانتهاكات حقوق الأطفال في النزاع المسلح. إن عمل التحقق والتفاوض هائل ويحتاج إلى دعم قوي.

لإعادة التماسك الاجتماعي وتحقيق السلام المستدام. ويحث وفد بلدي منظمة اليونسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المعنية إلى الاضطلاع بدور فعال في عملية إعادة هؤلاء الأطفال إلى حياتهم الطبيعية ومساعدتهم على التخلص من الآثار السلبية التي حلت بهم جراء سنوات النزاع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

**السيد عبد العزيز (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** تود ماليزيا أن تشكر البرازيل على تنظيم هذه الجلسة المهمة. ونود أيضاً أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير ومقدمي الإحاطتين الآخرين على إسهاماتهم القيمة في هذه المناقشة.

تلتزم ماليزيا بتعزيز وصون حقوق الأطفال ورفاههم في النزاعات المسلحة، وهو ما انعكس في مبادرتنا بتقديم القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥). وفي حين أن أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/493) يشير إلى انخفاض في عدد الانتهاكات الجسيمة مقارنة بتقرير عام ٢٠٢١ (S/2021/437)، فإن العدد لا يزال مرتفعاً بشكل مثير للقلق عند أكثر من ٢٠ ٠٠٠ حالة. ونشعر بالفزع إزاء الارتفاع الحاد في حالات الاختطاف، التي زادت بأكثر من ٢٠ في المائة مقارنة بالعام الماضي، مع زيادة بنسبة ٤١ في المائة في اختطاف الفتيات. ومن المثير للقلق أيضاً أن نلاحظ أن ما مجموعه ٣٦ طرفاً في النزاعات على مستوى العالم - الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء - لم تتخذ تدابير لتحسين حماية الأطفال عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتتطلب تلك الاتجاهات المحزنة اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب جميع الأطراف المعنية. وتشيد ماليزيا بعمل مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح واليونسيف في نشر المذكرة الإرشادية بشأن الاختطاف في نيسان/أبريل. وستساعد المذكرة فرق العمل القطرية للرصد والإبلاغ، وكذلك الآليات التي تعادلها في الحالات التي لا تُستخدم فيه آلية الرصد والإبلاغ، في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا بدوره سيساعد على تعزيز رصد اختطاف الأطفال في سياقات النزاع المسلح والإبلاغ عنه

والثقافي والنفسي والاجتماعي لبناء شخصيته بما يمكنه من الإسهام في مجالات التنمية كافة.

ثالثاً، للأسف لقد وقع أطفال سورية ضحية للسياسات العدائية التي انتهجتها دول معروفة ضد بلدي. وعانوا ولا يزالون جراء التدابير القسرية المفروضة عليه. كما تعرض الكثير منهم للتجنيد على أيدي تنظيمات إرهابية ومليشيات انفصالية، زجت بهم في أتون آلة الحرب القذرة التي انخرطت فيها والتي تمثل جميعها انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل. كما تتواصل معاناة الأطفال الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري المحتل، حيث يتعرضون لمختلف أشكال الانتهاكات على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي.

رابعاً، يمثل الوضع في مخيم الهول في شمال شرق سورية والذي تسيطر عليه مليشيات انفصالية عميلة لقوات الاحتلال الأمريكي مثلاً حياً على ما يتعرض له الأطفال من معاناة حيث يواجه الأطفال في هذا المخيم أخطاراً حقيقية في مقدمتها زرع الفكر التكفيري المتطرف، مما يجعلهم قنابل موقوتة تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة وما وراءها ما لم تتم معالجة أوضاعهم بشكل فوري. إن معالجة ظاهرة عائلات الإرهابيين الأجانب من نساء وأطفال تتطلب التزاماً سياسياً حقيقياً من قبل الدول التي يحمل هؤلاء جنسياتها وذلك من خلال قيامها باستعادتهم، وإعادة تأهيلهم، وإدماجهم، وعائلاتهم.

ويطالب وفد بلدي الدول المعنية بالافتداء بالتجارب الناجحة التي قامت بها بعض الدول التي أبدت التزاماً صادقاً بمسؤولياتها واستعادت رعاياها بالتنسيق مع الحكومة السورية وليس من خلال إبرام صفقات مشبوهة مع كيانات إرهابية أو مليشيات انفصالية.

خامساً وأخيراً، يشدد وفد بلدي على ضرورة النأي بقضايا تعزيز حقوق الطفل حول العالم عن أي اعتبارات سياسية، وحمايتها ويؤكد أن إعادة الإدماج الفعالة لجميع الأطفال الذين عانوا آثار النزاعات المختلفة يتطلب الانخراط الجدي والمنظم في إعادة جذبهم إلى التعليم وتأهيل المدارس المتضررة وتوفير البيئة المناسبة لهم ليكونوا قاعدة صلبة لعملية التنمية المستدامة في فترة ما بعد النزاعات وركيزة أساسية

اليوم المفتوحة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية، وأن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الشاملة والرصينة.

وتؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا وتود أن تبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفقتها الوطنية.

بينما نتكلم الآن، لا يزال الأطفال في مناطق النزاعات يتعرضون لمستويات خطيرة من العنف والقتل والحرمان من وصول المساعدات الإنسانية. ويساورنا بالغ القلق إزاء الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2022/493) بشأن ازدياد عدد أولئك الذين يتعرضون للقتل أو التشويه أو التجنيد.

وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على أهمية وضرة التمسك بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والأطر القانونية الدولية ذات الصلة، من قبيل اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، فضلا عن إعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال.

وبينما نجتمع هنا، يتواصل العدوان العسكري والواسع النطاق والمتعمد الذي تشنه روسيا على أوكرانيا بدون مبرر أو سابق استفزاز، مما يسبب معاناة إنسانية هائلة وخسائر في صفوف المدنيين ونزوحهم قسرا. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قتل ما مجموعه ٣٤٣ طفلا حتى ١٢ تموز/يوليه خلال هجوم روسيا العسكري على أوكرانيا. غير أن العدد الحقيقي قد يكون أكبر.

ندين العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا بأشد العبارات الممكنة، فهو انتهاك سافر للقانون الدولي واعتداء على المبادئ الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة. وتعرب جورجيا مجددا عن تضامنها القوي مع الشعب الأوكراني وتؤكد على دعمها الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ولأسف، جورجيا تعرف جيدا العدوان والاحتلال الروسيين. فالحقوق الأساسية للأطفال المتضررين من النزاع في المناطق التي

والتصدي له. وأود في هذا الصدد التركيز على ثلاثة جوانب مركزية تعتبرها ماليزيا بالغة الأهمية.

أولا، من الأهمية بمكان وضع إرشادات عملية بشأن جمع البيانات التي تنطوي على منع إيصال المساعدات الإنسانية. وستساعد هذه الجهود في توحيد ودعم عمل فرق العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة لآلية الرصد والإبلاغ.

ثانيا، نؤيد اقتراح الأمين العام بأن يكفل مجلس الأمن إدراج أحكام وقدرات لكفالة حماية الطفل في جميع الولايات ذات الصلة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، والحفاظ على البيانات والقدرات المتعلقة بحماية الطفل ونقلها أثناء المراحل الانتقالية للبعثات.

أخيرا، من المهم أن تصبح جميع الدول أطرافا في أقرب وقت ممكن في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وأن تؤيد وتنفذ إعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال.

وتكرر ماليزيا تأكيد أهمية وجود آلية إبلاغ تتسم بالمصادقية والاستقلالية والحياد والموضوعية والشفافية. ونأسف لأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في فلسطين، ليست مدرجة في مرفق التقرير، على الرغم من قتلها العشوائي لآلاف الأطفال الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وأعمال العنف التي ترتكبها ضدهم. ونشدد على ضرورة مساءلة إسرائيل عن جرائم الفصل العنصري والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ونؤيد توصية الأمين العام بإدراج إسرائيل في مرفقات التقارير المقبلة.

إن الأطفال هم أئمن رصيد للمجتمع، لأنهم مستقبلنا. فلنعمل جميعا معا لضمان إيلاء الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم الاعتبار والاهتمام البالغين اللذين يستحقونهما حقا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد خانداميشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص امتناننا للرئاسة البرازيلية على عقد مناقشة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.  
السيد فيريرا سيلفا أرنادا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر البرازيل على دعوتها إلى عقد مناقشة اليوم المهمة.

ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2022/493) واليونسيف عن الأطفال والنزاع المسلح. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا الخاص للجهود الدؤوبة التي تبذلها السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير وفريقها. ونعرب أيضا عن تقديرنا للبيان الذي أدلى به باتريك كومي ونشجع مجلس الأمن على كفالة مشاركة الأطفال بصورة منتظمة وآمنة ومجدية في هذه الإحاطات.

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا، وكذلك البيان الذي أدلى به باسم فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وتود الآن أن تبدي الملاحظات التالية بصفقتها الوطنية.

في هذا العام، نحفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل. وفي إطار تلك الولاية، أنشأنا عددا من المبادرات الفعالة، من قبيل آلية الرصد والإبلاغ، وفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، والتقارير السنوية للأمين العام.

وبموجب البروتوكول الاختياري، حضرنا التجنيد والخدمة العسكرية على الأطفال دون سن ١٦ عاما. ويستند عمل أدوات أخرى، مثل مبادئ باريس، ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، وإعلان المدارس الآمنة، إلى العمل المنجز في إطار ولاية البروتوكول الاختياري ومبادئه. ولذا تهيب البرتغال بجميع الدول أن تصدق على تلك الصكوك وأن تنفذها تنفيذا كاملا.

مع ذلك، وعلى الرغم من تلك التطورات، يتعين علينا أن ننظر في أوجه القصور ونتدبر كيفية التغلب عليها. فأحدث تقرير للأمين العام يقدم لنا صورة قاتمة لما حدث في العام الماضي، وتبين اليونسيف بما

تحتلها روسيا في جورجيا وأبخازيا وتسخينفالي لا تزال تتعرض للانتهاكات من جانب قوة الاحتلال التي تمارس سيطرة فعلية في الميدان. ومن بين الشواغل الرئيسية القيود المفروضة على حرية التنقل، وعلى الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وكذلك حظر التعليم باللغة الأم، مما يحرم ما يصل إلى ٥٠٠٠ طفل كل عام من الحق في التعليم بلغته الأم وغير ذلك من الحقوق الأساسية.

ويلوح في الأفق خطر حدوث موجة نزوح جديدة بسبب الضغط الذي يتعرض له الجورجيين ممن يعيشون في المناطق التي تحتلها روسيا في بلدي، فضلا عن الانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان والتمييز العرقي. ويضطر الكثير من التلاميذ وأسرهم إلى مغادرة ديارهم والانتقال إلى الأراضي التي تسيطر عليها حكومة جورجيا من أجل الحصول على إمكانية الدراسة بلغتهم الأم.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على أن المسؤولية الكاملة عن انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كلتا المنطقتين المحتلتين من جورجيا يتحملها الاتحاد الروسي باعتباره السلطة التي تمارس سيطرة فعلية في الميدان، كما يتضح جليا من الحكم الأخير الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وفي ظل هذه الخلفية، وفي حين نؤكد من جديد التزامنا التام بحماية حقوق الطفل، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى حث روسيا على وقف أعمالها الاستفزازية والهدامة في المناطق المحتلة من جورجيا والبدء في الوفاء بالتزاماتها الدولية، وفي مقدمتها اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

الأطفال هم لبنات السلام وعناصر فاعلة للتغيير. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية لكفالة حقوقهم وإيلاء أولوية قصوى لمنع نشوب النزاعات. وينبغي محاسبة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الطفل، لأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون عدالة.

وستواصل جورجيا التزامها بالتقيد بالقانون الدولي وتعاونها الوثيق مع منظومة الأمم المتحدة لإيلاء أولوية قصوى لحماية الطفل، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

ونشكر مقدمي الإحاطات ونشيد بالدورين القياديين اللذين اضطلعت بهما الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، والمديرة التنفيذية لليونيسيف كاثرين راسل، ونؤكد دعمنا الكامل لهما.

وبصفتي نائبة لرئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف لهذا العام، فإنني وبلدي، لبنان، نولي أهمية كبيرة لمناقشة اليوم المفتوحة. إن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493) يرسم صورة قائمة. فعدد الانتهاكات المرتكبة في حالات النزاع بحق الأطفال والمبلغ عنها خلال العام الماضي مرعب. لقد تم التحقق من ارتكاب حوالي ٢٤ ٠٠٠ انتهاك جسيم ضد الأطفال في حالات النزاع في عام ٢٠٢١ وحده. وتتفطر قلوبنا عندما نرى أن ٢ ٥٠٠ طفلاً قتلوا وشوه ٥ ٥٥٥ آخرون في نزاعات، وتلك ليست سوى الحالات التي أبلغ عن حدوثها.

وتقرير اليونيسيف "٢٥ عاماً في مجال الأطفال والنزاع المسلح: اتخاذ الإجراءات لحماية الأطفال في الحروب" يتفق أيضاً هذه الإحصاءات ويبين أن أطراف النزاع ارتكبت، بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠، انتهاكات جسيمة تم التحقق منها ضد الأطفال بلغت متوسطاً مذهلاً بواقع ٧١ حالة يوميا. وفي وقت إصدار تقرير اليونيسيف، أشارت المديرة التنفيذية راسل إلى أنه بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٢٠، تحققت الأمم المتحدة من ارتكاب أكثر من ٠,٢٥ مليون انتهاك ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح.

وفي أفغانستان وحدها قُتل أو شُوه ما يقرب من ٣٣ ألف طفل على مدى السنوات العشرين الماضية، وذلك وفقا لمنظمة إنقاذ الطفولة. وقد أشار تقرير الأمين العام إلى أن عام ٢٠٢١ كان العام الأكثر دموية على الإطلاق بالنسبة للأطفال الفلسطينيين منذ عام ٢٠١٤، حيث قُتل ٧٨ منهم وجُرح ٩٨٢ آخرون على أيدي الجنود الإسرائيليين. وفي سورية، وفقا للسيدة ميشيل باشلييت، مفوضة حقوق الإنسان، قُتل ٢٧١٢٦ طفلا بين مارس/آذار ٢٠١١ ومارس/آذار ٢٠٢١. ويتعرض آلاف الأطفال للقتل أو سوء المعاملة كل يوم في أكثر من عشرين نزاعا في جميع أنحاء العالم.

لا يدع مجالاً للشك أن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال قد ازدادت عاما بعد عام على مدى السنوات الـ ١٦ الماضية.

وهذا ليس سوى غيض من فيض. ولو كان لدى مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح قدرات أكبر في مجال الموارد البشرية، لتجاوز عدد الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها ما تم الإبلاغ عنه. ومما يبعث على القلق البالغ الحالات من قبيل تلك في أوكرانيا وأفغانستان. وقد استقبلت البرتغال، حتى الآن، ٣٥١ طفلا من الفارين من أفغانستان و ١٢ ٨٤٦ طفلا من أوكرانيا.

وستواصل البرتغال إيلاء اهتمام خاص لمسألة توفير التعليم في حالات الطوارئ. ولا تزال تلك المسألة إحدى أولوياتنا القصوى في خطة عملنا في مجال الأنشطة الإنسانية. فالتعليم أمر بالغ الأهمية للأطفال في مناطق النزاعات. إنه الأساس ذاته للتسامح والسلام، أي حجر الزاوية لتحقيق التنمية المستدامة. وبعد تعرض ٨٧٢ مدرسة ومستشفى لهجمات في العام الماضي، يجب علينا جميعاً أن نفعل المزيد. إننا ندين جميع الهجمات على التعليم والاستخدام العسكري للمدارس، فضلا عن جميع التهديدات التي يتعرض لها الطلاب والمعلمون، بما في ذلك الإجراءات العسكرية لمنع الفتيات من حضور الدروس.

ندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٦٠١ (٢٠٢١). ويتعين على المجتمع الدولي أن يكفل ألا تمر انتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال بدون عقاب. فالأمر يقتضي المساءلة الكاملة. ويجب علينا جميعاً أن نعمل معا لكفالة حماية حقوق الإنسان لجميع الأطفال وتعزيزها وإعمالها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

**السيدة مدلي (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية):** أود في البداية أن أهني البرازيل على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى دعوتها لتنظيم مناقشة اليوم التي جاءت في الوقت المناسب. وأعتتم هذه الفرصة أيضا لأهني ألبانيا على رئاستها الناجحة للمجلس في الشهر الماضي.

الإفلات من العقاب. ونحن بحاجة إلى مساءلة الجناة وتحقيق العدالة لجميع الأطفال الذين عانوا على أيديهم.

الوضع الراهن لم يعد قابلاً للاستمرار أكثر من ذلك. يجب أن يكون محظوراً على دعاة الحرب الاقتراب من الأطفال. الأطفال يحتاجون للأقلام وليس للبنادق؛ لأسرة دائمة وليس لرصاصات في رؤوسهم؛ للمدارس وليس للقنابل في ملاعبهم وأبنية منازلهم. إنهم بحاجة للسلام. وينبغي أن يكون ذلك على رأس أولوياتنا بالكامل هنا في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى من العالم. والمجلس هو المكان الذي يبدأ فيه الحل وتنتهي فيه المشكلة. فلديه السلطة ويجب أن يمارسها من أجل الأطفال.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة رومانيا.

**السيدة موكانو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تضم رومانيا صوتها إلى أصوات المتكلمين السابقين في شكر البرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة، ولكن أيضاً في إدانة المستويات غير المسبوقة للانتهاكات الجسيمة في حق الأطفال الموصوفة في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493). إننا نقدر العمل الشاق الذي تقوم به الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتير ومكتبها.

الأطفال هم الضحايا الأكثر براءة في النزاعات، وللأسف نقرأ ونسمع كل يوم تقريباً عن قصص مروعة عن تضررهم، سواء في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو آسيا أو حتى أوروبا. العديد من مناقشات مجلس الأمن ومشاوراته تتناول هذه القصص - ربما أكثر مما كان مقصوداً - ويظل من واجب المجلس أن يبذل كل جهد ممكن للتخفيف من المآسي المروعة التي يتعرض لها الأطفال. وتشيد رومانيا بجميع الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل وتعرب عن تقديرها البالغ لها - وبخاصة جهات الأمم المتحدة، ولكن أيضاً جهات المجتمع المدني - التي تعمل على حماية الأطفال ودعم قدرتهم على الصمود والتعافي خلال فترات النزاع والعنف، وفي المقام الأول في أعقابها.

بحلول نهاية عام ٢٠٢١ ارتفع العدد الإجمالي للأشخاص في جميع أنحاء العالم الذين أُجبروا على الفرار بسبب النزاعات أو العنف

وتستحق الفتيات منا اليوم اهتماماً خاصاً. فكما لوحظ في تقرير الأمين العام وفي الإحاطة التي قدمتها السيدة غامبا دي بوتغيتير اليوم، ازداد عدد الفتيات اللاتي قُتلن أو شوهن أو تعرضن للاختطاف والعنف الجنسي. وفي بعض السياقات، مثل أفغانستان على سبيل المثال، فإن حالة الفتيات مزرية للغاية. إن حرمانهن من حقوقهن الأساسية، بما في ذلك الحق في التعليم، أمر غير مقبول. كما أن العديد من الفتيات يتزوجن قسراً بحيث يكون لدى الأسرة فم واحد أقل لإطعامه.

وعلياً أن نعترف بأننا قد فشلنا في حماية الأطفال في جميع أنحاء العالم، على الرغم من جميع الاتفاقيات والتشريعات وخطط العمل التي يفترض أن تحميهم - وخاصة في حالات النزاع. ولم نفشل لأن تلك الاتفاقيات ليست مكتوبة بشكل جيد أو تفتقر إلى الجدية التي تستحقها المسألة، بل لأنه لا توجد إرادة لتنفيذها. اتفاقية حقوق الطفل هي أكثر صك من صكوك حقوق الإنسان تم التصديق عليه في العالم. فلقد صدقت عليها ١٩٦ بلداً، وهو عدد مدهل. وبينما يجب أن نعترف بأنها أحدثت فرقاً إلا أن الفرق غير كاف لحماية الأطفال في النزاعات من أن يكونوا أول الضحايا.

يجب أن نجد أدوات قوية للتنفيذ يمكنها أن تحول تلك الاتفاقيات من وثائق قانونية إلى ممارسة حية في كل ركن من أركان الأرض يوجد فيه نزاع. فهذه الاتفاقيات تحتاج إلى أسنان لتتمكن من النجاح في مهمتها. ونحن بحاجة إلى أن نكون مبدعين وأكثر جدية في تنفيذ الاتفاقيات والقوانين الإنسانية التي تحمي الأطفال. إن بعض الناس يصفون ما تُسمى بقائمة الأمم المتحدة السنوية لعار المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة في حق الأطفال في النزاعات بأنها أداة مفيدة لمنع الانتهاكات.

إن الذين ينتهكون حقوق الأطفال، ويقتلون الأطفال أو يشوهونهم أو يجندونهم ويسببون معاملتهم، لا يشعرون بالعار. ولا يمكن جعلهم يشعرون بالعار؛ ويجب تحميلهم المسؤولية وتصنيفهم كقتلة للأطفال وكمعتدين عليهم حتى لا يتمكنوا من الاختباء من العدالة الدولية حتى لو هربوا. يجب أن نحرّم أولئك الذين ينتهكون حقوق الأطفال من

بعد خمسة أشهر من بدء العدوان العسكري الروسي غير المبرر ومن دون سابق استقزاز على أوكرانيا، تركز السلطات الرومانية الآن على نهج طويل الأجل لحماية حقوق الأطفال اللاجئين الأوكرانيين. ومن هذا المنطلق، فإن الاستعدادات جارية للعام الدراسي المقبل، وسيتم تنظيم أنشطة تكميلية للتعليم المبكر في رياض الأطفال ودور الحضانة ومراكز الرعاية النهارية على مستوى المجتمعات المحلية، إلى جانب التدابير القائمة أصلاً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

**السيدة عبد الهادي - ناصر (فلسطين) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أتقدم بتهنئة دولة فلسطين للبرازيل على قيادتها المقتردة لمجلس الأمن هذا الشهر، وأن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة الرفيعة المستوى بشأن الأطفال والنزاع المسلح. كما أعرب عن تقديرنا للأمين العام والممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتير على التقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493) وعلى مناصرتها وجهودها لحماية الأطفال.

في حين أنه لا يكاد يوجد طفل لا يتأثر بجائحة مرض فيروس كورونا وأزمة الغذاء العالمية إلا أن التأثير كان أشد وطأة على الأطفال الذين يعيشون في نزاعات، واللاجئين والنازحين داخلياً، والأطفال عديمي الجنسية. إن المجلس يتحمل مسؤولية كبيرة عن صون حقوق الطفل وحماية الأطفال ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الطفل.

في فلسطين المحتلة، يستهدف الاحتلال الإسرائيلي وقواته العسكرية وميليشياته الاستيطانية الأطفال الفلسطينيين بصورة منهجية. فما زالوا يتعرضون للقتل والتشويه والاحتجاز والسجن والنقل والتشريد القسريين والمنع من العودة إلى مدنهم وقراهم، مع إجبار الملايين على البقاء لاجئين. وما زال الأطفال الفلسطينيون، بمن فيهم الفتيات، يتعرضون لمداهمات الاعتقال العنيفة والاختطاف من غرف نومهم في منتصف الليل، ويعانون من الصدمة الناجمة عن الاستجابات العسكرية العنيفة دون حضور آبائهم أو مستشارهم القانوني، فضلاً

أو الخوف من الاضطهاد أو انتهاكات حقوق الإنسان إلى ما يقرب من ٩٠ مليون شخص، وذلك وفقاً لتقرير "الاتجاهات العالمية" السنوي الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ويمثل الأطفال ٤١ في المائة من جميع المشردين قسراً. لقد دفع العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا ذات السيادة الأعداد المتزايدة أصلاً من النازحين إلى أكثر من ١٠٠ مليون. ويوصف رومانيا جارة لأوكرانيا فقد بذلت قصارى جهدها لضمان الحماية لجميع الأطفال اللاجئين الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم. ويشكل الأطفال في الوقت الراهن ٢٥ في المائة من مجموع عدد اللاجئين الأوكرانيين الذين يدخلون رومانيا. إن الأطفال الأوكرانيين المتمتعين بحماية الخدمات الاجتماعية الرومانية، أو أولئك الذين يعيشون في مجتمعات مضيضة مع أفراد أسرهم أو مع القائمين على رعايتهم، يمكنهم الاستفادة من خدمات المشورة المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات محددة لهم، بما في ذلك الرعاية من الصدمات النفسية التي يقدمها أخصائيوهم في حماية الطفل.

تتعامل السلطات الرومانية مع مسألتي الاختطاف والاتجار بالبشر بأكبر قدر ممكن من الجدية والمسؤولية. ومنذ اندلاع الحرب في أوكرانيا وتدفق اللاجئين أولت سلطاتنا اهتماماً وثيقاً لهذه المسائل. وما فتتنا نعمل وما زلنا نعمل معاً لمعالجتها، بما في ذلك العمل مع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان. إننا نبذل جهوداً لسد الثغرات التي تم تحديدها بغية تعزيز قدرتنا على حماية الأطفال المتضررين من الحرب.

وتمشياً مع القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١)، ويوصف حكومة رومانيا مؤيدة لإعلان المدارس الآمنة، فقد اتخذت خطوات لتهيئة مناخ الحياة الطبيعية من حيث تسهيل حصول الأطفال اللاجئين الفارين من الحرب على التعليم. إذ يحق للأطفال والطلاب الأوكرانيين الحصول على التعليم المجاني باللغتين الأوكرانية والرومانية كتدبير من تدابير ضمان اندماجهم. وقد تلقى المعلمون أيضاً تدريباً على توفير الدعم الاجتماعي والعاطفي للأطفال الأوكرانيين والتواصل مع آبائهم من أجل تيسير الاندماج، فضلاً عن المساعدة والمشورة النفسية - التربوية.

الأولية والذهاب إلى مدارسهم، في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني، ومن ثم فإنه يشكل جريمة حرب. ويتكرر ذلك السيناريو نفسه مرة تلو أخرى في القدس الشرقية وغور الأردن. فهناك شعب بأكمله لا يزال يعاني من نزع الملكية والتشريد والحرمان من الحقوق. وبينما أحاطب المجلس اليوم، لا يوجد فلسطيني في مأمن وما من طفل فلسطيني آمن.

وقد أثبتت الـ ٢٥ سنة التي انقضت على اعتماد الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح أن إدراج الأسماء في القوائم ورفعها منها لا يزال يشكل أقوى أداة للمساءلة ورادعا فعالا وضمانا لحماية الأطفال. وفي ذلك الصدد، نحيط علما بالتحذير الذي وجهه الأمين العام بأن إسرائيل ستُدرج في القائمة إذا كررت في عام ٢٠٢٢ ما نفذته من هجمات ضد الأطفال الفلسطينيين في عام ٢٠٢١. ومع ذلك يجب أن نكرر دعواتنا إلى الأمين العام بأن يدرج إسرائيل الآن في القائمة لارتكابها جرائم الحرب بشكل ممنهج ومستمر ضد الأطفال الفلسطينيين عما تلو الآخر، حتى يتسنى إخضاع إسرائيل للمساءلة الكاملة عن سجلها المروع في مجال حقوق الطفل.

وقد سمعنا مرارا اليوم التأكيد على أن المساءلة ضرورية لحماية الأطفال، وندعو مجلس الأمن إلى الوقوف في وجه الإفلات من العقاب. ونحثه على اتخاذ تدابير لتحقيق المساءلة من دون إبطاء ووضع إجراءات الآن لكفالة الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين، ولا سيما منهم الأطفال، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم المستمر والمعزز لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وخدماتها الحيوية لحماية الأطفال ومساعدة الأطفال اللاجئين، بغية تجنبهم المزيد من الخسائر والمعاناة. ويوفر القانون الدولي وقرارات المجلس الأدوات اللازمة لتحقيق المساءلة وتوفير الحماية؛ وناشد المجلس أن يستخدمها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

**السيد يوسف (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه. وأود

عن شن الهجمات على مدارسهم، والتأخير في حصولهم على الرعاية الطبية أو حرمانهم منها، والمضايقة المستمرة، والترهيب، والعنف وسوء المعاملة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين. كل هذه الأمور تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

إن استهداف إسرائيل للأطفال الفلسطينيين في منازلهم ومدارسهم وشوارعهم في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يرقى إلى نمط هيكلية من الإساءة التي تهدف عمدا إلى تخويف الأطفال وأسره والتسبب في الصدمة وانعدام الأمن للمجتمع الفلسطيني بأسره. إن ملاحظات الممثل الإسرائيلي، التي يدعي فيها أننا نعرض أطفالنا عمدا لمثل هذه الفظائع، هي ملاحظات مهينة ومسيئة ويجب رفضها. وحتى في الوقت الذي تشدد فيه الممثلة الخاصة وآخرون على الدور الهام الذي يضطلع به الشركاء في مجال حماية الطفل على أرض الواقع، فإن منظمات المجتمع المدني في فلسطين، مثل "الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال"، تُصنف منظمات إرهابية وتحظرها إسرائيل في محاولاتها لتقييض الرصد والإبلاغ والمناصرة التي تقوم بها، فضلا عن إخفاء حقائق الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل لحقوق الطفل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وكما ورد في تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام، فمن بين الانتهاكات الجسيمة المسجلة في العام الماضي التي يقارب عددها ٣ ٠٠٠ انتهاك جسيم، قتلت إسرائيل ٧٨ طفلا فلسطينيا، ستة منهم خلال عدوانها الذي دام ١١ يوما على قطاع غزة، والذي جاء في شكل غارات جوية استهدفت أحياء مكتظة بالسكان. ومنذ بداية عام ٢٠٢٢، قتلت إسرائيل ما لا يقل عن ١٦ طفلا فلسطينيا في نمط من القتل المتعمد خارج نطاق القضاء. ولا يمكن تجاهل هذه الحقائق الصادمة والمؤسفة.

وفي مسافر يطا، يواجه ٢٠٠ ١ فلسطيني خطر الإخلاء القسري والتشريد من جانب السلطة القائمة بالاحتلال. ومن بينهم ٥٨٠ طفلا فلسطينيا مهددين بفقدان منازلهم والحرمان من المياه والرعاية الصحية

ذلك التقرير، اتخذت الحكومة سلسلة من التدابير لكفالة المساءلة وجبر الضرر. وكانت الأمم المتحدة، في قطاعي الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان على حد سواء، شريكا فعالا لنا. ونحن نكن أعلى درجات الاحترام لتلك الشراكة.

وفيما يتعلق بمحتوى التقرير المقدم صباح اليوم، نشكر سعادة السيدة فيرجينيا غامبا على جهودها الرامية إلى التحلي بالشفافية في إعداد التقرير. غير أننا نود أن نؤكد أن التقرير جاء غير دقيق وغير متوازن على الرغم مما بذلته من جهد لاتباع نهج بناء. وبدون مبرر، لم يلق طلبنا بالاستماع إلينا لنعرض الحقائق اهتماما. ونأسف لذلك النهج الذي لن يؤدي إلا إلى تقويض الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء.

وخلال العامين الماضيين، ما فتئنا نلفت انتباه الأمم المتحدة إلى عدة مؤشرات على الانتقائية والتحيز في النظر في مسائل حقوق الإنسان. ويُعزى الطرف عن استخدام الأطفال مقاتلين ودروعا بشرية لتحقيق الهدف المعلن المتمثل في حماية المصالح السياسية الجشعة لجماعة إرهابية. ولم ينل نشر وسائل الإعلام الغربية لصور مروعة لأطفال يحملون أسلحة وتمجيد تضحياتهم أي إدانة. وكان بوسع بعض الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أن تكشف عن تلك الانتهاكات التي حدثت في وضوح النهار بدلا من إيواء مسؤول في الأمم المتحدة ثبت تغاضيه عن استخدام جماعة إرهابية للأطفال جنودا.

وإذا أريد لعمل الممثلة الخاصة أن يتبع مساراً موثوقاً به وبناءً، فلا بد من احترام شواغل الدول الأعضاء وإدراجها، ويجب أن تكون العملية شفافة وتشارورية بشكل كامل. وأود أن أؤكد، لغرض التوثيق، أن التعاون مع الدول الأعضاء يكتسي أهمية حاسمة لتوفير الحماية الفعالة للأطفال الذين يعيشون أوضاعاً هشة، بما في ذلك النزاعات.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً التزام إثيوبيا بحماية الأطفال ورفاههم والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون المحلي والدولي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

**السيدة نرفايس أوكيدا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية):** تشكر شيلي البعثة الدائمة للبرازيل على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. ونتوجه

أيضاً أن أود بحضور نائب وزير خارجية البرازيل، سعادة السفير فرناندو سيماس، وأشكره على تخصيصه الوقت للحضور شخصياً وقيادة المناقشة بشأن هذا البند المهم من جدول الأعمال. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة كاثرين راسل والسيد باتريك كومي على الإحاطات التي قدموها صباح اليوم.

إن الأطفال هم أول من يتجرعون من كأس المعاناة والضحايا الرئيسيون للآثار المدمرة القصيرة والطويلة الأجل التي يخلفها أي نزاع. وإدراكاً لتلك الحقيقة البشعة، اعتمدت الدول الأعضاء عدة صكوك قانونية ملزمة بشأن حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وبلدي، إثيوبيا، دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، فضلاً عن الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. وتماشياً مع أحكام تلك الصكوك، توفر قوانيننا وسياساتنا الحماية الكاملة للأطفال وفقاً لظروف محددة وحسب الأوضاع المحلية.

وفي السنتين الماضيتين، واجهت إثيوبيا تحديات غير عادية جراء الهجوم الإرهابي الذي شُن ضد قوة الدفاع الوطني الإثيوبية واستمرار تدبير الهجمات المستهدفة للمدنيين في مختلف أنحاء البلد. وتفاقت التحديات الإنسانية نتيجة للجفاف الشديد الذي لا يزال نواجهه في بعض أنحاء البلد.

وقد بذلت حكومة إثيوبيا، بالتوازي مع عملياتها لإنفاذ القانون، جهوداً متضافرة لكفالة الحماية الكاملة للأشخاص، مع التركيز بوجه خاص على الأطفال في المناطق المتأثرة بعدم الاستقرار. وبفضل تلك الجهود والتعاون مع الشركاء الدوليين، فإننا نلبي الاحتياجات التغذوية الخاصة للأطفال ونوفر لهم الحماية، كما يحق لهم.

وطبقنا أيضاً مساراً واضحاً لتحقيق المساءلة عن انتهاكات الحقوق، بما فيها حقوق الأطفال. وأجرت اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تحقيقات وأصدرنا تقريراً مشتركاً. واستناداً إلى التوصيات المقبولة الواردة في

إلى تزويدهم بالدعم لإعادة إدماجهم في المجتمع وعلاج الصدمات الناجمة عن تجاربهم المؤلمة، بما في ذلك من خلال خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي.

وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان توفير حماية أفضل لجميع الأطفال، ولا سيما الأطفال عديمي الجنسية واللاجئين والمشردين، من الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة، بما في ذلك التجنيد والاتجار والاحتجاز. وفي هذا الصدد، تؤكد من جديد أهمية استقلال وحياد ومصادقية آلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

ولكن الأهم من ذلك أننا مدينون لهؤلاء الأطفال الشجعان بمواصلة السعي إلى إيجاد حلول. ويجب أن نواصل تعزيز استجابة متكاملة ومتأزرة تسهم في بناء مجتمعات قادرة على الصمود تدعم الأطفال من بداية النزاع وحتى مرحلة التعافي في سياق دورات العنف، على أمل أن يساعد ذلك في تمكين هؤلاء الأطفال من التحول من كونهم ضحايا إلى عوامل للتغيير.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة بلغاريا.

**السيدة ستويفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد بلغاريا البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية.

وأود أن أسلط الضوء على عدة عناصر بصفتي الوطنية. أولاً، أود أن أشكر البرازيل على قيادتها للمناقشة المفتوحة لهذا العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح وعلى إدراج موضوع الأطفال كأحد محاور رئاستها فيما يتعلق بجدول أعمال حقوق الإنسان. وتود بلغاريا أيضاً أن تشكر مقدمي الإحاطات اليوم، الممثلة الخاصة للأمين العام فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، والمديرة التنفيذية لليونيسيف كاثرين راسل، وباتريك كومي، على إحاطاتهم الثاقبة والواقعية.

وأود أن أشيد بجميع العاملين في الميدان من أجل حماية وتعزيز حقوق الطفل في سياق النزاع المسلح. فعملهم لا يقدر بثمن. وفي هذا

بالشكر أيضاً إلى مقدمي الإحاطات على بياناتهم المهمة. وعلاوة على ذلك، تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

وتعرب شيلي عن قلقها إزاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال البالغ عددها ٩٨٢ ٢٣ التي تحققت منها الأمم المتحدة في عام ٢٠٢١. وكان أكثرها تكراراً عمليات قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم ومنع وصول المساعدات الإنسانية. ويعاني الأطفال أكثر من غيرهم من عواقب النزاعات على الرغم من أنه لا علاقة لهم بأسبابها أو استمرارها من عدمه. وعليه، فإن حمايتهم وصون حقوقهم واجب أخلاقي يقع على عاتق المجتمع الدولي.

وفي ضوء ذلك، تؤكد شيلي من جديد، بوصفها من الدول الموقعة على إعلان المدارس الآمنة، أهمية حماية المدارس من الهجمات بغية كفالة حق الأطفال في الحصول على تعليم جيد، حتى يتمكنوا من القيام بدور عوامل تغيير لكسر حلقات العنف ويسهموا بذلك في وضع مجتمعاتهم المحلية على الطريق المؤدي إلى السلام الدائم.

وإزاء تلك الخلفية، نناشد جميع أطراف النزاع احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والامتناع عن مهاجمة الهياكل الأساسية الحيوية للمدنيين في حالات النزاع. ونحث أطراف النزاع على الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل وصكوك الحماية العملية، بما في ذلك مبادئ باريس والتزاماتها وإعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر. وعلاوة على ذلك، تؤكد على أهمية إدماج القضايا الجنسانية بشكل ملموس في ولايات حماية الطفل من أجل منع حدوث واحد أو أكثر من الانتهاكات الجسيمة الستة والتصدي لها من خلال اتباع نهج مراعى لآثار الصدمات النفسية وقائم على احتياجات الأطفال.

وتدين شيلي بشدة أيضاً استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب. وفي هذا السياق، نود أن نسلم بأن الأطفال، ولا سيما أولئك المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة والأطفال الجنود السابقين، ينبغي أن يُعاملوا كضحايا. ولذلك، فإننا نسلم بالحاجة

ونرحب بدعوة الأمين العام لمجلس الأمن إلى كفالة إدراج أحكام لحماية الطفل في جميع الولايات ذات الصلة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وعلاوة على ذلك، تحت بلغاريا الدول الأعضاء على دعم مبادئ فانكوفر والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وتنفيذ مبادئ والتزامات باريس. ويشكل منع الانتهاكات الجسيمة الستة أمرا أساسيا عندما يتعلق الأمر بالأطفال في النزاع المسلح، ولكن لا غنى عن برامج الإنعاش الطويلة الأجل وإعادة الإدماج الشاملة للأطفال، وندعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه الخطة البالغة الأهمية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئ البرازيل على رئاستها الناجحة جدا لمجلس الأمن هذا الشهر.

ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، والوفد البرازيلي بأسره على تنظيم المناقشة السنوية لمجلس الأمن لهذا العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ونشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، ومقدمي الإحاطتين الآخرين على إحاطاتهم الثاقبة والهامة.

في عالم لا يزال يعاني من مرض فيروس كورونا والنزاعات الجديدة التي طال أمدها وحالة الطوارئ الغذائية والمالية ونقص الوقود، من الواضح أنه يجب علينا أن نفعل المزيد لحماية أطفالنا وضمان سلامتهم ورفاههم وازدهارهم. فملايين الأطفال محاصرون في الحروب والنزاعات في جميع أنحاء العالم، في حين يقع بعضهم ضحية للعنف الواسع النطاق ضد المدنيين. ويسقط العديد من الأطفال ضحايا لأعمال مخطط لها وموجهة ضدهم. ولا يزال أطفال آخرون يعانون من صدمة العنف الجنسي أو أشكال الحرمان المتعددة الناجمة عن النزاع المسلح، بما في ذلك الجوع والمرض.

ويرسم أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/493) صورة قاتمة. ويشير التقرير إلى إجمالي ٩٨٢ ٢٣ انتهاكا جسيما تم التحقق منها

الصدد، نرحب بالتواصل النشط مع أطراف النزاع، مما أدى إلى تسريح ١٢ ٢١٤ طفلا من صفوف الجماعات والقوات المسلحة.

ووفقا لتقرير الأمين العام الذي نشر مؤخرا (S/2022/493)، تعرض الأطفال في النزاع المسلح لعدد مقلق للغاية من الانتهاكات الجسيمة في عام ٢٠٢١، مثل تجنيد الأطفال واستخدامهم والتشويه وحوادث الحرمان من وصول المساعدات الإنسانية، فضلا عن القتل. ولم يُدرج بعد رسميا في التقرير بيان للثمن الذي يدفعه الأطفال إثر عدوان روسيا على أوكرانيا، ولكننا نرحب بإدراج أوكرانيا في قائمة الحالات المثيرة للقلق. ونتطلع إلى قيام الممثلة الخاصة للأمين العام بدورها في الإبلاغ والرصد الشاملين بشأن تلك المسألة.

إن عدوان الاتحاد الروسي غير القانوني وغير المبرر ومن دون سابق استنفاذ على أوكرانيا لم يستثن الأطفال. ونشعر بجزع عميق إزاء الهجمات على دور إيواء الأطفال ومدارسهم، فضلا عن المستشفيات ودور الأيتام. وفي هذا الصدد، قدم أعضاء مجموعة أصدقاء الأطفال وأهداف التنمية المستدامة، الذي تشترك بلغاريا في رئاستها، بيانا مشتركا يشجب فيه بأشد العبارات عدوان الاتحاد الروسي وآثاره على جميع الأطفال في أوكرانيا.

كما أن العدد المذهل من الأطفال المرتحلين نتيجة للحرب أمر مقلق للغاية. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن هناك ملايين اللاجئين الفارين إلى البلدان المضيفة، نصفهم تقريبا من الأطفال، في حين أن أكثر من ٧ ملايين شخص هم أيضا في أوضاع هشة، حيث أنهم مشردون داخليا في أوكرانيا. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير المتعلقة بالترحيل القسري للأطفال إلى الاتحاد الروسي منذ بداية العدوان الروسي على أوكرانيا.

ومما يثير القلق بصفة خاصة أن الهجمات على المدارس في جميع أنحاء العالم ما زالت تتزايد، وفقا لتقرير الأمين العام. ويحتل التعليم الشامل للجميع صدارة خطة بلغاريا في مجال حقوق الإنسان، ونحن نعززه أيضا من خلال مساعدتنا الإنمائية الرسمية. وعلاوة على ذلك، ندعو الدول الأعضاء إلى تأييد إعلان المدارس الآمنة.

مدبرة. واحتجز الآلاف تعسفاً، ودمرت مئات المنازل كجزء من العقوبات الجماعية التي فرضت على المجتمعات الكشميرية. ربما يكون العديد من المشاركين قد رأوا - وإذا لم يكن الأمر كذلك، يجب أن يروا - الصورة المؤلمة لصبي كشميري يبلغ من العمر ٣ سنوات يجلس في حالة صدمة على جثة جده بعد أن قتلتها القوات الهندية.

وقائمة هذه الجرائم المروعة طويلة. وفي العام الماضي، أصدرت حكومة باكستان ملفاً شاملاً ومدروساً جيداً يغطي الروايات، التي تؤكد أدلة سمعية ومرئية، عن ٤٣٢ ٣ قضية تنطوي على جرائم حرب، بما في ذلك ضد النساء والأطفال، ارتكبتها كبار ضباط قوات الاحتلال الهندية منذ عام ١٩٨٩.

وستتشاطر تلك الأدلة مع فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمن العام، ونحث على محاسبة المسؤولين عن ذلك. ونحث أيضاً مكتب الممثلة الخاصة للأمن العام على مواصلة رصد حالة الأطفال في كشمير التي تحتلها الهند عن كثب والإبلاغ عنها.

وتؤيد باكستان تأييداً تاماً ولاية الممثلة الخاصة للأمن العام في معالجة حالات الأطفال في النزاعات المسلحة. ويجب أن تحترم بدقة البارامترات القانونية لولاية الممثلة الخاصة للأمن العام. وينصب التركيز الوحيد لتلك الولاية على معالجة ظروف الأطفال في حالات النزاعات المسلحة. وهي لا تمتد لتشمل النظر في العنف داخل الدول الأعضاء، التي تقع ضمن ولاياتها الوطنية.

وعلى أساس ذلك الفهم، سيواصل وفد بلدي تعزيز مشاركته مع الممثلة الخاصة للأمن العام والفريق العامل التابع لمجلس الأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

**السيد السعدي (اليمن):** السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أشكر البرازيل على عقد هذه الجلسة المهمة لتناول ملف الأطفال والنزاع المسلح، كما أود أن أشكر السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة وممثلته الخاص السيدة فرجينيا غامبا على جهودهما

ضد الأطفال. والواقع أن قتل الأطفال وتشويههم ما زالوا يشكلان أكثر الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها ضد الأطفال، يليهما تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال.

ويعاني الأطفال أيضاً معاناة شديدة في حالات الاحتلال الأجنبي. ولا يوجد مكان يتجلى فيه هذا الاتجاه أكثر من جامو وكشمير التي تحتلها الهند. وقد أعرب آخر تقرير للأمن العام عن القلق العميق إزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في جامو وكشمير المحتلة. وحث التقرير الحكومة الهندية على اتخاذ تدابير وقائية لحماية الأطفال، بما في ذلك عن طريق إنهاء استخدام طلقات الخرطوش ضد الأطفال واحتجازهم بصورة غير قانونية في كشمير المحتلة وفي مختلف السجون البعيدة في جميع أنحاء الهند.

وعلى الرغم من الشواغل المستمرة التي أعرب عنها العديد من المقررين الخاصين للأمم المتحدة والمكلفين بولايات في مجلس حقوق الإنسان والممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، استمرت حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني للأطفال في كشمير المحتلة في التدهور، خاصة منذ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩، عندما أصدرت الهند من جانب واحد وبشكل غير قانوني تشريعاً لضم الولاية المحتلة والمتنازع عليها. وقد أسر ما يقدر بنحو ١٣ ٠٠٠ طفل وشاب كشميرياً بصورة تعسفية على يد ٩٠٠ ٠٠٠ من أفراد قوات الاحتلال الهندية في جامو وكشمير. ويحتجز الأطفال والشباب بصورة روتينية ويتعرضون للتعذيب وسوء المعاملة من أجل انتزاع معلومات استخباراتية أو لانتزاع اعترافات بأنهم مرتبطون بالجماعات الكشميرية التي تناضل من أجل تقرير المصير الذي وعدهم به مجلس الأمن. واعترفت إدارة جامو وكشمير التي تحتلها الهند نفسها أمام المحكمة العليا الهندية بأنه في شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول ٢٠١٩ وحدهما، تم احتجاز ١٤٤ طفلاً. وكان أصغرهم يبلغ من العمر ٩ سنوات.

وخلال عام ٢٠٢١، قتل أكثر من ٢١٠ كشميريين أبرياء، من بينهم نساء وأطفال، في مواجهات وهمية وعمليات تطويق وتفتيش

وإعادة إدماجهم في المجتمع بالتعاون مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

خلال العامين الماضيين، قامت الحكومة اليمنية بتعزيز التعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وأسفر هذا التعاون الوثيق على تنفيذ العديد من الزيارات الميدانية وعرض الدورات التدريبية والتأهيلية، وتفعيل نقاط الاتصال واستئناف اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة. ونؤكد مجددا استمرار هذا التعاون لحماية جميع الأطفال اليمنيين من كافة أشكال الانتهاكات.

تستمر الحكومة اليمنية في اتخاذ مجموعة من التدابير المتعلقة بحماية الأطفال من آثار الصراع وفقا لالتزاماتها وبالشراكة مع الأمم المتحدة، ومواصلة توفير الرعاية والحماية للأطفال ضحايا هذا النزاع، وتقديم كل الدعم والمساعدة، لا سيما الطارئة منها، والاستمرار في تدريب المسؤولين الحكوميين على سبل الحماية. وكان آخرها تنفيذ برنامج تدريبي للضباط والجنود الذي بدأ بتدريب سبعة ضباط في حماية الأطفال في ظل الصراع، وبدورهم قاموا بتنفيذ برنامج تدريبي لـ ٢٠٣ من ضباط الصف من مختلف المناطق العسكرية. واتخذت إجراءات عدة تتناسب مع الواقع الذي أنتجته هذه الحرب والتركيز على معالجة مسببات المشكلة، وأخرها إطلاق حملة التحرك من أجل حماية الأطفال في عدن خلال شهر أيار/مايو ٢٠٢٢ التي تزامن تشييدها معا زيارة فريق مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام إلى اليمن.

في الوقت الذي عكست تقرير الأمين العام الجهود التي بذلتها الحكومة اليمنية والتي بناء عليها تمت إزالة القوات المسلحة اليمنية من المرفق الثاني، إلا أن التقرير لم يتضمن للأسف كل الإحصائيات والمعلومات على الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها الميليشيات الحوثية واستمرارها في تجنيد الآلاف من الأطفال من خلال ما يسمى بالمخيمات الصيفية في أكبر عملية تجنيد للأطفال تشهدها البشرية، وغسل عقولهم بمفاهيم العنف والكراهية والتطرف ونبد الآخر والزج بهم في جبهات القتال، حيث يعاني الأطفال في مناطق سيطرة هذه الميليشيات من استمرار جرائمها وعدم مبالاتها بمستقبل وحياة الأطفال

المذبذبة لحماية الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة، حيث يمثل هذا الملف أولوية مهمة للجمهورية اليمنية كبلد يعاني من الصراع المسلح.

ترحب الحكومة اليمنية بإزالة اسم القوات المسلحة اليمنية من المرفق الثاني الوارد في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لعام ٢٠٢١ (S/2022/493). وهو استحقاق تأخر كثيرا،

وتشتمل لجهود الحكومة تنفيذا لالتزاماتها بحماية وصيانة حقوق الأطفال اليمنيين من خلال الانخراط مع الأمم المتحدة على كافة المستويات للقضاء على كل أشكال الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في اليمن ومنع وإنهاء تجنيدهم واستخدامهم في الصراع المسلح. إن الحكومة اليمنية، ومن منطلق مسؤوليتها، لا تدخر جهدا لحماية وصيانة حقوق الأطفال. وبالرغم من الظروف الصعبة والتحديات التي أفرزها هذا الصراع، اتخذت الحكومة العديد من الخطوات والإجراءات في هذا الصدد، أبرزها ما يلي.

صادقت الحكومة اليمنية على العديد من المعاهدات والصكوك الدولية، واتخذت العديد من الإجراءات لضمان حماية الأطفال في النزاع المسلح، وأهمها المصادقة في عام ٢٠١٢ على مبادئ باريس لحماية الأطفال من التجنيد غير المشروع واستغلالهم من قبل الجماعات المسلحة. ووقعت الحكومة مع الأمم المتحدة في العام ٢٠١٤ على خطة العمل المشتركة بشأن إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال من قبل القوات المسلحة اليمنية. وصادقت في عام ٢٠١٧ على إعلان المدارس الآمنة لمنع استخدام المدارس للأغراض العسكرية وحمايتها من آثار الصراع. ووقعت في عام ٢٠١٨ على خارطة الطريق بالإضافة إلى البروتوكول الخاص بتسليم وإطلاق سراح الأطفال في النزاع المسلح. وأصدر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة تعميما عسكريا في آذار/مارس ٢٠١٨ يشدد على التزام القوات المسلحة باللوائح والتشريعات الوطنية التي تتواءم مع المواثيق والقوانين الدولية التي تجرم تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع. وشمل التعميم أهمية الالتزام بتنفيذ البروتوكول الخاص بتسليم الأطفال الذين يتم إلقاء القبض عليهم أثناء العمليات المسلحة إلى الجهات المدنية المعنية بحماية الأطفال لتأهيلهم

والنفسية وتوفير البيئة المناسبة لتعليمهم ورعايتهم وصون حقوقهم وحمايتهم، ليتمتعوا بحياة آمنة ومستقرة أسوة بأطفال العالم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد كيشيلي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** نود أن نشكركم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، ونشيد بعمل الأمم المتحدة في المضي قدما بالخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

ولكن يتعين علينا تكثيف جهودنا لضمان توفير الموارد الكافية لفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها كي تتمكن من الوفاء بولاياتها. كما نتفق مع دعوة الأمين العام إلى كفالة إدراج الأحكام والقدرات المتعلقة بحماية الطفل في جميع ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك نرى أن إعادة الأطفال إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم جانبان هامين من جوانب هذه الخطة. يؤيد بلدي تماما نداء الأمين العام إلى البلدان المعنية باتخاذ خطوات نحو العودة الطوعية للأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين يزعم أن لهم صلات بداعش.

ويكشف تقرير الأمين العام (S/2022/493) مرة أخرى أن محنة الأطفال لا تزال مستمرة في أجزاء كثيرة من العالم. أما بالنسبة لسوريا فإن للحرب المدمرة التي شنها نظام الأسد ضد الشعب السوري تأثيرا مدهلا على الأطفال وجعلت حياة ومستقبل جيل من الأطفال السوريين على شفا الهاوية. ولا تقتصر التهديدات التي يواجهها الأطفال السوريون على جرائم النظام وحده، حيث لا تزال الجرائم الموثقة التي ترتكبها المنظمة الإرهابية، حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري، حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية تشكل مصدر قلق بالغ.

إن ما يسمى بقوات سوريا الديمقراطية ووحدات الحماية النسوية التابعة لوحدات حماية الشعب الكردية، وقوات الأمن الداخلي وحركة الشباب الثوري الكردية، وحركة الشباب الثوري الوطني وما يسمى بالإدارة الذاتية المذكورة في التقرير، كلها عناصر لمنظمة إرهابية

الذين يموتون، إما كمجندين في صفوفها أو كدروع بشرية أو كضحايا للألغام والعبوات الناسفة التي زرعتها، والتي تقتل يوميا اليمنيين ومنهم الأطفال، أو تسبب إعاقات مستدامة.

إن من أبرز الانتهاكات الواسعة والجسيمة التي ترتكبها الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران هي تلك الموجهة ضد الأطفال، بما في ذلك الفتيات من خلال استخدامهم وتجنيدهم في الصراع المسلح وقتلهم وتشويههم واختطافهم وممارسة العنف الجنسي بحقهم. بالإضافة إلى استخدامهم كدروع بشرية وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات واستخدامها للأغراض العسكرية ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، وتقوم الميليشيات بتخصيص حصص أسبوعية وخطب لطلاب المدارس تحثهم على التجنيد وأفضلية الحروب والجهاد، فضلا عن عرض الأفلام الحماسية لحث الأطفال وتشجيعهم على الجنوح نحو الحرب، وهو ما فصله تقرير فريق الخبراء المعني باليمن التابع للجنة الجزاءات في تقريرها لعام ٢٠٢١ (انظر S/2022/50). ومؤخرا عملت قيادات الميليشيات الحوثية على إيقاف تدريس المناهج الدراسية اليمنية في المدارس الابتدائية، والتركيز حصرا على تلك المواد التي تخدم أجندة هذه الميليشيات وأهدافها مما يشكل تهديدا خطيرا لحاضر ومستقبل الأجيال القادمة في اليمن وأمن واستقرار المنطقة. ختاماً، إذ تعيد الحكومة اليمنية التأكيد على حرصها واستعدادها لبذل المزيد من التعاون ودعم جهود الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام وفريقه القطري العامل في اليمن لإنهاء انتهاكات حقوق الأطفال واستخدامهم في الصراع المسلح، فإنها تدعو المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر للضغط على الميليشيات الحوثية لوقف جرائمها وانتهاكاتها بحق الأطفال في مناطق سيطرتها. وتعرب عن أملها في أن يحتوي التقرير القادم للأمين العام للأمم المتحدة على المزيد من التفاصيل والمعلومات حول الانتهاكات في مناطق سيطرة هذه الميليشيات، واتخاذ خطوات عملية وفعالة لوقف هذه الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في اليمن.

كما تدعو الأمم المتحدة والشركاء الدوليين إلى تقديم الدعم لبرامج الحكومة لإعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالنزاع ومساعدتها على وضع برامج فعالة لإعادة إدماجهم في المجتمع، بما يضمن سلامتهم العقلية

السيد بينيارندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): نشكر رئاسة البرازيل على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة وعلى عملهم من أجل الأطفال.

إن النزاع المسلح ينزع الأطفال من أسرهم ومجتمعاتهم وغيرها من نظم الدعم. لذلك فإن الأطفال اللاجئين والمشردين داخليا وعديمي الجنسية يستحقون حمايتنا. في هذا العام انضمت الفلبين إلى اتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، ما يدل على التزامنا بتوفير الحماية القانونية للجميع بمن فيهم الأطفال. ومن الأهمية بمكان أن تحذو مزيد من البلدان حذونا.

وعلى الصعيد الوطني يعترف تشريعنا المتعلق بالأطفال في حالات النزاع المسلح بالحقوق المتساوية للفتيات والفتيان بمن فيهم المشردون في الحصول على الوثائق اللازمة لتمتعهم بحقوقهم القانونية. ويكفل القانون أيضا حق الأطفال في التعليم. وتكفل هذه التدابير - مقترنة بإطار السياسة الوطنية المتعلقة بالمتعلمين والمدارس بوصفها مناطق سلام - سلامة الطلاب والمدارس فضلا عن استمرارية التعليم في حالات النزاع المسلح.

وندرك أن التعليم يساعد على معالجة الأسباب الجذرية لتجنيد الأطفال. تحقيقا لتلك الغاية، أنشأت وزارة التعليم إطارا وطنيا للسلام لتعزيز ثقافة السلام في النظام التعليمي. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر مجلس رعاية الأطفال التثقيف للجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل بالقانون المتعلق بالأطفال في حالات النزاع المسلح.

لقد ساعدت تلك الإجراءات في تجهيز شرطتنا وقواتنا المسلحة بشكل أفضل لإنقاذ الأطفال من الجماعات العنيفة وإحالتهم إلى الأجهزة التي تيسر إعادة إدماجهم. كما تتوفر للأطفال الذين يتم إنقاذهم الخدمات الصحية والحماية والدعم الاجتماعي والوصول إلى العدالة. والأهم من ذلك أن هذه الخدمات حصرية للطفل وتراعي الفوارق بين الجنسين. كما أن الحكومة لا تعمل بمفردها في تلك الجهود، بل تشارك فيها منظمات المجتمع المدني باستمرار، بما في ذلك الأطفال المقاتلون السابقون الذين أعيد إدماجهم.

واحدة: حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب. وفي ما يقرب من ٢٠٠٠ هجوم في العامين الماضيين قتل حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب ما يقرب من ٤٠٠ مدني سوري بمن فيهم الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب وما يسمى بقوات سوريا الديمقراطية اختطاف الأطفال وفرض التدريب العسكري عليهم بالقوة في المخيمات.

لقد تشاورنا مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام أدلة على تلك الانتهاكات. وفي محاولتهم لنشر أيديولوجيتهم الانفصالية يستخدم حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب والعناصر التابعة له أيضا أساليب مثل فرض مناهج مدرسية تعسفية واعتقال المعلمين الذين يعارضونهم أو فصلهم أو إساءة معاملتهم. وإذ ندعم جهود الأمم المتحدة لتوثيق جرائم حزب العمال الكردستاني/حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب وغيرها من الجماعات الإرهابية، يجب أن نشدد على ضرورة الوقوف في جبهة موحدة ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

كما أن الاعتقاد بأن تقي منظمة إرهابية بالتزاماتها بموجب إطار قانوني دولي مجرد وهم لا أكثر. ونود أيضا أن نسجل موقف بلدنا إزاء الإشارات غير الصحيحة الواردة في التقرير إلى عمليات بلدي لمكافحة الإرهاب في سوريا والعراق. لأن جميع تلك العمليات تنفذ كجزء من حق تركيا المشروع في الدفاع عن النفس، في امتثال تام للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتمشيا مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وتستهدف تلك العمليات الإرهابيين حصرا، مع إيلاء أقصى قدر من الاهتمام والعناية لتجنب تسبب أي ضرر للمدنيين أو الهياكل الأساسية المدنية.

يؤيد بلدي خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وسنواصل العمل عن كثب مع مكتب الممثلة الخاصة لضمان صحة واكتمال جميع المعلومات المتوفرة حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

الكبير لجهود حكومة بلدي في تعزيز الأمن والاستقرار لكافة أفراد الشعب العراقي وخصوصاً الأطفال؛ الأطفال الذين نجت من أجلمهم اليوم لتحدث وندرس ونتعاون لإيجاد حلول لمعاناتهم الحقيقية ومنحهم صوتاً يصل إلى أعلى المستويات في صناعة القرار في العالم.

وقبل أن أبدأ بطرح معاناة الأطفال في العراق، أود أن أذكر الحضور الكريم بحجم الهجمة الإجرامية الشرسة التي قادها تنظيم داعش الإرهابي على العراق وشعبه بكل أطيافهم وبمختلف أعمارهم وأجناسهم. التنظيم الذي لم يسلم من بطشه حتى الحجر الذي يمثل التراث والتاريخ الإنساني، هذا التنظيم بعدته وعديده وتنوع مقاتليه، وخصوصاً المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين أتوا من كل أصقاع الأرض، بالإضافة إلى آتة الإعلامية والترويجية الكبيرة التي كانت تستهدف الجميع رعباً وترغيباً، وأساليبه الوحشية في القتل والتجنيد واستخدام الدروع البشرية واستخدام الأسلحة المحرمة، وزرع الأرض بالألغام وتفخيخ المنازل والمدارس والمؤسسات. والقائمة تطول ولا تقصر!

كما أود أن أذكر بأن الشعب العراقي وقواته الأمنية هي التي كانت حائط الصدّ الأول والأكثر تضحية في حرب هي حرب دفاع لا حرب صراع. حرب الدفاع عن الكرامة والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأطفال في حياة كريمة. أؤكد أن حرب الدفاع التي قادها العراق بالتعاون مع كافة الأصدقاء في المنطقة والعالم وبالتعاون مع المجتمع الدولي الذي دعم القوات الأمنية العراقية. وأذكر بما تمخض عن هذا الدعم من تشكيل للتحالف الدولي لمحاربة داعش التي تقوده دولنا ومؤسساتنا جميعاً في تحركاته وخططه وتمويله وتدريبه.

الحرب كيفما كانت وبأي مقياس وتحت أي ظرف ستكون قاسية على كل من يقع تحت وطأتها: نساء ورجالاً، شيباً وشباباً وأطفالاً، وهذا الأخير - أي الأطفال - هم الضحية الأكبر. والعراق يدرك ويتعامل مع الأطفال كونهم ضحايا، بل وأكثر الضحايا تأثراً وحاجة إلى المساعدة والتأهيل والتعليم والتطوير وإعادة الثقة والإدماج. لهذا فإن حكومة بلدي تسعى بكل طاقاتها الممكنة، وبالتعاون مع الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني، إلى إيجاد الحلول الممكنة والتشريعات

ونشدد على أهمية التعاون. ومن شأن التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493) الذي صدر به تكليف من مجلس الأمن أن يكون مورداً فعالاً عندما يكون هناك اتصال نشط مع الوكالات الوطنية أثناء عملية الصياغة. وينبغي استخدام آليات التنسيق والإحالة بين الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية استخداماً فعالاً. كما تعتبر الخطط الاستراتيجية المشتركة - مثل الخطة الاستراتيجية المشتركة للقوات المسلحة الفلبينية والأمم المتحدة - واعدة أيضاً.

ونشاط مجلس الأمن إدانة الانتهاكات الجسيمة الستة التالية ضد الأطفال: تجنيد الأطفال واستخدامهم، قتل الأطفال و/أو تشويههم، الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، اختطاف الأطفال، الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

إن الفلبين ملتزمة بإبعاد الأطفال عن النزاعات المسلحة وإنقاذ الأطفال الذين تستغلهم الجماعات المسلحة وإتاحة الفرصة لهم للتعافي، علاوة على التزامها بأن يكونوا عوامل إيجابية للتغيير في مجتمعاتهم. ويتجلى التزامنا في إجراءاتنا وسياساتنا الملموسة وتصميمنا الثابت على بناء مستقبل يكفل حرية الأطفال في أن يكونوا أطفالاً. عليه، فإن ساحة المعركة ليست مكاناً للأطفال.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

**السيد بحر العلوم (العراق):** أود في البداية أن أشكر البرازيل على عقد هذه الجلسة المهمة، وأن أهنئها على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونتمنى لها التوفيق في إدارة أعمال المجلس. كما أود أن أعرب عن الشكر للسيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيدة كاترين راسل، المديرية التنفيذية لليونيسيف، على مداخلتيهما المهمتين وعلى جهودهما في دعم الأطفال في العراق والعالم. وكذلك أتوجه بالشكر الخاص للسيد باتريك كومي على مشاركته المهمة والقيّمة وعلى شجاعته المتميزة. كما أود أن أشكر أعضاء المجلس على دعمهم

السكانية والمدارس، والتي ما زالت تحصد الأرواح وتشوه الأطفال وتعيق عودة النازحين والتنمية في البلد. علماً بأن الحكومة العراقية، وبالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، طورت الاستراتيجية الخاصة بالعراق لفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، ولكن البرنامج ما زال يحتاج إلى المزيد من التعاون والتمويل وبرامج بناء القدرات لنزع هذه الذخائر وتنظيف المساحات الملوثة.

ثانياً، تسببت جائحة كورونا في الكثير من التشويش على عمل المؤسسات في العراق على غرار بقية دول العالم، وأكثرها كان أوامر تحديد الحركة والتنقل والتي تسببت في التأثير على حركة وصول المساعدات الإنسانية للنازحين، وأخرت الكثير من المشاريع الخاصة بإعادة الحياة إلى المناطق الأصلية للنازحين. لذا فإن دعم المؤسسات الوطنية العراقية بالتدريب والاستثمار سيسهم بشكل كبير في توفير المساهمة الفاعلة للسكان المحليين، وتخفيف الأعباء الإدارية وتحقيق نتائج أكثر فاعلية، مع التأكيد على استمرار الدعم في مجال التشريعات الداعمة لمشاركة المواطنين في خطوات إعادة البناء والعودة الطوعية وفقاً لخطة زمنية لاستعادة الحياة في كافة المرافق ولكافة الفئات.

ثالثاً، استمعنا إلى كلمات ممثلي الدول الموقرين، التي تضمنت عدداً من الملاحظات والمقترحات المهمة. هنا، أود التأكيد على خصوصية كل دولة وشعبها، مع التذكير بالحاجة إلى الاستماع إلى آراء الدول المعنية بأوضاع الأطفال فيها ووسائل حمايتهم، ومن بينها تطوير عمل البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام وفق مبدأ كل حالة على حدة.

ختاماً، أود التأكيد على أن السلام هو الخطة الأفضل والأكثر نجاعة لحماية الأطفال والتطور والبناء والإصلاح وإنهاء الإفلات من العقاب. ولا بد من استمرار التعاون بيننا كدول أعضاء وكمجتمع دولي لتعزيز مساراته في كل الأوقات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة مصر.

**السيدة رزق (مصر) (تكلمت بالإنكليزية):** أود بدايةً أن أشكر البرازيل على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة السنوية المهمة بشأن

القانونية لإنقاذ الأطفال ومستقبلهم من الضياع، لأننا ندرك أن ضياعهم يعني ضياع جيل جديد لا يمكن للعراق تعويضه إنسانياً ومجتمعياً واقتصادياً. وهنا أود شكر الدول التي أعادت مواطنيها من الأطفال من العراق، وأدعو الدول الأخرى ممن لديهم أطفال في العراق إلى التعاون مع العراق لإعادة رعاياها بأسرع وقت ممكن.

كما أود التأكيد على أن العراق ما زال ملتزماً بالتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لوضع وتوقيع خطة عمل فاعلة وواضحة لإنهاء التجنيد والاستخدام في العراق، علماً بأن تقرير الأمين العام الجديد المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه (S/2022/493) لم يسجل أي حالة تجنيد أو استخدام من قبل الأطراف الحكومية العراقية، مع التأكيد على أن الحالات السابقة كانت حالات فردية لا ترقى إلى أن تكون ممنهجة أو نمطية.

تعمل حكومة بلدي على إعداد القوانين الخاصة بمعالجة عدد من القضايا الخاصة بالطفل وحمايته في العراق، وبما يتفق مع تشريعاته الوطنية والدستورية بالإضافة إلى التزاماته الدولية. ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية، فإن الدراسة المعمّقة والمتأنية والتي تأخذ بأراء المختصين وقادة المجتمع وأصحاب الخبرة والتجربة والضحايا هي الطريق الأسلم لوضع قانون عادل قابل للتطبيق ينصف الأطفال ويحميهم ويسهم في نموهم وتطورهم بشكل حقيقي. وكل هذا يتطلب وقتاً وجهداً وحملات للتوعية والتثقيف لكي لا نعالج مشكلة بأزمة، وأزمة بفاجعة. وهذا ما تعمل عليه حكومة بلدي وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسات المجتمع المدني بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الآخرين.

أود أن أضع أمامكم وأمام أعضاء المجلس المواضيع المحورية الآتية للنظر فيها: أولاً، حث الدول الأعضاء على مساعدة العراق في مسألة معقدة جداً يعمل عليها بكل طاقاته الوطنية، وهي مسألة تنظيف الأراضي العراقية من الألغام والذخائر المتفجرة التي وضعها وطورها وجيهاً تنظيم داعش الإرهابي، خصوصاً في المناطق الريفية والمراكز

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر البرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة. يصادف هذا العام مرور ٢٥ عاما على إنشاء مجلس الأمن للولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. ونتيح هذه الجلسة فرصة للمجلس لتقييم سبل تعزيز هذه الولاية المهمة والتداول بشأنها.

ويتسم المناخ العالمي الحالي بحالات نزاع دامت طويلا وأخرى ناشئة، تؤثر سلبا على الفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال والنساء والشباب. وغالبا ما يتعرضون للإهمال، وتتضرر سلامتهم وتتعلل سبل عيشهم، ويتركون لحماية أنفسهم بدون أي وسيلة. وهذا يجعلهم ضعفاء ومعرضين لعواقب النزاع المسلح.

يرسم تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493) صورة قاتمة للحالة التي يجد الأطفال أنفسهم فيها. لقد تفاقمت أوضاعهم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا المتفشية، التي أعاققت تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقللت من مبادرات حماية الطفل. إن الانتهاكات الجسيمة التي حددها التقرير، والتي لا يزال الأطفال يعانون وطأتها تبعث على الأسى. ولذلك يظل من الضروري على مجلس الأمن أن يواصل النظر في اتخاذ إجراءات عملية لتعزيز حماية الأطفال المتضررين جراء النزاع.

وقد لاحظت جنوب أفريقيا أنه، على النحو المبين في الدراسة التي أجراها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، أحرز بعض التقدم في تعزيز الخطة. ولذلك نشيد باستمرار مشاركة الأمم المتحدة وأطراف النزاع في جهودها لتنفيذ خطط العمل الرامية إلى حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ويجب تشجيع استمرار الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء وتوطيدها.

وتتمسك جنوب أفريقيا برأيها بأن سياسات وبرامج حماية الطفل يجب أن تكون مبتكرة وسريعة الاستجابة. ويتطلب ذلك إشراك الأطفال

الأطفال والنزاع المسلح. ونود أيضا أن نشكر مقدمي الإحاطات على المعلومات والإسهامات التي قدموها في بداية الجلسة.

تلاحظ مصر بقلق تفاقم الآثار السلبية للنزاع المسلح على الأطفال، لا سيما خلال العامين الماضيين، حيث ضاعفت من وطأتها تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا وأزمة الغذاء الحالية. وفي ذلك الصدد، تعتقد مصر أن الحالة الراهنة تتطلب تعاوننا دوليا أكبر وتدابير أقوى للاستجابة على وجه السرعة للآثار السلبية الناجمة عن النزاع المسلح على الأطفال، والتي تحرمهم من حقوقهم الإنسانية.

وكما أكدنا في مناسبات عديدة، أود أن أعرب عن استعداد مصر للتعاون من أجل كفالة إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في ذلك المجال. ونؤيد أيضا بقوة جميع الجهود الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال وإنهاء الانتهاكات التي ترتكب خلال النزاعات المسلحة، خاصة الجرائم التي ترتكبها المنظمات الإرهابية.

ونحيط علما مع التقدير بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2022/493)، التي تنفذ مصر بعضها بالفعل.

ومصر بالفعل دولة طرف في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، الذي تتعكس أحكامه كذلك في تشريعاتنا الوطنية.

علاوة على ذلك، يشكل احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، جزءا من المنهج الدراسي الذي تقدمه وزارة الدفاع المصرية لأفرادها، وخاصة للمنتشرين في عمليات حفظ السلام. ويشكل محتوى المنهج، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجلس القومي للطفولة والأمومة، جزءا من التزام مصر بكفالة حماية حقوق الطفل.

كما تشارك مصر بنشاط مع كل من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في تعزيز التعاون الإقليمي من أجل حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام مصر بمواصلة دعم جميع الجهود المبذولة على جميع المستويات لحماية الأطفال والقضاء على الانتهاكات المرتكبة ضدهم ومنعها في حالات النزاع المسلح.

السيدة **أهانغاري** (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر البرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع مهم جدا. في إطار استمرار استهداف الأطفال بانتهاكات جسيمة، فإن كفالة الوقاية والحماية على نحو فعال، فضلا عن إنهاء الإفلات من العقاب، لا تزال تشكل تحديا عالميا متواصلا وضرورة مستمرة.

أولا، إن كفالة الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني أمر أساسي للحماية الفعالة للأطفال في النزاعات المسلحة. وتكتسي كفالة المساءلة عن الانتهاكات نفس القدر من الأهمية، لأن الأفعال غير المشروعة التي تترك بدون عقاب كثيرا ما تكون بمثابة حافز لعودة النزاعات وارتكاب جرائم جديدة. وكما أوصى الأمين العام في تقريره (S/2022/493)، من المهم أيضا إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام بغية القضاء على آثارها على حماية الأطفال.

إن احتلال أرمينيا لأراضي أذربيجان الذي امتد ٣٠ عاما، والذي رافقه منذ أوائل عام ١٩٩٠ العديد من جرائم الحرب والتشريد القسري لمئات الآلاف من مواطنينا، مثال مؤسف على كيفية تضرر الأطفال من الآثار المدمرة للنزاع. لقد أودت الحرب بحياة مئات الأطفال الأذربيجانيين، بينما احتجز ٩٢ طفلا كرهائن، وقد ما يربو على ٣ ٥٠٠ طفل أحد الوالدين أو كليهما.

وقد دُمر ما يقرب من ١ ٥٠٠ مدرسة ثانوية وروضة أطفال أو لحقت بها أضرار كبيرة. وأسفر عمل عدواني آخر ارتكبه أرمينيا خلال حريف عام ٢٠٢٠، بما في ذلك من خلال الهجمات الصاروخية على المناطق السكنية في مدينتي غانجا وباردا، عن مقتل ١٢ طفلا وإصابة ١٦ آخرين.

وبما أن الحرب التي استمرت ٤٤ يوما أنهت الاحتلال، فإن إعادة تأهيل الأراضي المحررة وإعمارها أولوية قصوى بالنسبة لأذربيجان. لكن لا تزال هناك تحديات. وأكثرها إلحاحا هو وجود الألغام الأرضية، التي تعوق جهود التعمير والعودة الآمنة للنازحين داخليا.

بصورة شاملة فيما يتعلق بتجاربه الخاصة، التي يجب أن نسترشد بها في تصميم البرامج في عمليات السلام، ولا سيما تلك التي تهدف إلى الحماية وإعادة الإدماج. ويمكن أن يسهم دور لجنة بناء السلام لعقد الاجتماعات ودورها الاستشاري في بناء السلام والحفاظ عليه في سياق برامج حماية الطفل. وقد يؤدي الاستخدام الفعال لصندوق بناء السلام غرضا قيما في ذلك الصدد.

ويقدم تقرير الأمين العام توصيات محددة للتصدي للتحديات القائمة. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية اتخاذ إجراء إيجابي في ذلك الصدد. ويجب على المجلس أن يواصل كفالة إدراج أحكام وقدرات حماية الطفل في جميع الولايات ذات الصلة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وتؤيد جنوب أفريقيا كذلك الأمين العام في دعوته إلى التعاون مع جميع أصحاب المصلحة لمنع الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك التعاون مع المنظمات الإقليمية بشأن طرائق الوقاية، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالأطفال والنزاع المسلح.

وأود أن أختتم بياني بنقطتين. أولا، من أجل التصدي لمحنة الأطفال في النزاعات المسلحة، يجب أن يكون هناك التزام باستراتيجية واسعة النطاق لمنع نشوب النزاعات. استراتيجية تعالج الأسباب الجذرية للنزاع المسلح بطريقة شاملة وتهيئ بيئة مؤاتية لحماية وتعزيز حقوق الطفل.

ثانيا، يجب الإشادة ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية على جهودها المتواصلة للوفاء بولاياتها المتعلقة بحماية الطفل. فعملها في جمع البيانات والتحقق منها يسهم إسهاما كبيرا في الإبلاغ عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة ورصد تنفيذ هذه الخطط، التي نأمل أن تكون بمثابة رادع. ولذلك فمن المهم توفير موارد كافية لتمكين بعثات حفظ السلام من الوفاء بفعاليتها بولاياتها المتعلقة بحماية الطفل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أذربيجان.

النزاعات، مما أسفر عن إطلاق سراح ٢١٤ ١٢ طفلاً من قبضة الجماعات المسلحة والقوات المسلحة. ونشيد أيضاً بعمل آلية الرصد والإبلاغ وفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

تلتزم بنغلاديش بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، بما فيهم الأطفال. وتتصدر بنغلاديش قائمة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وما فتئ حفظة السلام التابعون لنا يخدمون في أوضاع صعبة كثيرة لكي يحولوا دون قتل الأطفال أو تشويههم أو تضررهم من العنف الجنسي. كما أنهم يعملون على حماية المدارس والمستشفيات من الهجمات ومنع استخدام هذه البنى التحتية في أغراض عسكرية.

وما برحنا نوفر المأوى لأكثر من مليون من أبناء الروهينغيا على مدى السنوات الخمس الماضية. وأكثر من ٥٠ في المائة ممن تعرضوا للفظائع والاضطهاد في ميانمار هم من الأطفال. وعلى الرغم من التحديات الهائلة، ما فتئنا نوفر لهم احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك فرص التعليم من خلال مراكز للتعليم بلغ عددها ٦١٧ ٥. وندرس أيضاً منهج ميانمار الدراسي على أساس تجريبي.

ومما يؤسف له أنه لم يُحرز أي تقدم في ميانمار بهدف تهيئة بيئة مؤاتية لعودة هؤلاء الأطفال. ونحث المجلس على اتخاذ تدابير ملموسة تكفل مستقبلاً مزدهراً لأطفال الروهينغيا في ولاية راخين، بما في ذلك إعادتهم جميعاً إلى وطنهم.

وأود أن أسلط الضوء على بعض نقاط تكتسي أهمية خاصة.

أولاً، تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة على عاتق الدولة. ومع ذلك، فإن مسؤولية الأطراف الأخرى بالغة الأهمية أيضاً. ويجب أن نعمل على تعزيز التعاون مع جميع الأطراف لكفالة خضوعها للمساءلة على نحو ما ينص عليه القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما يتطلب الأمر تعديل التشريعات الوطنية.

ثانياً، ينبغي مواصلة النهوض بولايات حفظ السلام المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة من خلال تزويدها بالقدرة

فخلال فترة ما بعد انتهاء النزاع، قتل أو شوه أكثر من ٢٠٠ مواطن أذربيجاني، من بينهم شباب، بسبب انفجارات الألغام، لأن أرمينيا لم تكشف عن معلومات دقيقة وشاملة عن الألغام الأرضية التي زرعتها في أراضي أذربيجان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مصير ما يقرب من ٤٠٠٠ مواطن، بمن فيهم ٧١ طفلاً أذربيجانياً، ممن فقدوا بسبب النزاع لا يزال مجهولاً. ونتوقع من الجانب الأرميني أن يكشف عن أماكن وجود هؤلاء الأشخاص المفقودين.

وفي الوقت نفسه، بدأت أذربيجان عملية تطبيع للعلاقات الدولية مع أرمينيا على أساس الاعتراف المتبادل واحترام كل طرف لسيادة الآخر وسلامته الإقليمية داخل حدوده المعترف بها دولياً. وأذربيجان عاقدة العزم على تعزيز الأمن والاستقرار، والنهوض ببناء السلام بعد انتهاء النزاع وتحقيق المصالحة وإعادة الدمج والتنمية في المنطقة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد حسين (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الرئاسة البرازيلية على دعوتها لعقد مناقشة اليوم. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمم العام، السيدة غامبا دي بوتغيتير؛ والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة راسل؛ والمتكلمين الآخرين على ما قدموه من عروض ثاقبة في هذا الصباح.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل بوتسوانا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية.

يتضرر الأطفال دوماً في حالات النزاع على نحو مفرط ولا نظير له. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، حدثت زيادة مطردة في عدد الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام. ومن المؤسف أن الأطفال ظلوا يعانون من عدد كبير من الانتهاكات الجسيمة في النزاعات المسلحة، بما في ذلك ٩٨٢ ٢٣ انتهاكا جسيما تم التحقق من حدوثها في عام ٢٠٢١.

ونشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2022/493). ونشيد بتواصل الممثلة الخاصة للأمين العام وفرق العمل القطرية مع أطراف

المسلح. وعلى وجه الخصوص، تشعر ليتوانيا بالفزع لزيادة نوعين من الانتهاكات زيادة حادة مرة أخرى في هذا العام، وهما الاختطاف والاعتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي، وكلاهما ارتفع بنسبة ٢٠ في المائة. وهذا أمر مقلق للغاية، لا سيما بسبب النقص الشديد في الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي. وكان الأطفال ذوو الإعاقة والأطفال المشردون عرضة للخطر بشكل خاص.

كما يساورنا قلق بالغ إزاء حقيقة أن تقرير العام المقبل سيكون أسوأ وأن عدد الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة سيزداد بوضوح. وكما سبق أن أشير إليه في التقرير، ستضاف الحرب الشديدة الضراوة التي تشنها روسيا في أوكرانيا إلى قائمة الحالات المثيرة للقلق. فمنذ أن شنت روسيا عدوانها غير القانوني وغير المبرر على أوكرانيا من دون سابق استفزاز، رأينا أن الأطفال ليسوا بمنأى عن القتل أو الإصابة أو الاضطرار للفرار. بل على العكس من ذلك، وكما ذكرت اليونيسيف، يُقتل طفلان على الأقل يوميا، ويُجرح كثيرون آخرون.

ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قُتل أكثر من ٣٠٠ طفل وجرح ٥٠٠ آخرون، ويعزى ذلك في الغالب إلى استخدام المتفجرات في المناطق الحضرية المعمورة. وعلى مدى خمسة أشهر، تواصلت القوات المسلحة الروسية هجماتها على المدن الأوكرانية، وتستهدف عمدا المدنيين والبنى التحتية المدنية، وتقتل وتصيب الآلاف من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ويجب على روسيا أن تتوقف عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وعن شن هجمات على البنية التحتية المدنية. ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد الأدلة على العنف الذي ترتكبه القوات العسكرية الروسية بحق الأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي. ولذلك، تتوقع ليتوانيا القيام على النحو الواجب بتوثيق جميع الانتهاكات التي ترتكبها روسيا بحق الأطفال وإدراجها في تقرير العام المقبل.

كما يساور ليتوانيا قلق بالغ إزاء التقارير الواردة التي تقيد بأن روسيا عاكفة على تعديل تشريعاتها الحالية لوضع إجراءات سريعة ومبسطة لتيسير تبني الأطفال الأوكرانيين الذين تم نقلهم وإجلاؤهم

الملائمة والموارد الكافية. ونشكر الأمين العام على توصياته في هذا الصدد.

أخيرا، نكرر دعوتنا إلى تعزيز التنسيق بين جميع الأطراف المعنية فيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام. ونشدد أيضا على أهمية التأزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام لكفالة اتباع نهج اللوقاية والحماية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

**السيد باولوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد ليتوانيا بيان الاتحاد الأوروبي وتود أن تتلي ببيان بصفتها الوطنية.

تود ليتوانيا أن تشكر الرئاسة البرازيلية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة البالغة الأهمية. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، وللمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة كاثرين راسل، على عرضيهما. ونعرب عن جزيل الشكر أيضا للسيد باتريك كومي على قصته المؤثرة.

يكشف التقرير السنوي الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493) عن أمور غير مقبولة: فقد تضرر حوالي ٢٠ ٠٠٠ طفل من انتهاكات جسيمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في عام ٢٠٢١. وقد شهدنا كيف تضرر الأطفال من النزاعات الممتدة عبر الحدود وأعمال العنف بين المجتمعات المحلية، ولا سيما في منطقتي الساحل وحوض بحيرة تشاد. وشهدنا أيضا كيف أدت الانقلابات والاستيلاء على السلطة إلى تفاقم الحالة الصعبة أصلا للأطفال في أفغانستان وبوركينا فاسو والسودان ومالي وميانمار.

ونعلم جميعا أن آثار النزاع المسلح والعنف مُدمرة بشكل خاص بالنسبة للأطفال، حيث أنها تشمل في جملة أمور، توقف التعليم وانقطاع الخدمات الصحية وزيادة مخاطر العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل نطاق وشدة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال مقلقين للغاية، بما في ذلك زيادة عدد حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب أطراف النزاع

وممثلته الخاصة، السيدة غامبا دي بوتغيتير، على تقرير هذا العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493).

لا تزال حالة الأطفال في النزاعات المسلحة تشكل شاغلا كبيرا لنا جميعا. فلا يزال عدد الانتهاكات الجسيمة في حق الأطفال مرتفعا. ويغمرنا الحزن إزاء الخسارة المأساوية لأكثر من ٨ ٠٠٠ طفل نتيجة للقتل والتشويه. ومن ناحية أخرى، يشجعنا إطلاق سراح أكثر من ١٢ ألف طفل من الجماعات المسلحة نتيجة لانخراط الأمم المتحدة مع أطراف النزاعات.

وكما يشير الأمين العام عن حق في التقرير، فبينما أدى مرض فيروس كورونا إلى تفاقم مواطن ضعف الأطفال فقد أدت الانقلابات العسكرية إلى تفاقم حالتهم، بما في ذلك حالتهم في ميانمار.

في بلدنا، وبينما تدعم حكومة الوحدة الوطنية في ميانمار آلية الرصد والإبلاغ التي تقودها الأمم المتحدة، فإنها ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الطفل وتتعاون في هذا الصدد مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. لقد وضعت حكومة الوحدة الوطنية مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن الوقاية والحماية للأطفال المتضررين من النزاع المسلح في ميانمار وخطة للتنفيذ، وذلك وفقا للقوانين الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد قدمت حكومة الوحدة الوطنية في آذار/مارس من هذا العام إلى الأمم المتحدة تقريرا عن جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الطفل، وخاصة في حالة النزاع المسلح، فضلا عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

بعد أن قام الجيش بانقلاب غير قانوني في ميانمار في شباط/فبراير ٢٠٢١، دمر الجيش غير الشرعي فعليا سيادة القانون من خلال اعتقال المدنيين وتعذيبهم وقتلهم بشكل غير قانوني، بمن فيهم الأطفال، وبدم بارد. وحتى مع وجود الحكومة المدنية والبرلمان المنتخبين، كان الجيش هو المرتكب الرئيسي للانتهاكات الجسيمة في حق الأطفال. وبعد الانقلاب لم تتمكن أي حماية قانونية قائمة من حماية أطفال ميانمار من عنف الجيش، الذي لا يولي أي اعتبار للقانون المحلي أو الدولي.

قسرا إلى روسيا. وأود أن أؤكد مجددا أن اليونيسيف ترى، كما ذكر في المجلس أكثر من مرة، أن التنبؤ ينبغي ألا يحدث أبدا أثناء حالات الطوارئ أو بعدها مباشرة. ولا يجوز اعتبار الأطفال المنفصلين عن والديهم أثناء حالات الطوارئ الإنسانية أيتاما، ويجب على الاتحاد الروسي أن يكفل أن يكون جمع شمل الأسرة ومصالح الطفل الفضلى مبادئ موجهة لما يتخذ من تدابير في ذلك الشأن. إن نقل الأطفال الأوكرانيين وترحيلهم وتبنيهم بشكل غير قانوني أثناء الحرب وبعدها مباشرة أمور قد تشكل انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. علاوة على ذلك، فإن النقل القسري للأطفال مجموعة وطنية إلى مجموعة أخرى مذكور كأحد معايير اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وبالتالي يمكن اعتباره من أساليب الإبادة الجماعية.

إننا نحث روسيا على سحب جميع قواتها دون قيد أو شرط من كامل أراضي أوكرانيا. وتدين ليتوانيا روسيا بشدة على جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم الحرب. ويجب ألا تمر انتهاكات حقوق الإنسان دون عقاب كما يجب محاسبة جميع مرتكبيها.

لقد قلنا في بيان ليتوانيا في العام الماضي إن تقرير عام ٢٠٢٠ (S/20021/437) ينبغي أن يكون جرس إنذار وأن مسؤولية حماية الأطفال وأحلامهم ومستقبلهم تقع على عاتقنا (انظر S/2021/617، المرفق الثاني والخمسون). ومن الواضح أننا نخفق في الوفاء بالتزاماتنا، لأننا مضطرون إلى إضافة نزاعات مسلحة جديدة إلى قائمة الأطفال الذين يعانون.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

**السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر رئاسة البرازيل على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ونرحب بالتركيز هذا العام على حماية الأطفال المشردين واختطافهم وإعادة إدماجهم. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة. وأشكر بصفة خاصة الأمين العام

لفعل أي شيء من أجل تأكيد سيطرته على السكان، الذين ما زالوا يقاومون انقلابه غير القانوني بكل قوة. لقد أثبتت القوات العسكرية، بتفافتها القائمة على الإفلات من العقاب، أنها لا تتردد في الذهاب إلى أبعد الحدود، بما في ذلك من خلال انتهاكها الصارخ لكل من القانون المحلي لحقوق الطفل واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وفي تلك الحالة، يتعين على المجتمع الدولي أن يحمي الأطفال في ميانمار، الذين وقعوا ضحايا للهجمات الواسعة النطاق والمنهجية التي يشنها المجلس العسكري على السكان المدنيين.

وأود في هذا الصدد أن أحث مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة، وفقا لمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقرارات المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وذلك من أجل إنهاء العنف العسكري ضد الأطفال، ووقف الاستخدام العسكري للمدارس والمستشفيات، والإفراج عن جميع الأطفال المحتجزين تعسفا. كما يتعين على المجلس أن يفعل كل ما في وسعه لتقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة في حق الأطفال إلى العدالة ومساعدة العاملين في مجال المعونة على الوصول الآمن ودون عوائق إلى الأطفال المحتاجين، ولا سيما أولئك الذين شردتهم النزاعات، ليس في ميانمار وحدها بل أيضا في حالات النزاع الأخرى. يجب على المجلس أن يتصرف الآن.

النسخة الكاملة من بياني ستكون متاحة عبر رابط بوابة البيانات الإلكترونية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة المغرب.

**السيدة موتشو (المغرب) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية يود وفد بلدي أن يشكر البرازيل، بوصفها رئيسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في الأطفال والنزاع المسلح. كما نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة السيدة كاثرين راسل، على أفكارهما المستنيرة. وأود أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لأشكر كذلك السيد باتريك كومي على مشاركتنا شهادته التي تدمي القلوب والمؤثرة للغاية.

إن أثر النزاع على الأطفال في ميانمار شديد حقا ومقلق ومفجع للغاية. في تقرير هذا العام، تحققت الأمم المتحدة من ٥٠٣ انتهاكات في حق ٤٦٢ طفلا من أطفال ميانمار. فقد هاجموا المدارس والمستشفيات ١٧ مرة، واستخدموا ٥٢ مدرسة ومستشفى لأغراض عسكرية، ومنعوا وصول المساعدات الإنسانية. وهذه الروايات التي تم التحقق منها في التقرير لا تمثل بالضرورة النطاق الكامل للهجمات والانتهاكات التي يرتكبها الجيش في حق الأطفال. لقد أخذ الجيش أطفالا كرهائن لإجبار آبائهم أو أقاربهم على الاستسلام. ولا يزال ما يقرب من ٧,٨ مليون طفل خارج المدارس؛ و ٢٥٠ ألف من بين أكثر من مليون مشرد داخليا في ميانمار هم من الأطفال.

ومن المسائل الهامة الأخرى احتفاظ الأطفال بإمكانية الحصول الآمن على التعليم الجيد. وما من شك في أن الهجمات على المدارس والمستشفيات لها آثار مدمرة على الأطفال والمجتمع بكل الأشكال. وتحقيقا لهذه الغاية، حرم الجيش الأطفال عمدا من حقوقهم الإنسانية الأساسية في الصحة والتعليم والتنمية.

وبالإضافة إلى تشريد الأطفال داخل البلد، فر العديد من الأطفال، مع آبائهم، من ميانمار إلى البلدان المجاورة طلبا للجوء. ويساورنا قلق بالغ لأنهم معرضون الآن لخطر كبير بأن يصبخوا ضحايا للاتجار بالبشر. ولذلك نحن نسعى إلى حماية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لهم. ولا يزال العديد منهم ينتظرون إجراءات فعالة من المفوضية. وبهذا أناشد المجتمع الدولي أن ينظر في تلك المسألة بجدية وفي الوقت المناسب وأن يساعدهم. لا بد من حماية الأطفال تحت كل الظروف. فكل طفل يستحق مستقبلا.

في الختام، ونحن نتكلم، فإن الحرب التي شنها جيش ميانمار على مواطنيه، بمن فيهم الأطفال، ما زالت مستمرة. وما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات ملموسة لحماية أطفال ميانمار من الانتهاكات الجسيمة المستمرة فإننا نخطر بفقدان جيل من الأطفال بسبب العواقب الناجمة عن النزاع. وغني عن القول إن السبب الجذري الرئيسي لمعاناة الأطفال في ميانمار هو المحاولة الوحشية من المجلس العسكري

ويوفر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان حماية واسعة النطاق للأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبادئ باريس ومبادئ فانكوفر وإعلان المدارس الآمنة، فضلا عن جميع التقارير والمبادئ التوجيهية التي صيغت مؤخرا، بما في ذلك المذكرة التوجيهية بشأن عمليات الاختطاف، التي صدرت بالأمس فقط، توفر إطارا عالميا شاملا وجامعا للحماية يتناول جميع الحالات. وذلك يعني أن المشكلة ليست في غياب الصكوك. فهي موجودة. تكمن المشكلة في تنفيذ الدول الأعضاء والجماعات المسلحة للصكوك وامثالها لها. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نصب مزيدا من التركيز على جهود المنع والمساءلة والإفلات من العقاب. وينبغي للدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تعمل معا لتوفير الحماية لجميع الأطفال والتأكد من رصد جميع أشكال العنف ضد الأطفال والإبلاغ عنها والاستجابة لها، فضلا عن التصدي على وجه السرعة للانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال.

إن المغرب، بوصفه دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية الثلاثة، ومبادئ باريس وإعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر، ملتزم التزاما كاملا بحماية حقوق جميع الأطفال وتعزيزها، وسيبقى كذلك. وسيغتنم المغرب كل فرصة لإعادة تأكيد التزامه الثابت بذلك، وهو ما فعلناه خلال فترة الثلاث سنوات التي قضيناها في المجلس التنفيذي لليونسيف، بصفتنا رئيسا ونائبا للرئيس. وسنواصل القيام بذلك في جميع المحافل الأخرى ذات الصلة.

وأخيرا، نكرر شكرنا للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على ما أبدته من التزام نشط طوال فترة ولايتها، ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لشكر اليونسيف وجميع كيانات الأمم المتحدة وكل من يسعون بتفانٍ، رغم الصعوبات، إلى تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم في جميع أنحاء العالم، سعيا لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في عدم ترك أي طفل خلف الركب.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

**السيدة سكيف (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية):** نشيد بحكومة البرازيل، من خلال نائب وزير خارجيتها فرناندو سيماس ماغاليس،

منذ إنشاء الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح قبل ٢٥ عاما وهي تسهم إسهاما هائلا في إقناع المجتمع الدولي بوضع صكوك دولية قوية واستراتيجيات وخطط عمل وطنية لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. وقد أدى ذلك بالفعل إلى إحراز تقدم في حماية الأطفال من آثار الحروب والنزاعات، ولا سيما باعتماد معايير دولية لحماية الأطفال وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لحماية الأطفال المتضررين من الحروب.

وبالإضافة إلى ذلك، وقعت أكثر من ٣٠ خطة عمل لوضع حد لارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها في جميع أنحاء العالم، وأطلق سراح ١٧٠.٠٠٠ طفل من الجماعات المسلحة.

ومع ذلك، لا نزال نشهد للأسف انتهاكات خطيرة لحقوق الأطفال في سياقات عديدة، بما في ذلك عدة حالات إنسانية تختطف فيها الجماعات المسلحة الأطفال وتفصلهم عن أسرهم وتجندهم في تجاهل تام لحقوقهم الأساسية. ويُختطف هؤلاء الأطفال لاستغلالهم كمقاتلين أو جواسيس أو سعاة أو ناقلين للذخيرة أو لاسترقاقهم جنسيا. ويُستخدم الكثير منهم دروعا بشرية أو قنابل انتحارية. ويسلبون طفولتهم ويعاملون بوحشية. ويُخدر بعضهم قبل اختطافهم أو فصلهم عن أسرهم أو إرسالهم للقتال. ويصبحون معتمدين على من يختطفونهم. وهم مجبرون على ارتكاب المسلحة للأطفال وتجنيدهم قسرا وسيلة لإرهاب المدنيين وابتزازهم. وفي معظم الأحيان، يواجه أولئك الأطفال عنفا بوجه عام، بما في ذلك الزواج المبكر والقسري والاستغلال والانتهاك الجنسيان. واختطافهم مستهدف لأنه سهل التلاعب بهم. فمن السهل تجنيدهم واستخدامهم جنودا أطفالا. فهم ليسوا على دراية بالمخاطر التي سيواجهونها. ولم يتكون لديهم بالكامل المفهوم الحقيقي للصواب والخطأ. ولذلك يظل من يطلق سراحهم بعد اختطافهم يعانون من تأثير تجربتهم المؤلمة على نموهم النفسي. ونتساءل كيف يمكننا أن نتوقع منهم أن يتعافوا تماما ويتغلبوا على معاناتهم ويصبحوا قادرين على استئناف حياتهم. يجب إيلاء أولوية عاجلة إلى تقديم خدمات الدعم والمتابعة لهم.

التزاما طويل الأجل للتأكد من تطلع برامج إعادة إدماج الأطفال إلى المستقبل وإشراك جميع الجهات المعنية في المجتمع والتركيز على الاحتياجات المحددة للأطفال.

وفي الختام، يجب أن نضع إجراءات محددة عند إدماج المبدأ الشامل المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب. وتؤكد الأرجنتين من جديد الحاجة الملحة إلى الاتفاق على تدابير ملموسة وتنفيذها. ويجب الاضطلاع بتلك المهمة في إطار من الاحترام المطلق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لللاجئين. فالسبيل الوحيد لتحقيق نتيجة مستدامة تكفل احترام حقوق الإنسان وإعادة إدماج جميع الأطفال بنجاح هو العمل على اتباع نهج إنساني إزاء التنمية والسلام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

**السيد صحراوي (الجزائر):** أجدد بداية تحيات وفد بلدي لوفد البرازيل على إدارته الحكيمة لأعمال مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه الحالي. وأتوجه بالشكر أيضا لمقدمي الإحاطات، لا سيما الممثلة الخاصة للأمين العام والمديرة التنفيذية لليونيسيف وممثل المجتمع المدني، على إحاطاتهم الوافية.

**وبعد مرور أكثر من ربع قرن على تقرير السيدة غراسا ماشيل (A/51/306)،** لا يزال يجب توفير الحماية للأطفال الذين يعانون من ويلات النزاعات المسلحة. فلا نزال نشهد زيادة في وتيرة الانتهاكات التي يتعرضون لها وحجم الأضرار التي تلحق بهم جراء قرارات وإجراءات يتخذها غيرهم ويتحملون هم تبعاتها.

وتولي الجزائر أهمية بالغة لموضوع حماية الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة. وقد كان للجزائر مساهمة فعالة إيجابية، كونها كانت عضوا في لجنة الأمم المتحدة التي تولت إعداد دراسة حول تقييم تطور الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح بين عامي ١٩٩٦-٢٠٢١، بمناسبة مرور ٢٥ سنة على إنشائها. وهي دراسة أوضحت بما لا يدع مجالا للشك أن الكثير من العمل لا يزال ينتظرنا لحماية

لعقدها هذه المناقشة بشأن موضوع حاسم الأهمية. ونشعر بالامتنان أيضا للإحاطات التي قدمتها الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة كاثرين راسل والسيد باتريك كومي، كما نقدر توصياتهم.

ونتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الأخير (S/2022/493) عن الأطفال والنزاع المسلح. وفي ذلك الصدد، تنتشاطر القلق البالغ إزاء الاتجاهات المثيرة للقلق رغم الانخفاض الطفيف الذي نشهده في الانتهاكات الجسيمة مقارنة بعام ٢٠٢٠، فضلا عن الزيادات التي تشهدها مجالات أخرى ذات صلة. فعلى سبيل المثال، زادت عمليات الاختطاف وحالات العنف الجنسي بنسبة تتخطى الـ ٢٠ في المائة والهجمات على المدارس والمستشفيات بنسبة ٥ في المائة في سياق إغلاق المدارس بسبب الجائحة واستخدام المدارس لأغراض عسكرية وانعدام الأمن وتجاهل حقوق الأطفال في التعليم والرعاية الصحية.

وما فتئت الأرجنتين مؤيدا نشطا وقويا منذ بداية إعلان المدارس الآمنة، الذي أقره مؤتمر أوصلو بشأن المدارس الآمنة، إدراكا منها أن التعليم أمر حاسم للتنمية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان. ويكتسي الاستمرار في الحصول على التعليم الآمن أهمية حاسمة كونه آلية لحماية الأطفال والشباب في حالات النزاع المسلح، لأنه يمكنهم من تحقيق إمكاناتهم والمساهمة في بناء مجتمعات أقوى. وفي ذلك الصدد، ندعو بقوة إلى الإنهاء الفوري للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وتعزيز تنفيذ جميع التدابير اللازمة لمنع ارتكاب هذه الانتهاكات وإمداد الأطفال بالمساعدات الإنسانية التي تلبى احتياجاتهم، استنادا إلى نهج قائم على حقوق الإنسان، ومعاملة الأطفال بصفتهم ضحايا لهذه الانتهاكات، إلى جانب كفالة محاسبة مرتكبيها.

ونثني أيضا على الممثلة الخاصة للأمين العام فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير وندعم العمل الهام الذي تضطلع به. ويجب أن نسعى إلى إرساء نهج متجدد وأوسع نطاقا إزاء إعادة إدماج الأطفال، ليس فيما يتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية الفورية لهم فحسب، بل بوصفه

عدم الإفلات من العقاب للجرائم المثبتة والموتقة، ولا سيما من خلال التعاون الوثيق بين الحكومات وفرق العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، التي يتعين دعمها من خلال بناء قدراتها وتوفير التمويل اللازم لها لتمكينها من القيام الأمثل بالولاية المنوطة بها.

ثالثا، التعاطي مع الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة: لا يمكن تناول موضوع الأطفال والنزاعات المسلحة بمعزل عن الصورة الأشمل، وهي إيجاد حل سلمي ودائم للنزاعات المسلحة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن القضايا التنموية والاقتصادية تعد سببا هاما للعديد من النزاعات التي تهدد حياة الأطفال وترهن مستقبلهم. ولذلك، من المهم أن تكون مقاربتنا أشمل من البعد الأمني والقانوني لتأخذ بعين الاعتبار الجوانب التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا، ضمان استمرارية التعليم: إن المكان الطبيعي للطفل هو قاعات الدراسة والتعليم، وليس ساحات الحروب والنزاعات المسلحة. لذلك وجب الحرص على ضمان استمرار خدمات التعليم خلال النزاعات المسلحة. ولذلك تضمن الجزائر، منذ الاستقلال، مجانية التعليم لجميع من يتواجد على أراضيها بمن فيهم اللاجئين من ضحايا النزاعات المسلحة.

خامسا، إعادة الإدماج، حيث يتعين تطوير سياسات إعادة إدماج هادفة للأطفال ضحايا النزاعات المسلحة، لا سيما أولئك الذين تعرضوا للاختطاف وضمن وصولهم إلى خدمات العلاج الطبي والدعم النفسي والاجتماعي، وكذلك إعادتهم إلى مقاعد الدراسة. ولذلك لا بد من اعتماد سياسات ملائمة ومستدامة تضمن وصول الأطفال للخدمات الأساسية. وهنا، لا بد من التأكيد على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي السبيل الأنجع لضمان إعادة إدماج فعالة ومستدامة للأطفال، لا سيما في مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة.

وأود التأكيد على أن الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة ليست واقعا حتميا، وعلى أنه يجب أن يكون التصرف لمصلحة الطفل الفضلى محور أي سياسة أو تحرك عندما يتعلق الأمر بالأطفال والنزاعات المسلحة، لضمان

الأطفال من النزاعات المسلحة وتكييف الولاية مع الواقع الذي تفرضه الطبيعة المتغيرة لهذه الأخيرة.

ولا شك في أن موضوع الأطفال والنزاعات المسلحة يكتسي أهمية بالغة. حيث يتعين معالجة جذور هذه النزاعات وضمان تحقيق العدالة وتنفيذ القانون على جميع من يثبت ارتكابه لانتهاكات بحق الأطفال. ويبقى هذا الأمر بالغ التعقيد، نظرا للنقاط بين النزاعات المسلحة والجريمة المنظمة، لا سيما الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص، مما يتطلب تكثيف الجهود والتعاون ووضع آليات مرنة من شأنها ضمان حماية فعالة للأطفال.

وإسهما من وفد بلدي في هذا النقاش المفتوح، أود أن أشاطركم بعض المحاضر التي نراها جديرة بالاهتمام في ضوء التساؤلات التي تثيرها المذكرة المفاهيمية لنقاشنا اليوم (S/2022/540، المرفق).

أولا، يتعين وضع موضوع الحماية كأولوية أساسية عبر احترام المواثيق الدولية ذات الصلة واتخاذ خطوات عاجلة وفعالة لمنع عمليات الاختطاف وتجنيب الأطفال.

مع التأكيد من ترجمة هذه الأولوية إلى سياسات فعالة، تقوم على تعزيز آليات التعاون الدولي والإقليمي.

كما يجب التأكيد على أهمية عدم معاملة الأطفال كمقاتلين، وإنشاء وتعزيز آليات الوقاية والحماية وتعزيز الإطار القانوني المنظم للأطفال في حالات النزاعات المسلحة. بما في ذلك عن طريق الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة والالتزام بأحكامه، هذا البروتوكول الذي صادقت عليه الجزائر في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩. كما أن لعمليات حفظ السلام دورا هاما يجب أن تلعبه في هذا الخصوص، وفقا لقرارات مجلس الأمن. كما نؤكد على ضرورة تقديم آلية مراقبة حقوق الإنسان أرضية لتوفير حماية كافية للأطفال.

ثانيا، المساواة والمحاسبة: يجب أن يكون شعارنا في مجابهة الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة هو

وفي منطقتنا، ما زلنا نواجه العواقب الإنسانية للعدوان العسكري المتعمد لأذربيجان في خريف عام ٢٠٢٠، وسط اندلاع أزمة الرعاية الصحية العالمية غير المسبوقة، التي أسفرت عن آلاف الضحايا وحالات النزوح وتدمير البنية التحتية المدنية الحيوية وتسببت في خسائر فادحة بشكل خاص في صفوف الأطفال.

ومن بين المشردين من ناغورنو - كاراباخ البالغ عددهم ١٩ ٠٠٠ شخص، كان ٨٨ في المائة منهم من النساء والأطفال. وألحق القصف الجوي والمدفعي المتعمد، بما في ذلك باستخدام الأسلحة المحظورة، مثل القنابل العنقودية، أضراراً جسيمة بعدة مرافق طبية، بما في ذلك مركز صحة الأم والطفل في ستيباناكيرت. كما أدت الهجمات المحددة الأهداف على المؤسسات التعليمية إلى تدمير ١٨ مدرسة وست رياض أطفال في أرتساخ، ما حرم ٢٨ ٠٠٠ طفل من حقهم في التعليم.

وقد وثقت المنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها أذربيجان على نطاق واسع. وفي أعقاب العدوان، لا تزال مئات القنابل العنقودية الصغيرة وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب، التي تنتشر عبر المستوطنات المدنية والأراضي الزراعية، تسبب مخاطر أمنية جسيمة على حياة المدنيين، ولا سيما الأطفال.

إن منع أذربيجان وكالات الأمم المتحدة من الوصول الآمن من دون عوائق إلى منطقة النزاع لتقديم المعونة الإنسانية يقوض التقييم الشامل للحماية الإنسانية واحتياجات الإنعاش المبكر وحالة حقوق الإنسان لسكان ناغورنو - كاراباخ، فضلاً عن القدرة على كفالة حماية حقوق الطفل والتمكين من الحصول على تعليم شامل وجيد والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

ويساورنا قلق خاص إزاء استمرار اشتراك الأطفال فيما ترعاه الدولة من دعاية الكراهية لأسباب إثنية ودينية. وتهدف المناهج التعليمية في رياض الأطفال والمدارس في أذربيجان إلى تلقين الأطفال كراهية أرمينيا والتحريض على العنف والتعصب. وقد لاحظت اللجنة الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب أن "القيادة الأذربيجانية

حاضر ومستقبل يتيح لجميع الأطفال من دون أي تمييز العيش في بيئة طبيعية تمكنهم من تجبير طاقاتهم وتحقيق أحلامهم باعتبارهم أجيال المستقبل. وهنا لا بد من الإشارة إلى الجرائم التي ترتكب في حق الأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال استهدافهم عمداً وبشكل ممنهج من قبل قوات الاحتلال، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، الوفاء بالتزاماته واتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية الشعب الفلسطيني، بمن فيهم الأطفال على وجه الخصوص، وعدم حرمانهم من الحماية الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر رئاسة البرازيل على عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

ونود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة كاثرين راسل، والسيد باتريك كومي على إحاطاتهم الشاملة.

وما زال الأطفال يتضررون بشكل غير متناسب من النزاعات المسلحة. ويساورنا قلق بالغ إزاء العدد الكبير من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، على النحو المبين في التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2022/493)، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم وقتلهم وتشويههم ومنع وصول المساعدات الإنسانية إليهم.

وندين انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات على المدارس والطلاب والعاملين في مجال التعليم، فضلاً عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية. وبشكل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان إطاراً بالغ الأهمية للحماية الفعالة للأطفال في حالات النزاع. وفي ذلك السياق، نشدد على حتمية تكثيف جهود المجتمع الدولي لتلبية احتياجات الحماية للأطفال المقيمين في مناطق النزاع.

يتمناه. وندعو باكستان إلى إنهاء إرهابها العابر للحدود حتى يتمكن مواطنونا من ممارسة حقهم في الحياة والحرية.

سأوقف عند هذا الحد، لأن مناقشة اليوم بالغة الأهمية إذا أردنا أن نعزز جهودنا لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح وأن نعمل في سبيل توفير مستقبل خال من العنف والإرهاب لهم، كما يستحقون.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** طلب ممثل باكستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

**السيد رشيد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي، على إعطائي الكلمة. أدلى ممثل الهند ببعض الأقوال المألوفة ولكن الكاذبة. ومما يؤسف له أن التحريف والتضليل أصبحا جزءاً أساسياً من دبلوماسية الهند اليوم، ومن الواضح أن أكبر مثال على ذلك هو ما سمعناه للتو - أي أن جامو وكشمير جزء من الهند.

إن جامو وكشمير ليست جزءاً من الهند الآن، ولم تكن كذلك قط. وهذا خيال قانوني. وتُظهر جميع خرائط الأمم المتحدة جامو وكشمير كإقليم متنازع عليه. وقرر المجلس، في جميع قراراته بشأن هذا الموضوع، أن القرار النهائي بخصوص مصير كشمير سيتخذه شعبها من خلال استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة. وقد قبلت الهند ذلك القرار، وهي ملزمة بالامتثال له، وفقاً للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة. وقبل كل شيء، يعتبر التقرير قيد نظر مجلس الأمن جامو وكشمير إقليمًا متنازعا عليه.

لقد قُتل أطفال وتعرضوا للعنف في باكستان خلال السنوات الأخيرة، ولكن ذلك يرجع إلى حد كبير إلى الهجمات الإرهابية، في حين أن القوات الهندية مسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بصورة غير قانونية. وتقف حركة طالبان باكستان وجيش تحرير بلوشستان وراء تلك الهجمات على الأطفال في باكستان، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الجبان والمؤسف على المدرسة العامة التابعة للجيش في بيشاور في عام ٢٠١٤، والذي أسفر عن مقتل أكثر من ١٣٠ طفلاً بريئاً. ولدينا أدلة ملموسة على أن تلك المنظمات الإرهابية قد مولتها ورعتها وكالات هندية. واعترف

ونظامها التعليمي ووسائل الإعلام يعملون بشكل مكثف لتثويبه سمعة الأرمن" وأن "جيلاً كاملاً من الأذربيجانيين قد نشأ الآن على الاستماع إلى هذا الخطاب البغيض". وإن افتتاح "منتزه الغنائم العسكرية"، حيث تُتشر صور مسيئة للمنحدرين من أصول أرمنية وتُعرض للأطفال، هو مظهر آخر من مظاهر السياسة المنهجية الرامية إلى نزع الطابع الإنساني عن الأرمن.

وتكرر أرمينيا تأكيد التزامها بالغايات والأهداف والمبادئ المكرسة في إعلان المدارس الآمنة ومبادئ باريس ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، وهي أدوات حاسمة الأهمية لتعزيز وحماية حقوق جميع الأطفال، ولا سيما الأطفال المقيمين في مناطق النزاع، ومنع الانتهاكات الجسيمة.

ونؤيد تأييداً تاماً ولاية الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتير في تعميم الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في أنشطة وكالات الأمم المتحدة وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لكفالة الحماية الفعالة في الميدان.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** طلب ممثل الهند الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

**السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** اضطررت لأخذ الكلمة للمرة الثانية لمجرد أن أحد الوفود اختار مرة أخرى إساءة استخدام هذا المحفل وهذه الجلسة للإدلاء ببعض الملاحظات التافهة، مهاجماً بلدي. وبينما تستحق هذه البيانات احتقارنا الجماعي وإشفاقنا على عقلية الشخص الذي ينطق مراراً وتكراراً بالأكاذيب، فمن المهم أن نضع الأمور في نصابها.

إن باكستان لا توفر الحماية لحقوق أقليتها، بما في ذلك السيخ والهندوس والمسيحيون والأحمديون. وتتعرض آلاف النساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، من طوائف الأقليات للاختطاف والزواج القسري ويجري حملهم على اعتناق الإسلام في باكستان. إن إقليمي جامو وكشمير ولاداخ الاتحاديين بأكملهما كانا ولا يزالان وسيظلان جزءاً لا يتجزأ من الهند دائماً، بغض النظر عما يؤمن به ممثل باكستان أو

عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بصورة غير مشروعة إلى مكتب الممثلة الخاصة والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وينبغي لمجلس الأمن أن يسعى إلى مساءلة الهند عن جرائمها ضد الأطفال في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بصورة غير قانونية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وأود أن أكرر شكر البرازيل لمقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الهامة، وقبل كل شيء على العمل الذي يقومون به، وكذلك على شهاداتهم الشخصية. وأود أيضا أن أشكر شعبة شؤون مجلس الأمن والمترجمين الشفويين على عملهم الدؤوب على مدار يوم طويل.  
رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.

كبير الجواسيس الهندي الأسير كولبوشان جادهاف بدعم الهند لهذه الأنشطة الإرهابية والتخريبية.

وعلاوة على ذلك، فإن الهند ترعى وترتكب أعمالا إرهابية وعدوانية ضد جميع جيرانها، كما أنها أنشأت جماعات إرهابية وتزعزع استقرار الحيوان وتحاصروهم لإجبارهم على تنفيذ مزائدها الاستراتيجية فيما ترعى الأعمال الهدامة والتخريبية والإرهاب في مختلف أنحاء باكستان. وأود أيضا أن أوجه انتباه المجلس إلى أنه لا يوجد إرهاب عبر خط المراقبة في جامو وكشمير. ولا يزال وقف إطلاق النار المنفق عليه في شباط/فبراير ٢٠٢١ صامدا.

في الختام، تتمثل ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام في معالجة محنة الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، وهي أكثر أهمية في حالات الاحتلال الأجنبي. وستقدم باكستان أيضا معلومات مفصلة